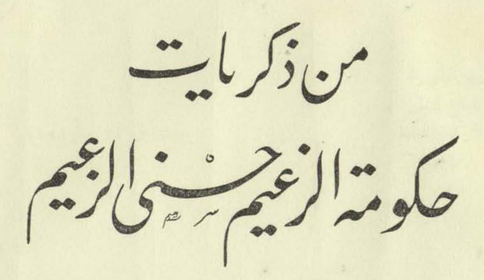


خواطر وآراء

بقلم

المحامي فتح الله ميخائيل صقال

وزير الأشغال العامة والمواصلات

في حكومة الزعيم



ملتزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر

من ذكريات
حكومة الزعيم حسني الزعيم

من ذكريات
حكومة الزعيم حسني الزعيم

خواطر وآراء

بقلم
المحامي فتح الله ميخائيل صقال
وزير الأشغال العامة والمواصلات
في حكومة الزعيم

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر

الجمهورية السورية
وزارة الدفاع الوطني
رياسة الأركان العامة
رقم – ٣٤٦/م

دمشق فى ٣١/٧/ ١٩٥١

سيدى الكريم الفاضل

تحية واحترام

وبعد ؛ فقد تلقيت كتابكم الصادر عن حلب بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥١ فى حينه مع نسخة من مؤلفكم الذى دونتم فيه ذكرياتكم عن بعض الحوادث التى ساهمتم فيها فى عهد حكومة المرحوم الزعيم حسنى الزعيم ، كما تلقيت أخيراً كتابكم الصادر عن حلب أيضاً بتاريخ ١٠ تموز ١٩٥١ تؤكدون فيه ما طلبتموه إلىّ فى الكتاب الأول من وضع مقدمة للمؤلف المذكور .

إننى إذ أستميحكم عذراً يا سيدى على تأخيرى فى إجابتكم على كتبكم وتلبية طلبكم فى وضع مقدمة بسبب مشاغلى الهامة الكثيرة أقدم لكم طيّاً المقدمة المطلوبة راجياً غض النظر عن القصور . فإن طابت لكم نشرتموها فى مقدمة مؤلفكم حين طبعه .

هذا ولا يسعنى أخيراً إلا أن أشكر لكم ثقتكم الغالية التى وضعتموها فى شخصى والجهد الكبير الذى بذلتموه فى وضع هذا المؤلف التاريخى القيم .

أدامكم الله ذخراً لهذا الوطن العزيز والسلام .

العقيد أديب الشيشكلى
رئيس الأركان العامة

الجمهورية السورية
رياسة الأركان العامة للجيش
رقم – ٣٤٥ / م

مقدمة

بقلم سعادة العقيد أديب الشيشكلى

بعث إلىّ معالى الأستاذ فتح الله صقال بذكرياته عن الأعمال التى اضطلع بها ناهضاً ماضياً نشيطاً فى عهد حكومة المرحوم حسنى الزعيم وقد اختير فيها وزيراً للأشغال . وأشفعها بكتاب من عنده يقول فيه إنه حريص على أن أقدم هذه الذكريات بكلمة منى .

ولعل الأستاذ يعلم أنى لا أستطيع القيام بهذا العبء الثقيل لأنى لم أمارس صناعة الأدب وإعداد المقدمات لتفتتح بها الكتب والذكريات .

وقد أكون راضياً عن ذلك العهد معجباً به أو متنكراً له ساخطاً عليه ، ويسوؤنى أن يتأذى صاحب الذكريات إذا لم يجد لخواطره الصدى الذى يرجوه فيما أتحدث به ، خاصة والخلق العسكرى لا يحسن التلطف والترضى . . . وناهيكم بما يتبع مقدمتى من جدل طويل وتفسير متضارب .

على أن الصلة المتينة التى كانت بينى وبين المرحوم الزعيم حسنى الزعيم وإعدادى معه الانقلاب الذى قام به ، حببا إلىّ هذا التكليف الذى أثار فى نفسى خواطر كثيرة دفعتنى للكتابة .

وأخرى لا بد لى منها هو أنى لا أطمع فى مقدمتى هذه أن أصور للقارئ الوضع الذى كانت تعانيه البلاد فى محاسنه ومساوئه قبل وقوع الانقلاب لأن ذلك يستدعى البحث المفصل والدرس العميق ، وأنا لست هنا المؤرخ المجرب ليظفر الناس منى بما يحبون من التمحيص والاستقصاء .

إلا أن الحق الذى لا شك فيه والذى أستطيع أن أصدر حكمى عليه ، عن شعور صادق هو أن شعبنا على اختلاف نزعاته وتباين أحزابه وهيئاته كان بعد الجلاء حريصاً كل الحرص على إنهاض وطنه وإعزازه ودفعه مراحل ومراحل فى طريق المجد السريع . . . ولكن الواقع كان يخيب فى كل يوم أمله ويكذب رجاءه ؛ فلم يجد فى استقلاله الغالى مضطرباً للعزائم ولا متنفساً للآمال . . . ثم كانت محنة فلسطين ، أندلس القرن العشرين ، فزاد القلق واشتد اليأس وعمّ الحزن واعتقد الشعب أن الذين يسوسونه غير قادرين على تعجل الإصلاح والاستعداد للخطر الداهم وتحقيق ما تصبو إليه أمة ناهضة . فأخذ يتلمس الطريق الذى يستعين به على تبديل خوفه أمناً وضيقه سعة وعنائه راحة ويأسه أملا باسماً .

وقد لمسنا ذلك نحن طائفة من العسكريين ففكرنا طويلا ووجدنا بعد الدراسة العميقة أنه بغير انقلاب لا يصلح الأمر ، وكم كنا نود أن نحاذر هذا المركب الشائك ولكن المريض كانت قد أنهكته العلة وليس فى مقدور أحد غير الجيش إيجاد المخرج والتماس الشفاء للنهوض المنشود بالبلاد .

وكان ما كان وجعلنا علينا المرحوم الزعيم حسنى رئيس الأركان العامة آنذاك ، وأوليناه ثقتنا . والناس جميعاً يذكرون أنه سلك فى حكمه طريق الرشاد ، واختط سياسة حازمة عادلة نشرت الأمن والاستقرار ، وأعطى البلاد بعد قليل وجهاً خارجيًّا ثابتاً انتظم معه للأداة الحكومية جانباها الإدارى والسياسى . فتقاصرت شفاعة الشفعاء وتقلصت حظوة المختارين وزعماء الأحياء ووقعت فى النفوس مهابة الحكم وجاد أثرياء الحرب بأموالهم وأخرج من أخرج من الموظفين وكانوا أكثرهم لا يتناهون عن منكر ، ولم تعد الوظيفة مأوى للعجزة الذين لا يحسنون إنتاجاً ولا يقدرون على الاضطلاع بعمل من أعمال الدولة . فاستقامت الأمور وشهد بذلك خصوم المرحوم من السياسيين .

ولكن المنصب الجديد ما لبث أن بدّل أخلاقه وأفسد برنامجه فطمع أن يسخر قوى الدولة لطماح نفسه ونفاذ حكمه فأبعد عنه المخلصين للوطن من أعوانه . . . وعندها عاجله القدر المحتوم ، تغمده الله برحمته وتجاوز عن خطيئاته .

وأبعد ما يكون عنى أن أكون فيما كتبت قصدت مشايعة لون من ألوان الحكم أو مهاجمة شخص أو نقد عهد . وإنه ليسوؤنى أن تفهم آرائى على هذا النحو . وكل ما قلته لا يعدو المشاعر الشخصية والانطباعات الخاصة ، ولست أدرى أحق هذا أم باطل، وإنما الذى لا يقبل الشك أنى فى تصورى قد استمسكت جهدى بالنزاهة وسموت قدرتى عن التحيز .

وأغتنمها فرصة لأشكر لمعالى الأستاذ الصقال جهده المبارك ووفاءه الكبير، والسلام .

دمشق فى ١٩٥١/٧/٣١ — العقيد أديب الشيشكلى

توطئة

لم نقصد من نشر هذه الذكريات أن نمجد أحداً ولا أن نطعن بأحد ، ولا سيما أننا لم ننتمِ ، فى يوم من الأيام ، إلى حزب من الأحزاب ، لبعدنا عن السياسة ، وعن تقلباتها ومغامراتها .

ولا ريب أن الانقلاب الذى قام به الزعيم حسنى الزعيم ، يعد حدثاً تاريخياً فى مجرى حياة الأمة السورية .

وقد رغبنا فى أن نسجل بعض الحوادث التى أسهمنا فيها ، من النواحى القانونية والعمرانية والاقتصادية .

ولعل المؤرخين الذين سيدونون صفحات انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ سيجدون فى هذه المذكرات نواة لبحوثهم وتحرياتهم .

والله من وراء القصد . . .



الوزارة الأولى

الفصل الأول

لماذا اشتركنا فى حكومة الزعيم حسنى الزعيم

منذ أنشأنا مجلة الكلمة ، التى هى لسان حال المشاريع الخيرية التى نهتم بها ، أى منذ عشرين سنة ونيف ، ونحن نرسل على صفحاتها الصرخة تلو الصرخة ، منادين بلزوم إصلاح المجتمع الذى نعيش فيه ، إصلاحاً شاملا كاملا .

ولو أردنا أن نقتطف شيئاً مما كتبناه من مقالات بهذا الصدد ، لطال بنا الشرح .

* * *

على أننا نكتفى ، بأن نثبت هنا ، بعض فقرات من مقال افتتحنا به عدد تموز (يوليو) سنة ١٩٤٨ ، وعنوان ذلك المقال : « لو كنت من أهل الحل والعقد».

قلنا يومئذ :

« لو كنت من أهل الحل والعقد ، لأعددت برنامجاً دقيقاً ، فى كل حقل من حقول الأعمال التى تمتّ بصلة وثيقة إلى حياتنا الاجتماعية .

ومن الأمور المسلم بها ، أن حياتنا الاجتماعية ، مسوقة بتيار واحد ، هو تيار الارتجال .

والارتجال مبنى على أسس واهية ، تجرفها الرياح جرفاً ، إذا هبت عاصفة . . .

* * *

● لو كنت من أهل الحل والعقد ، فى حقل العدل ، لألفت نخبة من كبار رجال القضاء ، يعملون ليلا ونهاراً ، لجمع القوانين المبعثرة هنا وهناك ، بعد أن يغربلوها فيحذفوا منها القديم البالى ، ويضيفوا إليها الجديد المفيد .

وقد مرّت على البلاد ثلاثون سنة ، منذ أن انفصلت عن المملكة العثمانية ، وليس فيها مجموعة تضم القوانين المعمول بها ، وليس بيننا قاض كبير ، أو محام قدير ، يستطيع أن يقول إنه واقف على جميع القوانين .

* * *

● لو كنت من أهل الحل والعقد فى إدارة العدل ، لفصلت عن الوظيفة كل قاض لا يتحلى بثلاث صفات أساسية :

أما الصفة الأولى فهى العلم . والعلم لا يقتصر على الدروس التى يتلقاها الطالب وهو على مقاعد معهد الحقوق ، ولكن العلم الحقيقى هو فى المطالعات والانكباب ساعات طوالا على المجلدات الضخمة ، التى أنتجتها أدمغة العلماء والفقهاء .

وأما الصفة الثانية ، فهى النزاهة الكاملة الشاملة ، منها النزاهة المعنوية ، التى تقضى أن ينبذ القاضى كل تدخل ووساطة ، للتأثير فى وجدانه ، وفى سير العدالة .

وأما الصفة الثالثة ، فهى الجد المتواصل ، الذى يوجب على القاضى ، أن يتصفح الدعوى من بابها إلى محرابها ، وأن يسبر غورها ، وأن يصدر فيها حكماً معللا تعليلا قوياً .

* * *

● لو كنت من أهل الحل والعقد ، فى حقل الزراعة ، لنسفت بين ليلة وضحاها ، القباب الترابية التى يأوى إليها فلاحنا المسكين ، والتى يصطدم بها المسافر المتجول فى الريف السورى .

وعلى أنقاض تلك القباب ، التى تذكرنا بعهد أبوينا آدم ونوح ، أشيد بيوتاً صحية صغيرة ، أضعها تحت تصرف الفلاحين ، على أن يسددوا قيمتها بأقساط يستطاع تأديتها على أهون سبيل .

* * *

• لو كنت من أهل الحل والعقد ، فى الأمور المالية ، لعملت على إزالة تلك الطرائق القديمة البالية ، التى لا نزال نتمسك بها ، فى حين أن العهد العثمانى الذى أورثنا إياها ، قد نبذها منذ سنوات نبذ النواة .

* * *

• لو كنت من أهل الحل والعقد فى الإدارة المركزية ، لطلبت إلى كل موظف ، أن يطيع أوامر رؤسائه ، وأن ينفذها بدون تبلبل أو تأخير ، حرصاً على سير الأعمال وانتظامها .

• لو كنت ، كما تمنيت أن أكون ، لقمت بتلك الخطط التى رسمتها ، حبّاً للبلاد التى أصبحت مسئولة عن مصيرها ، والتى ينبغى لها أن تنظم أمورها ، تنظيما يمكنها من مجاراة الأمم ، التى يسود فى ربوعها العدل الخالص ، والنظام الثابت .

لقد حان وقت التجدد والابتكار ، وحان لنا أن نسير إلى الأمام بخطوات حثيثة جريئة » .

* * *

وفى مطلع سنة ١٩٤٩ عدنا إلى الموضوع نفسه ، ونشرنا فى العدد الأول مقالة افتتاحية عنوانها : « الإصلاح المنشود » قلنا فى جملة ما قلناه فيها :

« هل كتب ، يا ترى ، النحس والشقاء على بلاد الشرق ، التى لاتخرج من محنة ، إلا لتدخل فى محنة أخرى ؟

هلل رجال سوريا ، وزغردت نساؤها ، يوم زال عنها كابوس الاحتلال الأجنبى ، الذى تنوعت أشكاله ومظاهره . فمن احتلال ألمانى ونمساوى خلال الحرب العالمية الأولى ، إلى احتلال إنكليزى تبعه فرنسى بعد انتهائها ، إلى احتلال إنكليزى ثان ، فى أثناء الحرب العالمية الثانية .

وحينما جلت الجيوش المحتلة ، عن الأراضى السورية فى صيف ١٩٤٥ ، تنفست البلاد الصعداء ، وراحت تعلل النفس بالتقدم السريع والازدهار المنشود .

وعكف رجال الحل والعقد ، على تنفيذ المشاريع العمرانية والاجتماعية المفيدة ، فى كل بقعة من بقاع سوريا .

* * *

على أن الأحلام الجميلة ، ما لبثت أن تلاشت ، أمام الكارثة التى حلت بفلسطين والتى دعت الحكومات العربية السبع ، إلى أن تسارع إلى نجدتها والذود عن حياضها .

ولا يجوز لنا ، أن نستعرض على هذه الصفحات — ومجلتنا لا تبحث فى السياسة — أسباب هذه المأساة ، ولا أن نشير إلى المسئول الأول عن هذه الفاجعة التى كان يستطاع اجتنابها ، فيما لو نظر إلى الأمور بعين ثاقبة حذرة .

وسوف يسجل المؤرخون ، تلك المسئولية العظمى ، التى تحملتها دول كبرى كان فى مقدورها أن تحول دون تشريد مئات الألوف من النساء والأطفال والرجال ، فى مشارق الأرض ومغاربها .

وليست قوافل اللاجئين ، الذين يملأون شوارع وطرقات سوريا ولبنان ومصر وشرقى الأردن ، إلا شهادة عدل ، بإفلاس تلك المنظمة المسماة "منظمة الأمم" .

وكان من نتيجة تلك المغامرة ، التى أقدمت عليها الدول العربية ، وفى جملتها سوريا العزيزة ، أن فرغت الخزائن العمومية ، مما كان فيها من أموال احتياطية ادخرت لإنشاء الأعمال الإصلاحية النافعة .

وقد أصبح كل فرد من أفراد المجتمع السورى ، ينشد الإصلاح المجدى السريع .

* * *

والإصلاح المنشود ، متشعب يحتاج إلى علاجات شافية وافية .

ولا بد من اتخاذ تلك العلاجات ، لتفريج الضائقات ومكافحة الأزمات ، ولوقف تيار الهجرة ، الذى يزداد يوماً فيوماً .

والهجرة تجتاح شبيبة عاملة وثابة ، تنظر إلى الأفق البعيد ، فلا ترى فيه

نوراً يضيء طريقها فتؤثر الانتشار فى بلاد الله الواسعة ، على البقاء تحت سماء وطن يتخبط فى معضلات الحياة ومشاكلها .

* * *

وأول ما ينبغى أن تفعله كل حكومة رشيدة ، هو أن تتقرب من كل أمة ، وتتعاون معها فى كل ناحية يرجى منها الخير والإصلاح .

وإنه لمن الضعف وخطل الرأى ، أن يعيش أى شعب من الشعوب ، منطوياً على نفسه ، أو منعزلا عن سواه من أمم الأرض .

وإنه لمن المؤسف ، أن تظل سهولنا الواسعة الشاسعة قاحلة جرداء ، لا ترى العين فيها سنبلة تنبت ، أو شجرة تنمو ، فى حين أن كل شبر من البلاد الراقية ، يفلح ويزرع ، أو يستثمر استثماراً يعود على أصحابه بالخير والفلاح .

وإذا كانت اليد العاملة الأهلية ، لا تقدر وحدها على نبش الأرض واستخراج كنوزها ، فلا بأس من الاستعانة باليد العاملة الأجنبية .

* * *

أما نحن فلا نرغب فى أن تطأ رجل أجنبى أرضنا ، خوفاً من أن يبتلعها . . .

فإلى العدول عن الأساليب البالية .

وإلى التعاون مع الشعوب التى تضمر لنا الخير .

وإلى مجابهة الحياة بحقائقها ، لا بأحلامها وأوهامها .

ندعو رجال الحل والعقد ، وكل فرد من أفراد هذه الأمة ، التى نرجو لها كل خير ، وكل هناء . . . »

* * *

وفى العدد المزدوج ، الصادر من مجلة « الكلمة » عن شهرى حزيران وتموز (يونيو ويوليو) ١٩٤٦ ، نشرنا مقالة بعنوان : « المدرسة الجديدة » قلنا فيها :

« أقترح على الحكومة السورية ، التى تدير دفة الأحكام ، أن تشيد فى

كل مدينة من مدن سوريا ، وفى كل ناحية من نواحيها ، مدرسة جديدة ، تدعى "مدرسة الأخلاق" .

لقد أصبحنا فى حاجة ماسة إلى إنشاء مؤسسات يتعلم فيها النشء الجديد ، المبادئ التى تنص عليها جميع كتب الأنبياء والمرسلين ، والتى تلخص ببضع كلمات :

لا تسرق

لا تكذب

لا تشهد بالزور

فمنذ أن تسلمنا مقدراتنا ، طغت علينا موجة ، جرفت أسس الأخلاق ، فأوشك البنيان يتهدم .

فلا يمر يوم ، إلا والجرائد تحشو أعمدتها ، بأخبار السرقات فى مختلف الدوائر الحكومية .

فالجرائد السورية ، تبحث الآن بإسهاب ، فى اختلاسات المالية والميرة والمعارف والتموين .

والجرائد اللبنانية ، طلعت علينا منذ أيام ، وفيها قرارات تقضى بعزل جيش صغير من مأمورى دائرة الإعاشة ، وبإحالتهم إلى القضاء ، كما أنها نددت بمن تجاسر من موظفى دائرة التمليك ، على تزوير السجلات العقارية ، التى كانت لأيام خلت ، المعقل الحصين لملكية الأفراد فى هذه البلاد .

* * *

نحن إذن ، أمام فوضى أخلاقية مروعة ، ينبغى لنا أن نتلافاها ، بأقرب وقت ، وبأنجع وسيلة .

وليس ما أقترحه فكرة خيالية ، أنشدها باسم إصلاح المجتمع ، الذى حكم علينا أن نعيش فيه ، ولكن اقتراحى دواء ناجع ، لداء استفحل أمره ، وتفاقم شره .

وما فائدة المجتمع ، من شبيبة ذات ثقافة عالية ، إذا كانت تلك الشبيبة تسرق ، وتكذب ، وتزور ؟ . . .

وكيف نستطيع أن نفسر تلك الميول ، المتأصلة فى نفوس شبابنا ، هذا الشباب الذى سيتسلم فى الآتى القريب ، زمام هذه البلاد المنكودة الحظ . . .

* * *

يقول العالم الكبير ألكسيس كاريل ، فى كتابه المشهور « الإنسان هذا المجهول » : إن الأبناء يرثون عن الآباء ، الخصال الطيبة والميول القبيحة ، وإن الشعوب تتوارث أيضاً ، الأعمال الصالحة والأفعال الطالحة .

وقد عاشت هذه البلاد ، مدة قرون طوال ، فى ظلام دامس ، من سوء الأخلاق ، وفساد الطبائع .

فتكون للجرائم التى يرتكبها اليوم شبابنا الناشىء أسباب تحقيقية — كما نقول فى اللغة القضائية — تستدعى أن نشفق عليهم ، بعد أن نكون قد وجهنا إليهم اللائمة اللازمة .

* * *

ولا يمكننا أن نقضى ، على تلك الميول الغريزية ، إلا ببث روح جديدة مبنية على المبادئ العالية ، التى ترفع شأن الإنسان ، وتجعله مخلوقاً ممتازاً .

ولا يمتاز الإنسان على غيره ، إلا بحميد سجاياه ، وسمو مزاياه .

والسجايا الحميدة ، والمزايا العالية تعنى :

أن تكون مخلصاً لمن يوليك ثقته .

أن تكون صادقاً لمن يعلق عليك أمنيته .

أن تكون أميناً لمن يسلمك زمام خزينته . »

* * *

وقد افتتحنا العدد الصادر عن شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٤ ، بمقالة وجهناها إلى فخامة رئيس الجمهورية السابق ، السيد شكرى القوتلى ، الذى زار

الشهباء فى ربيع السنة المذكورة ، وقد ألقى فيها عدة خطب . ومما قلناه :

« ألست أنت القائل ، بوجوب إزالة كل حزبية ، لتصبح الأمة متراصة الصفوف ؟ والحزبية هى المرض العضال ، الذى يهدم كيان الأمم والشعوب .

فليس من شعب دبت الحزبية بين صفوفه ، إلا انقسم على نفسه ، وانهار صرح عزه وسؤدده .

وكل صفحة من صفحات التاريخ ، بل كل حادث من الحوادث التى تجرى فى الآونة الحاضرة ، شاهد عدل على صحة ما نذهب إليه .

* * *

● ألست أنت القائل ، إنك لا تريد فى هذا الدور ، إلا إحقاق الحق ، وتأييد العدل ؟

أولم تطلب من الجميع ، أن يكونوا للحق أعواناً ، وأن يقيموا للعدل قسطاساً وميزاناً ؟

والحق والعدل لا يقومان ، إلا إذا تسلم زمامهما ، رجال عرفوا بنقاء الضمير وطهارة الوجدان ، وغزارة العلم .

والحق والعدل ، لا يصبحان حقًّا وعدلا ، بمعناهما الحى الصحيح ، إلا إذا ضرب بعصاً من حديد ، على يد كل متمرد ، مهما علت مكانته ، وسما مقامه .

* * *

● ألست أنت القائل أيضاً ، إنه من العبث أن ينهض بناء هذا الوطن ، إذا لم يكن الاتحاد سائداً بين المسلمين والمسيحيين على السواء ، وإن النغمة القديمة ، أى نغمة الأكثرية والأقلية ، قد أصبحت صدى مملا ، لأن الأرض السورية ، هى ملك مشاع للجميع ، لا ميزة فيها لأحد على أحد ، إلا بما أوتى من حب ، وصدق ، وإيمان ، وإخلاص لهذا الوطن؟ » .

* * *

وعلى أثر الانقلاب الذى حدث فى ليلة ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، افتتحنا عدد نيسان (أبريل) بمقال عنوانه : « هل هذا فجر جديد » ومما قلناه فيه :

« لا نزال نعالج على هذه الصفحات ، الأمراض الاجتماعية المزمنة ، التى تشكوها البلاد العزيزة .

وقد عقدنا فصولا طويلة ، استعرضنا فيها تلك الأمراض ، وبحثنا عن أسبابها ، وعللنا عواملها ، ووصفنا لها الأدوية الشافية الوافية .

وقد بينا أن سوريا ، منذ انسلخت عن المملكة العثمانية ، لم تخطُ إلى الأمام خطوة تذكر فتشكر ، فإن قرانا لا تزال على ما كانت عليه منذ عهد أبينا آدم ، وتشريعنا المالى لا يزال كما كان عليه زمن الأتراك ، فى حلته القديمة الرثة ، وقوانيننا منذ نحو مائة سنة ، لم تتبدل تبدلا يساير التطور الإنسانى ، والأساليب الثقافية البالية ، ظلت فى المستوى الذى انتهت إليه منذ أمد طويل .

وكان صوتنا كصرخة فى واد عميق سحيق ، تذهب به الرياح ، قبل أن يستقر فى الآذان والخواطر .

* * *

ومنذ سنوات خلت ، بتنا نترقب الإصلاح المنشود ، ووقفنا جهودنا على إنشاء المؤسسات الخيرية ، وجعلها أداة لتقريب القلوب والنفوس ، بين العناصر المختلفة ، التى يتكون منها مجتمعنا السورى .

وفى جولاتنا السنوية ، التى نقوم بها ، نمد يد الاستعطاء ، إلى كل محسن من المحسنين ، دون تفريق ولا تمييز .

وقد فتحنا باب دارنا الخيرية ، أمام كل عاجز وبائس ، دون أن نسأل عن عقيدته ومذهبه .

* * *

وفى صباح اليوم الثلاثين من آذار (مارس) ، استيقظت البلاد السورية ، على حركة جديدة لم تعهدها من قبل . وما هى إلا ساعات قليلة ، حتى علمت أن الزعيم حسنى الزعيم ، قائد الجيش السورى ، قد أحدث انقلاباً مفاجئاً ، واستولى على مقاليد الحكم عنوة واقتداراً ، دون أن تراق نقطة دم ، ودون أن تطلق رصاصة واحدة ، وأنه وعد بأن يقضى على الأساليب القديمة المتأصلة فى أعماق النفوس ، وآلى على نفسه، أن يجعل سوريا قطراً راقياً ، يتمشى مع روح العصر .

فدهشنا لذلك ، وأخذنا نتساءل هل هذا فجر جديد لاح فى هذه البلاد ؟ وهل بعثت إلينا الأقدار برجل كالرجال الذين سجلت أسماؤهم فى أسفار التواريخ ؟ وهل يكون الزعيم حسنى الزعيم مصطفى كمال سوريا ؟

* * *

إن سوريا فى حاجة إلى رجل كمصطفى كمال ، ينهض بها تلك النهضة الجبارة ، التى جعلت تركيا بين ليلة وضحاها ، فى مصاف الدول ، التى لها كلمتها المسموعة ومركزها اللائق .

قد حان الوقت ، الذى ينبغى لسوريا أن تثبت فيه ، أنها جديرة بتلك النعمة الغالية ، التى تسمى "الحرية" .

فللحرية قواعد وأصول .

فهى تقضى أن تحترم جميع المذاهب والأديان .

وأن يعامل أفراد الأمة كلهم ، على قدم المساواة .

وأن يوزع العدل على الجميع ، دون تحيز ولا محاباة .

* * *

لقد حان الوقت ، الذى يجب أن تستثمر فيه أراضينا الواسعة الشاسعة ، وأن تحفر لنستخرج من أعماقها الكنوز الدفينة الثمينة .

وما فائدة تلك الكنوز ، إذا بقيت فى عالم الخفاء ؟

وإذا كنا لا نستطيع أن نستخرج من ترابنا ذهباً ، فلا بأس علينا ، ولا عار ،

إذا استعنا بذوى المؤهلات ، مهما كانت جنسيتهم .

إن الأمم والشعوب الراقية ، تتعاون فى شتى الميادين ، وفى مختلف الظروف والأحوال .

فعلام نشذّ عن القاعدة العمومية ، وهل من الحكمة ، أن نعيش فى عزلة وانفراد ، وأن نقضى الأيام والليالى ، متبجحين بتراث الآباء ، والأجداد .

وهل من سداد الرأى ، وسلامة المنطق ، أن يؤخرنا التراث القديم ، عن سلوك طريق جديد ، حافل بالخير والازدهار .

* * *

لقد حان الوقت الذى يجدر بنا فيه ، أن نتخلى عن الأنانية الغارقين فى عبابها ، وأن نسهم فى كل نهضة من النهضات الاجتماعية ، التى ترمى إلى رفع شأن بلاد نتنشق هواءها وننعم بخيراتها .

وإنه ليخيل إلى من يستعرض حالة بيئتنا الاجتماعية، أن الناس فى سبات عميق ، لا يهمهم ما يحدث حولهم ، ولا يهتزون للحوادث ، التى تقيم الناس وتقعدهم فى محيط آخر .

إن جموداً كهذا الجمود ، لا يليق بأمة طامحة ، تصبو إلى المجد ، وتتوق إلى الحرية ، فالمجد والحرية يتطلبان جهوداً حثيثة متواصلة . ولا بد للمجاهدين المخلصين ، من أن يضحوا فى سبيلهما بالأرواح والأموال .

* * *

هو ذا فجر جديد يلوح فى سماء البلاد !

فقد قال الزعيم حسنى الزعيم : إنه رجل أفعال ، لا رجل أقوال .

فإذا كانت هذه صفاته ، وإذا كانت أفعاله تدعم أقواله ، فسيكون هو منقذ البلاد ، ومصلح العباد .

وإننا داعون له بالتوفيق . »

* * *

ولما دق جرس الهاتف فى مكتبنا ، وكانت الساعة السابعة والنصف ، من مساء السبت الواقع فى ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ، وأخبرتنا عاملة الهاتف ، أن الزعيم حسنى الزعيم ، يرغب فى مخاطبتنا ، سمعناه يقول : نرغب إليكم فى أن تعاونونا فى مهمتنا الجديدة ، وأن تشتركوا معنا فى الوزارة . وبعد أن هنأناه بالحركة الإصلاحية ، التى آلى على نفسه أن يقوم بها ، طلبنا إليه أن يمهلنا إلى غد ، لنفكر فى الأمر فقال : لا مهلة ولا تفكير ، فقد صدر القرار ، وسأبعث إليكم بطائرة ، لتقلكم فى صباح غد .

فنزلنا عند رغبة الزعيم حسنى الزعيم ، وأخبرناه بأننا سنقضى اليوم التالى فى الشهباء ، على أن نشد الرحال إلى دمشق بالسيارة فى يوم الاثنين الواقع فى ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ، وهكذا كان .

وإذا كنا قد أجبنا الزعيم حسنى الزعيم إلى طلبه ، دون تردد ، مع أننا اعتذرنا من قبل، مرتين ، عن قبول أى منصب وزارى ، فلأننا كنا نصبو إلى تحقيق إصلاح واسع سريع ، كما كان يصبو إليه بطل انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩

وقد صدر المرسوم المتعلق بتأليف الوزارة فى مساء يوم السبت ١٦ نيسان ١٩٤٩ تحت رقم ٢٠٩

الفصل الثانى

جلسة مجلس الوزراء الأولى

حددت أولى جلسات مجلس الوزراء ، فى الساعة السابعة ، من مساء يوم الاثنين الواقع فى ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٩

وقبل انعقاد تلك الجلسة ، رأينا من اللائق ، أن نزور الزعيم حسنى الزعيم ، لنتعرف به شخصياً ، فحدد لنا موعداً ، فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم ، فى مقر الأركان . ولما دخلنا عليه ، شكرنا له ما أولانا من ثقة ، وقلنا : يسعدنا أن نتمكن من الإسهام فى بناء العهد الجديد ، ولو بوضع حجر صغير .

فابتسم الزعيم وقال : أرجو من صميم الفؤاد ، أن يتم لنا ذلك .

ثم ما لبثنا ، أن توجهنا إلى دار الحكومة ، للاشتراك فى مجلس الوزراء ، الذى تألف من سبعة وزراء وهم :

الزعيم حسنى الزعيم ، وقد احتفظ لنفسه برياسة الوزارة وبوزارتى الدفاع والداخلية .

الأمير عادل أرسلان ، وقد أسندت إليه نيابة رياسة الوزارة ، ووزارة الخارجية ، وقد جاء هذا الإسناد موفقاً ، لما للأمير عادل من شخصية جذابة ، ولأنه معروف فى جميع الأوساط الدولية والعربية ، وهو يمتاز بثقافة عالية ، شرقية وغربية ، ويتكلم بضع لغات أجنبية ، ويتصف بأخلاق رضية ، لا تعرف للكيد معنى ، ولا للدس مغزى .

وأسندت وزارة المعارف ، إلى الأديب الكبير والشاعر المبدع ، الأستاذ خليل مردم بك ، فازدانت به الوزارة ، ورفعت رأسها عالياً ، لما يتحلى به الرئيس الثانى للمجمع العلمى العربى ، من علم غزير ، وأدب رفيع ، وتفكير رصين .

وألقيت مقاليد وزارة الزراعة ، إلى رجل أجمعت القلوب على حبه وإجلاله لما يكنه فؤاده الكبير ، من مروءة وكرامة وسخاء ، ونعنى به السيد نورى الأبيش ، خريج جامعة أكسفورد ، حيث أتقن فن الزراعة . وقد أصبحت مزارعه الواسعة نموذجاً للزراعة الحديثة الراقية .

وعين السيد حسن جباره ، وزيراً للمالية ، وهو الموظف الذى تقلب بجميع وظائف المالية ، منذ أن عين فى دائرة المالية فى الإسكندرونة ، حتى بلوغه أعلى درجات الوظيفة .

أما وزارتا العدلية والأشغال العامة ، فقد أنيطتا بالأستاذ أسعد الكورانى الذى يعدّ من رجال القانون ، الواقفين على كوامنه وأسراره .

وقد رأى الزعيم ، أن يعهد إلينا فى وزارة الاقتصاد الوطنى . غير أننا ، بعد أربع وعشرين ساعة ، طلبنا أن نتخلى عنها ، للأسباب التى سنوردها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

وقد رأس المجلس الزعيم حسنى الزعيم ، فكان هدفه الأسمى أن يقوم مجلس الوزراء بإصلاح واسع شامل كامل ، يتناول كل ناحية من نواحى حياتنا القومية .

* * *

وقد شعرت ، وأنا جالس إلى منصة الوزارة ، بالمسئولية العظمى ، الملقاة على عواتق هؤلاء الذين قبلوا أن يديروا دفة الأحكام ، وأن يكونوا الوكلاء الأمناء ، لكل فرد من أفراد الأمة .

وقد ذكرنى هذا الموقف ، بالكلمة الشهيرة التى فاه بها الفيلسوف شيشرون ، وكان أعظم الخطباء الرومانيين ، حينما قال : « إذا كان الحكم يسكر صاحبه ، فلأن من يتولاه لا يدرى ماذا يخبئه له ، من اضطهاد ومرارة » .

وقد قال فى الصدد نفسه السياسى الفرنسى الكبير أدولف تيير ، الذى عمل على إنشاء الجمهورية الفرنسية الثالثة فى سنة ١٨٧٠ ، وانتخب

أول رئيس لها ، وكان من كبار مؤرخى القرن الماضى : « إنه من المستحب أن يتلذذ المرء بسلطة الحكم ، ولكن عندما تسند إليه تلك السلطة ، لا يلبث أن يشعر بهواجس نفسية ، واضطرابات فكرية ، وأسر عنيف ، علاوة على التهم الشنيعة التى تلصق به ، وإنه لأسهل على المرء أن يدخل الحكم من أن يخرج منه » .

* * *

وقد شكا اللورد روزبرى من الاشتغال بالسياسة ، ومن نكران الجماهير لرجال الأمة المخلصين .

والمعروف عن اللورد روزبرى ، أنه نال من الحياة ، كلّ ما كان يتمناه ، من حظ وافر ، وجاه عريض . وقد قال يوماً لأحد أصدقائه ، وهو –أى اللورد– فى الحادية والعشرين من عمره ، إنه يطمح فى ثلاثة أمور : أولها أن يتزوج بفتاة غنية ، وثانيها أن يصبح رئيساً لمجلس الوزراء ، وثالثها أن يربح جائزة « الدربى » .

والطريف فى الأمر ، أنه تزوج بابنة الثرى الكبير روتشيلد ، وتسلم رياسة مجلس الوزراء ، ولم يكن قد بلغ الخمسين من عمره ، وربح جائزة « الدربى » فى السنة التى أسندت إليه فيها رياسة الوزارة .

وبعد أن مارس السياسة ، وتخلى عنها ، كتب ما نصه : « إن فى الحياة لذتين كبيرتين ، الأولى خيالية ، والثانية حقيقية . أما اللذة الخيالية فيشعر بها المرء عندما يتسلم من مليكه زمام الحكم ، وأما اللذة الحقيقية فإنه يحسّ بها حينما يعيد إلى مليكه سلطة الحكم » .

* * *

وكان المفكر الكبير المغفور له أديب إسحاق كتب مقالا عن شريف باشا رئيس وزراء مصر على أثر استقالته من الوزارة قال فيه :

تولاها وليس له عدوّ   وفارقها وليس له صديقُ

* * *

ولما أسندت وزارة المعارف المصرية إلى الأديب الكبير الدكتور طه حسين باشا سئل عن رأيه فى هذا المنصب ، فقال :

« . . . . يخطئ الذين يظنون أننى مرتاح لهذا المنصب . أو الذين يظنون أننى حريص عليه . أو الذين يظنون أننى مطمئن إليه . لا ارتياح ، ولا حرص ، ولا اطمئنان . إنما يهم صاحب الرسالة أن يكون المنصب الوزارى وسيلة لتحقيق الرسالة . . فإن لم يصلح أن يكون وسيلة وإن لم يحقق الرسالة فما قيمته ؟ وما حكمة الارتياح ، أو الحرص عليه ، والاطمئنان إليه ؟

أمثالنا من أهل الفكر والرأى والمذهب لا يجوز لهم بحال أن يتقيدوا بقيود المنصب الحكومى . أحس أننى فى سجن وأحس كأن المنصب الوزارى قد أكل قليلا أو كثيراً من طبعى أو قل حريتى . . .

مثلى كان يجب أن يظل فى صومعته قائد نهضة ، وواعظاً على المنبر العام . . . ولقد خيل إلىّ أن " الحكم " يساعد على تحقيق فكرتى . ولكنى أيقنت اليوم أن "الصومعة" خير من الحكم . . . » .

الفصل الثالث

لماذا تخلينا عن وزارة الاقتصاد الوطنى

أنشئت فى الدول الدستورية الوزارة المسماة بوزارة « الاقتصاد الوطنى » لتحل محل الوزارة التى كانت تدعى « وزارة التجارة » . ووزارة الاقتصاد ذات أفق أوسع ، وميدان أكبر ، وهى من مبتكرات الحروب العالمية الأخيرة .

وترمى العلوم الاقتصادية إلى تنظيم علاقات الأفراد ، لتأمين راحتهم ورفاهيتهم ، وإلى تركيز العناصر الأربعة التى تستند إليها ، وهى إنتاج الكنوز الدفينة من زراعية ومعدنية ، وتوزيعها بين الأفراد والجماعات ، والمتاجرة بها ، واستعمالها وفقاً لضرورياتها .

وترتبط العلوم الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالقانون الذى يعين الحقوق ، ويفرض الالتزامات .

وتنقسم العلوم المتقدمة الذكر إلى فروع مختلفة ، منها الاقتصاد السياسى ، وهو يبحث عن أفضل الوسائل لإيجاد المؤسسات الاقتصادية الأنموذجية فى الدولة ، ومنها الاقتصاد المالى ، وهو يرمى إلى خلق إدارة مالية مستقيمة عادلة ، ومنها الاقتصاد الريفى ، وهو يسعى لتحسين حالة الفلاح ، وتزويده بأحدث الأدوات والآلات ، ومنها الاقتصاد الاجتماعى ، وهو يهدف إلى تأمين التفاهم ، بين كل طبقة من طبقات الشعب ، لتصبح الحياة هادئة ، هانئة ، وادعة .

* * *

وينقسم علماء الاقتصاد السياسى إلى فئتين ، الأولى تقول بلزوم حرية التعامل ، بين الأشخاص والأمم دون قيد ولا شرط ، وهى المعروفة

باللغة الاقتصادية باسم « Libre Echange » وحجتها فى ذلك، أنه لا يجوز للدولة أن تتدخل في الأمور التى تسير سيراً طبيعياً ، والتى من شأنها أن تجعل الناس يتعاطون الزراعة والتجارة والصناعة ، وفقاً لاحتياجاتهم ، ولضرورة التبادل بينهم وبين الشعوب الأخرى .

أما الفئة الثانية فإنها تذهب إلى ضرورة تقييد تلك الحرية ، ضمن نطاق محدود، ويعبر عنها أيضاً بكلمة « Protectionnisme » ومبدؤها أن تتدخل الدولة فى بعض الأمور ، للمحافظة على ثروة البلاد ، أى أنه يحل لها أن لا تسمح إلا بإخراج ما يفيض عن حاجات الأهلين ، وأن تمنع استيراد المنتوجات الزراعية والصناعية المتوفرة فى الدولة .

ولكل من الفريقين نظرياته الخاصة وأدلته المختلفة . ولا يزال النزاع قائماً بينهما إلى يومنا هذا .

* * *

وعلى أثر الحربين العالميتين ، ابتدعت نظرية اقتصادية جديدة ، تعرف بالفرنسية بكلمة « Dirigisme » أو « Economie Dirigée » وإنه ليصعب أن نجد فى اللغة العربية كلمة تعبر عن روح المعنى المقصود . وربما كانت اللفظتان « التوجيه الاقتصادى » أقرب الألفاظ إلى المغزى الحقيقى .

والطريقة الجديدة ، توجب أن تحل الدولة محل الأفراد ، فتقرر هى ما ترى استيراده أو تصديره ، وتجيز إخراج ما يتطلبه الاستيراد من العملة ، وتضع يدها على بدل التصدير المتكون من عملة أجنبية ، فتدفع ذلك البدل بالعملة الوطنية ، وتتصرف بالعملة الأجنبية كما تشاء .

ولقد ثبت أن هذه الطريقة ، قد أخفقت إخفاقاً ذريعاً فى جميع البلاد التى تدرّعت بها ولجأت إليها . ولهذا الإخفاق أسباب كثيرة أهمها :

أولا : أن واجبات الحكومة معلومة ، ومحددة فى نظامها الأساسى .

ثانياً : أنه يصعب على الحكومة أن تتاجر ، وتلم بما يحتاج إليه كل

فرد من أفراد الأمة ، من مأكول ومشروب وملبوس .

ثالثاً : أن الحكومة تتورط فى تفضيل زيد على عمرو ، فى معاملات الاستيراد والتصدير .

رابعاً : أن هذا الأسلوب يحول دون التنافس التجارى ، فيؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة .

خامساً : أن الأسلوب نفسه ساق الثروة إلى فئة معلومة من التجار ، الذين لم يكونوا يجدون سبيلا للتخلص من السلع الكاسدة فى مستودعاتهم . فلما منع استيراد سلع مشابهة لها ، ارتفعت أسعارها بين ليلة وضحاها ارتفاعاً فاحشاً ، فكدس التجار الذهب الوهاج ، فى صناديقهم الحديدية ، بدلا من تلك السلع ، وقد دفع قيمتها المستهلكون المساكين ، الذين يؤلفون مجموع الأمة .

* * *

ولم تكتف الحكومة بتسيير تجارة البلاد ، وفقاً لآراء بعيدة عن الصواب ، يبديها فئة من الموظفين ، الذين لا يلمون بعلم الاقتصاد ، وبأسرار التجارة ، ولكنها جنحت إلى أن تحل محل التجار ، فتشترى ما يشترونه ، وتبيع ما يبيعونه ، وتربح ما يربحونه .

ألم تشتر الحكومة القمح والأرز والسكر ، بالأسعار العالمية ، لتبيعها إلى المستهلك السورى ، بأرباح تروح بين خمسمائة وألف فى المائة ؟

فقد جاء فى إحدي النشرات الاقتصادية ، أن أرباح دائرة الميرة ، الموكلة بشراء المحصولات الزراعية السورية ، بلغت منذ عام ١٩٤٧ حتى آخر عام ١٩٤٩ الرقم الضخم الآتى : ٢٩ مليون ليرة سورية .

ومن البديهى أن هذا الربح الكبير الطائل ، مصدره الاستهلاك . والمستهلكون الرقيقو الحال ، هم السواد الأعظم من أبناء الأمة .

وإذا كانت ضرورات الحرب تسوّغ الالتجاء إلى هذه الأساليب ، لمنع التحكير ، ولتأمين قوت الجيش المحارب ، فإننا نجهل السبب الذي يجعل الدولة تثابر على الأساليب نفسها ، بعد مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب ، الأمر الذى يجعل تكاليف الحياة فى سوريا ، أعلى منها فى كل قطر من أقطار العالم .

ولا حاجة إلى أن نبين هنا ، ما تتحمله الدولة من نفقات ، لتعيين جيش عرمرم من الموظفين ، فلا سبيل إلى إنشاء مصلحة جديدة ، إلا بإنشاء وظائف جديدة .

* * *

نحن لسنا ممن يدينون ، بالنظرية الاقتصادية المتقدم ذكرها ، أى التوجيه الاقتصادى ، لأن تدخل الحكومة فى الأمور الاقتصادية ، يجعل الأمة كلها بمثابة شركة تجارية عمومية ، تسهم الحكومة فى الأرباح دون الخسائر .

وحين تقع الخسائر ، تتألب الأمة على الحكومة ، وتطالبها بالنجدة والمعونة ، وهذا أمر لا يمتّ إلى وظائف الدولة بسبب .

وهكذا أصبحت الحكومة ، تتداخل فى الأمور الكبيرة والصغيرة ، حتى تعذر وضع حد يفصل بين المصلحة العمومية ، والمصلحة الخصوصية .

ويمكن القول إن الحكومة تشارك الأفراد فى مصالحهم وأعمالهم ، لأنها تتداخل فى تسيير تجارتهم ، وتقاسمهم أرباحهم ، تلك الأرباح التى تجنى على ظهر أفراد الأمة .

ومن المقرر فى العلوم الدستورية ، أن للحكومات رسالة أسمى وأرفع من المتاجرة والتدخل فى خصوصيات الرعايا . ولم تنشأ الحكومات إلا لتكون حكماً ، تفصل فى ما يحدث بين الأفراد من خلاف ، وتحافظ على حريتهم وحياتهم .

وإنه لمن دواعى اغتباطنا ، أن تكون نظريتنا هذه ، مطابقة للنظرية

التى أبدتها المؤسسة الدولية الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، فقد قررت فى المؤتمر الذى عقدته فى باريس فى شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ ، تكليف جميع أعضائها ، العدول عن السياسة التوجيهية فى الحقل الاقتصادى ، والرجوع إلى حرية التبادل التجارى بين الدول ، دون قيد ولا شرط .

* * *

سبق أن قلنا ، إننا بعد أن تسلمنا زمام وزارة الاقتصاد الوطنى مدة ٢٤ ساعة ، قررنا أن نتخلى عنها ، فقابلنا الزعيم وقلنا له : إن رأينا الخاص يهدف إلى إلغاء جميع القيود المفروضة على التجارة وإلى العودة إلى الحرية المطلقة ، وإن تنفيذ هذه الفكرة يوجب تسريح عدد وافر من الموظفين ، ونحن لا نرغب فى أن نبدأ عملنا بحرمان هؤلاء الموظفين أرزاقهم .

فأخذ الزعيم برأينا وقرر أن تسند إلينا وزارة الأشغال العامة والمواصلات .

وبتاريخ ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ، وقع الزعيم على مرسوم رقم ٢٢٠ أسند بموجبه إلينا وزارة الأشغال والمواصلات ، كما أسند وزارة الاقتصاد الوطنى إلى وزير المالية ، نظراً لما بين الوزارتين من ارتباط .

الفصل الرابع

فى وزارة الأشغال

ليس من الأمور الطبيعية أن تسند وزارة الأشغال والمواصلات إلى رجل قضى حياته بين ملفات الدعاوى ، وفى المرافعات والمدافعات أمام المحاكم العسكرية والمدنية .

ولما جاء موظفو الوزارة من كبار المهندسين وصغار الفنيين ، للسلام علينا ، قلنا لهم : إنكم تعلمون ولا ريب أننى من رجال القانون ، ولكنكم تستطيعون أن تعتبرونى بمثابة نصف أو ربع مهندس على الأقل لشغفى بفن البناء . وإنكم تعلمون أيضاً أن وزارة الأشغال تعاقد المتعهدين وتمنح امتيازات متعددة متنوعة ، وتراقب الشركات ذوات الامتياز وكل ذلك يتطلب إلماماً بالعلوم القانونية التى تحدّد الحقوق والواجبات المترتبة على كل من المتعاقدين . وهكذا يتضح لكم أن وجودى بينكم لن يكون فضولياً . وإذا كنت ألمّ بشىء من فن الهندسة فلأننى منذ عشر سنوات ، أشرف على شئون البناء . فقد شيدت فى الشهباء مأوى للعجزة يستوعب مائتى شخص ويعدّ من المآوى النموذجية بشهادة الذين تجولوا بين أروقته وغرفه ، كما شيدت مستشفى كبيراً ذا خمس طبقات ، تضم مائة غرفة ، وسيكون بإذن الله — بعد تزويده بالآلات الطبية والجراحية الحديثة — زينة المستشفيات فى هذه البلاد العزيزة ، وقد مكنتنى هذه الأعمال من الاطلاع على بعض أسرار البناء ومن استجلاء بعض خفايا هذا الفن .

وزدت قائلا : وكل ما أطلبه إليكم فى هذه المناسبة ، هو أن تمزجوا الحجر والحديد والأسمنت بمواد أخرى ، تدعى النزاهة فى العمل ، والاستقامة

فى القصد . وبهذا تزال التهم المتعددة المتنوعة ، التى يعزوها الناس إلى بعض أولئك الذين تهمهم مصلحتهم الشخصية ، أكثر مما تهمهم المصلحة العامة ، من موظفى وزارة الأشغال والمواصلات .

* * *

تعتبر وزارة الأشغال بمثابة حجر الزاوية فى صرح الدولة ، فإن ميزانيتها هى خمس الميزانية العمومية ، ولا بدع ، فقد أنيط بالوزارة المشار إليها تنفيذ المشاريع الكبرى ، والإشراف على عمران البلاد ورقيها .

ومن يتصفح جدول الأعمال الإنشائية التى تمت خلال السنوات العشرين الفائتة ، يتضح له أن العاصمة السورية ، أصابت حصة الأسد فى هذا المضمار ، فى حين أن المحافظات الأخرى ، لم تنل إلا قسطاً ضئيلا من مخصصات الحكومة .

وكان من البديهى ، أن نولى الشهباء العاصمة الثانية للدولة ما تستحقه من الرعاية والاهتمام .

وقد وجهنا عنايتنا الأولى ، لتحقيق مشروع الفرات ، الذى كان يعدّ من باب الخيالات . . . . فمنذ ثلاثين سنة ونيف ، ومنذ أنشأ الألمان سكة حديد بغداد ، وأهالى حلب يسمعون عن هذا المشروع ، دون أن يروا نقطة ماء تسيل من ذاك النهر الجبار ، الذى يكاد يضاهى ماؤه ماء النيل ، عذوبة وغزارة .

ويشهد الله ، أننا فى صباح كل يوم من الأشهر الأربعة التى قضيناها فى وزارة الأشغال ، كنا نهتم بهذا المشروع ، حتى تمكنا من إخراجه إلى حيز الوجود .

ويكفى أن نشير إلى أننا استدعينا من فرنسا ، وبالطائرة ثلاث مرات متوالية ، كبار مهندسى الشركة الفرنسية ، التى تعاقدت معها الوزارة على التصاميم ، لنحثهم على إنجازه وتنفيذه .

وكانت النتيجة أن تسلمنا فى أوائل شهر آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، جميع المستندات اللازمة لإنشاء الخزان الكبير فى حلب ، وعندئذ عملنا على نشر الإعلانات المقتضية فى أمهات الجرائد المصرية واللبنانية ، وفى جميع جرائد دمشق وحلب .

وقد نشرت هذه الإعلانات ، فى تلك الجرائد كلها ، فى يوم الاثنين الواقع فى ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، وكنا قد تخلينا عن الوزارة على أثر الانقلاب الثانى .

* * *

أما المشروع الثانى ، الذى اهتممنا به ، فهو قصر العدل فى حلب .

وقد عولنا فى بدء الأمر ، على أن نشيد قصر العدل فى ساحة باب الفرج ، على الوجهة الممتدة من بناية البريد ، إلى مدخل باب الفرج . وبهذا نقضى على تلك الدكاكين القذرة البالية ، التى تشوه وجه المدينة ، والساحة الرئيسية فيها .

على أنه تبين من تخمين العقارات ، التى لا بدّ من استملاكها ، أن المبلغ اللازم لدفع التعويضات يتجاوز المليون ونصف المليون من الليرات السورية ، فى حين أن المبلغ الذى خصصه المجلس النيابى ، فى ميزانية ١٩٤٩ بهذا الغرض ، كان ٥٠٠٠٠ خمسين ألف ليرة سورية فقط .

ولهذا اضطررنا ، إلى أن نعدل عن هذه الفكرة ، وشرعنا نبحث عن قطعة أرض أخرى ، حتى رأينا أن نختار محلة الكتّاب ، التى عوّلت بلدية حلب ، على استملاكها ، بعد أن قامت بالأعمال الإنشائية لتحويل مجرى نهر القويق .

ولما كانت نفقات الاستملاك فى حىّ الكتّاب ، لا تتجاوز النصف مليون ليرة سورية ، فقد عزمنا على أن نشيد قصر العدل فى هذه البقعة الواقعة فى مدخل المدينة ، وبالقرب من حى محاط بأبنية كلها جديدة وجميلة .

ولكى نتمكن من تنفيذ المشروع فوراً ، خصصنا به فى الموازنة التى قمنا بتعديلها مبلغاً قدره خمسمائة ألف ليرة ، وكلفنا رئيس دائرة البنايات العامة ، أن يقوم بالتصميمات اللازمة ففعل ، وشرع يتصل بوزارة العدل للحصول على موافقتها ، بشأن توزيع الغرف لكل فرع من فروع دوائر العدل .

وقد حولنا ذلك المبلغ إلى مصلحة الأشغال العامة فى حلب ، لتقوم بمعاملات الاستملاك وقد بدأت بها فعلا ، ثم ما لبث أن حدث الانقلاب الثانى .

وها قد انقضت سنة ١٩٤٩ ، وكادت تطوى سنة ١٩٥١ ، دون أن يخرج هذا المشروع إلى حيز الوجود .

وفى الآونة التى تحرر فيها هذه الخواطر ، أى فى خلال شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٠ ، عاد المشروع فطرح على بساط البحث ، وشرعت وزارة الأشغال تبحث عن المحل اللائق لتشيد فيه قصر العدل .

وقد أجمع رأى المحامين ، وفى مقدمتهم النقباء السابقون العشرة ، على اختيار محلة الكتّاب لبناء القصر. غير أن رجال الحكومة يميلون إلى تشييده بالقرب من دار الحكومة . فإذا تم تنفيذ هذه الفكرة ، فلن تكون موفقة ، لأن مدينة حلب تمتد إلى الجهة الغربية وفقاً لسنة توسع المدن . ولن يطول الزمن حتى تصبح دار الحكومة الحاضرة فى محلة بعيدة نائية

* * *

لم يقف اهتمامنا عند هذا الحد ، بل تعداه إلى مشاريع أخرى ، منها إنشاء سوق للخضار ، على الطراز العصرى الحديث ، وإنشاء مسرح كبير ، وفتح بعض الطرقات الرئيسية ، وإلغاء المشاريع التى كانت تفكر فيها الدائرة الفنية فى بلدية حلب ، ومنها فتح الشارع الممتد من بناية المصرف السورى إلى السجن العمومى . وهو مشروع يتطلب بضعة ملايين من الليرات السورية ،

والبلدية مثقلة بالديون ، ومنها مشروع تجميل بعض الأراضى الخالية من البناء ، والممتدة على طريق السبيل وعلى طريق حول المدينة .

وكان من جراء مشروع التجميل ، أن تأخر العمران فى تلك الجهات ، لأن الدائرة الفنية فى بلدية حلب ، كانت تمنع البناء بحجة التجميل . وإذا كان للتجميل بعض الفوائد ، فعلى شرط أن تتم المعاملات فى بضعة أشهر ، لا بعد مرور عدة سنوات . . . . وبين يوم وليلة ، عجائب وغرائب . . . .

ولهذا ، رأينا أن نقف معاملات التجميل ، التى ليس لها أول ولا آخر ، ليتسنى لكل امرئ أن يتصرف بملكه ، كما يرغب ويشاء ، لا كما ترغب وتشاء دائرة فنية ، تنقصها التشكيلات التى تمكنها من القيام بمهمتها على الوجه الأ كمل .

* * *

على أن اهتمامنا بمدينة حلب لم يحل دون اعتنائنا بشئون العاصمة السورية ، والمحافظات الأخرى .

أما فى العاصمة السورية فكانت النية متجهة إلى تشييد قصر فخم للحكومة ، على الأرض الواسعة الكائنة فى شارع بغداد ، والمطلة على الساحة التى أقام الفرنسيون فيها رمزاً حطمته الأيدى ، بعد انسحابهم من هذه البلاد .

وكنا معتزمين تشييد قصر لرئيس الجمهورية ، ودار لوزارة الخارجية ، وسلسلة بنايات تستوعب بقية الوزارات .

وكنا على وشك أن نستدعى من إيطاليا ، مهندساً كبيراً ، مختصاً بتجميل المدن وبناء دور للحكومات .

وقد اهتممنا أيضاً ، بتأمين الماء والكهرباء اللذين تحتاج إليهما قرى الغوطة . وقد اتصلنا بشركة الكهرباء بدمشق ، وتمكنا من إقناعها بالنزول عن امتيازها المتعلق بتنوير الغوطة .

وكنا عازمين على أن ننشئ ، بين « بلودان » و « الزبدانى » ، مدينة

حديثة للاصطياف ، على أن تهدى الحكومة السورية ، إلى جميع الوزراء المفوضين ، قطعاً من الأرض ليشيدوا عليها منازل لاصطيافهم .

وقد طلب إلينا الزعيم ، أن نشيد داراً للموسيقى والتمثيل ، على غرار دار الأبرا المصرية فى القاهرة .

* * *

وقد وجهنا اهتمامنا ، لتشييد المستشفيات ، ولا سيما أننا نهتم فى الشهباء بمشاريع اجتماعية خيرية .

ولما كانت مصلحة الصحة والإسعاف العام ، عازمة على بناء مستشفى للمصدورين ، فى إحدى المناطق الجبلية فى محافظة اللاذقية ، فقد اتصلنا بالمهندس السويسرى الكبير السيد فتير المختص بتشييد مستشفيات من هذا النوع ، وكان على وشك الوصول إلى سوريا . والسيد فتير هو الذى قام بتصميم المستشفى الحكومى الجديد فى مدينة لوزان .

* * *

وكان لمرفأ اللاذقية ، نصيب كبير فى برنامج أعمالنا ، وقد أحضر السيد رودلف سعاده ، من كبار التجار فى اللاذقية ، مهندسين إيطاليين كبيرين مختصين بإنشاء المرافئ ينتميان إلى شركة مالية كبيرة وقد جاء بصحبتهما لمقابلتنا ، فى صباح يوم الخميس الواقع فى ١١ آب (أغسطس) ١٩٤٩ . ثم ما لبثا أن قابلا الزعيم ، الذى طلب إليهما أن يشخصا إلى اللاذقية حالا ، وأن يقدما فى خلال أسبوع واحد ، تقريراً عن الأعمال والنفقات اللازمة وعن المدة التى يتطلبها إنجاز المشروع .

وقد سافرا إلى اللاذقية فى ذلك اليوم نفسه .

وقد تمّ الاتفاق مبدئيا مع المهندسين المتقدم ذكرهما على :

أولا : أن يباشر بالقسم الأول من الأعمال ، وفقاً للتصميم الذى سبق أن وضعته وزارة الأشغال .

ثانياً : أن لا تتجاوز النفقات عشرة ملايين من الليرات السورية وفقاً لتقديرات الوزارة نفسها .

ثالثاً : أن تتقاضى الشركة الإيطالية هذا المبلغ تقسيطاً ، أي فى خلال خمس سنوات ، باعتبار مليونين فى كل سنة .

رابعاً : أن تنجز الأعمال فى سنة واحدة ، وعلى الأكثر ، فى أواخر سنة ١٩٥٠ .

ولولا الانقلاب الثانى ، لكان مشروع مرفأ اللاذقية فى هذه الساعة حقيقة راهنة ملموسة .

* * *

أما المحافظات الأخرى ، فقد اعتنينا بشئون ريها وطرقها ، وبما تحتاج إليه من مدارس ومعاهد . وكنا على وشك أن نبدأ بأعمال إصلاحية وعمرانية كبيرة كثيرة شاملة .

أما تفاصيل الأعمال التى قمنا بها ، خلال وزارتنا الأولى ، فقد أودعناها التقرير المطبوع ، الذى قدمناه فى آخر حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، إلى الزعيم ، بناء على طلبه وقد استوعب أكثر من خمسين صفحة .

وسنفرد فصلا خاصاً — وهو الفصل الحادى عشر من الوزارة الثانية — نستعرض فيه خلاصة الأعمال التى قامت بها وزارة الأشغال فى عهد الزعيم .

* * *

وإننا نود أن نثبت فى ما يلى ، نص أول كتاب سطرناه على منضدة وزارة الأشغال ، وقد بعثنا به إلى صديقنا الأعز ، دولة حسنى بك البرازى ، محافظ حلب الممتاز آنذاك . والكتاب المذكور يتعلق بمشروع جر مياه الفرات إلى حلب ، وبمشروع بناء قصر العدل فى الشهباء :

إلى صاحب الدولة حسنى بك البرازى الأفخم
محافظ حلب الممتاز ونائب دولة الزعيم والحاكم العسكرى
حلب

الموضوع :

جرّ مياه الفرات إلى حلب
وبناء قصر العدل فى حلب

يسرنى أن يكون الكتاب الأول ، الصادر عن هذه الوزارة ، موجهاً إلى دولتكم ومتعلقاً بالمشاريع التى تهم مدينة حلب ، تلك المدينة التى أهملت أمورها فى العهد السابق ، وقد سلمت مقدراتها اليوم إلى دولتكم ، فأصبحت وديعة ثمينة بين يديكم .

المشروع الأول

أما المشروع الأول ، فهو يتعلق بجر مياه الفرات إلى مدينة حلب، ولقد طالما تغنى الحلبيون بهذا الحلم الجميل ، وقد ظل إلى الآن حلماً جميلا فقط .

ولقد حان الوقت الذى يجب أن يصبح فيه هذا الحلم حقيقة ملموسة ، إذ لا يجوز أن تبقى مدينة كبيرة كحلب ، تحت رحمة الأقدار ، وأن تتعرض للهلاك عطشاً .

وقد طلب إلىّ دولة الزعيم ، أن أهتم بهذا المشروع اهتماماً كبيراً ، ولا سيما أن شؤون حلب تهمه بصورة خاصة ، وهو يتمنى أن تصبح مزدهرة كشقيقتها الكبرى دمشق .

وقد استدعيت اليوم ممثلى الشركة الفرنسية التى عهد إليها فى الدروس الفنية ، وباحثتهم فى الأمر ، وطلبت أن يقدموا دروسهم فى القريب العاجل المستطاع ، وأن يسلموا إلى هذه الوزارة حالا التصاميم المتعلقة ببناء الخزان ،

الذى سيشيد فى حلب ، والذى سيستوعب ستين ألف متر مكعب من الماء .

وقد فهمت من وكلاء الشركة ، أن المدير العام ورئيس مهندسى تلك الشركة ، سيصلان يوم الثلاثاء القادم إل بيروت ، ومنها سيتوجهان إلى دمشق لمقابلتنا . وقد علمت أيضاً أنهما سيقدمان التصاميم التمهيدية المتعلقة بإنشاء الخزان المذكور .

وإذا تسلمت تلك التصاميم ، فسأعمد إلى مباشرة العمل حالا . وقد فهمت من الدوائر الفنية التابعة لهذه الوزارة ، أن المحل الذى سيشيد فيه ذاك الخزان ، سيكون بالقرب من الخزان الحالى ، على الأرض التى تقع إلى الجهة الشرقية .

قصر العدل

أما المشروع الثانى ، الذى يهم حلب بالدرجة الأولى ، فهو بناء قصر العدل .

ومن المعلوم ، أن قصور العدل فى جميع بلاد العالم ، تعدّ من أجمل البنايات ، وتزدان بها المدن الراقية .

ولما اعتزمت الحكومات السابقة ، أن تبنى قصراً للعدل فى حلب ، استدعيت إلى النيابة العامة مع أحد النقباء السابقين ، لإبداء الرأى فى المحل المناسب واللائق لتشييد قصر العدل .

فكان رأيى أن يشيد قصر العدل على الواجهة الطويلة التى تمتد من المخزن الواقع أمام بناية البرق والبريد ، إلى آخر مخزن يصل إلى باب الفرج.. وبهذه الطريقة تكون المدينة قد قضت على تلك الدكاكين القذرة المهدمة ، التى تتصاعد منها روائح اللحوم وغيرها من الروائح ، والتى تشوه ساحة باب الفرج ، تلك الساحة الكائنة فى وسط المدينة ، والتى لا بد من أن يمرّ بها كل أجنبى وغريب يدخل المدينة .

وقد قلت يومئذ : إنه إذا تعذر تنفيذ هذا المشروع لسبب من الأسباب ، فلا بأس من هدم السرايا القديمة وتشييد قصر العدل على أنقاضها .

وكانت النتيجة أن تبنت الحكومة الرأى الثانى — بعد أن أخذت موافقة الدوائر الفنية — وباشرت إعداد العدة لتنفيذه .

وفى اليوم الأول من تسلمى هذه الوزارة ، جاء السيد جميل الرهوان رئيس مهندسى الأشغال العامة للمنطقة الشمالية للترحيب بنا ، فعلمت منه أن مشروع هدم السرايا القديمة لم يباشر به .

وبعد أن أطلعته على نظريتى الأولى ، بحضور الأمين العام نور الدين بك كحاله ، وسليم بك المفتى رئيس مهندسى الأشغال العامة السابق فى حلب ، وافق هؤلاء الفنيون الثلاثة بالإجماع على صحة هذه النظرية . فطلبت من رئيس مهندسى الأشغال العامة فى حلب ، أن يبعث إلىّ باقتراح بهذا الشأن وأن يتوقف عن هدم السرايا القديمة .

وفى هذا الصباح ، قابلت معالى وزير العدل الأستاذ أسعد بك الكورانى ، فوافق على نظريتى دون قيد ولا شرط .

أما الفائدة التى ستحصل من جراء تنفيذ المشروع فى المكان المذكور ، فهى على نوعين :

١ — ستبقى السرايا القديمة ملكاً للدولة وستستعمل لتضم بعض الدوائر الرسمية التى تدفع الآن إيجارات باهظة . وبهذه الطريقة سيستوفى بدل الأرض التى سيشيد عليها قصر العدل فى مدة تروح بين الأربع والخمس سنوات .

٢ — ستعدل البلدية عن فتح الطريق . الذى يمتد من شارع المصرف السورى ، ويخترق عدة أسواق ليصل إلى الساحة التى تطل عليها دار السجن ، إذ لا يبقى هناك أى مسوغ لفتح الطريق المشار إليه ، نظراً لإزالة الازدحام الذى تتمسك به اليوم البلدية لإنجاز هذا المشروع .

والمشروع المذكور — أى فتح هذا الطريق — سيكلف البلدية مبلغاً

لا يقل – على ما أعلم – عن خمسة أو ستة ملايين ليرة سورية .

ولهذا ، رغبت فى أن أطلع دولتكم على تطور الإجراءات التى قمت بها بين أمس واليوم ، تحقيقاً للمشروعين المشار إليهما ، ولا سيما أن هدف هذه الوزارة يتفق مع هدفكم الخاص ، إذ أن الهدفين يرميان إلى عمران مدينة الشهباء التى كادت تصبح قرية كبيرة .

وأكون لكم من الشاكرين ، إذا تفضلتم وأطلعتمونى على رأيكم الخاص السديد ، حول هذين المشروعين والمولى يحفظكم .

دمشق فى ٢١ نيسان ١٩٤٩ وزير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

وقد بعثنا بصورة من الكتاب المذكور ، إلى رياسة مجلس الوزراء ، فأحالته إلى مجلس الوزراء ، فوافق على المقترحات الواردة فيه .

وبتاريخ ١٩٤٩/٤/٣٠ أرسلت رياسة مجلس الوزراء إلى وزارة الأشغال ، الكتاب الآتى :

رياسة مجلس الوزراء
رقم ٣٨١ / ٣٥٩٣
دمشق فى ٣٠ / ٤ /١٩٤٩

إلى وزير الأشغال والمواصلات

وافق مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٦ نيسان ١٩٤٩ على ما ورد فى كتابكم إلى محافظ حلب من مقترحات .

رئيس مجلس الوزراء
الزعيم حسنى الزعيم

الفصل الخامس

جلالة الفاروق والزعيم

فى صباح يوم الخميس الواقع فى ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ، علمنا أن الزعيم قد غادر دمشق إلى جهة غير معلومة .

وفى مساء اليوم نفسه بلغنا أنه طار إلى القاهرة ، وعاد منها . وأنه قابل جلالة الفاروق ، وأن التفاهم ساد بين الطرفين ، كما جاء ذلك فى البلاغ الرسمى المشترك .

وفى اليوم التالى ، قص علينا الزعيم ، تفاصيل رحلته إلى أنشاص ، والتأثير البالغ الذى تركته فى نفسه ، المقابلة التى تشرف بها لدى جلالة الفاروق .

ومما لا شك فيه ، أن الزعيم كان ذا شخصية جذابة ، وكان على جانب كبير من الصراحة ، تلك الصراحة التى يتجنبها رجال السياسة ، الذين يقولون غير ما يفكرون ، ويفكرون فى غير ما يقولون .

وفى ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ، قرر مجلس الوزراء المصرى الاعتراف بالانقلاب .

وفى اليوم نفسه ، اعترف لبنان والحكومة السعودية بانقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ .

وفى ٢٦ نيسان (أبريل) ، أعلن الزعيم من المحطة اللاسلكية بدمشق قائلا : لن نقبل التحدي من أية جهة كانت ، ولا نرضى بسوريا الكبرى ، ولا بالهلال الخصيب .

وفى ٣٠ من الشهر نفسه ، اعترف العراق رسميا بحكومة الزعيم ، وصرح

بأنه لا يريد لسوريا ، إلا ما يريده لنفسه .

وفى اليوم ذاته ، قرر الحزب الوطنى التعاون مع حكومة حسنى الزعيم .

وعلى أثر هذا القرار سافر الأمير عادل أرسلان ، بصفته نائب رئيس مجلس الوزراء ، يصحبه الأستاذ صبري العسلى ــ أحد أركان الحزب الوطنى ــ إلى بغداد ، حاملين عواطف سوريا ، وتهانيها ، بعيد ميلاد المليك الصغير .

* * *

وفى ٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، احتفلت سوريا احتفالا شائقاً ، بعيد جلوس جلالة الفاروق . وقد حضر من القاهرة ، وفد ملكى خاص ، برياسة المقدم شفيق مهنا بك ، لحضور الاحتفال .

وفى تلك المناسبة المستحبة ، طلب إلينا ، أن نلقى كلمة ، من المحطة اللاسلكية فى العاصمة السورية ، فألقينا الكلمة المنشورة فى ما يلى :

« يسرنى أن أعبر علناً ، عما يكنه الصدر سرًّا ، من شعور فياض ، ومن اعتراف بالجميل ، للمليك الشاب ، الذى رحب بزعيم البلاد أجمل ترحيب .

لقد كانت تلك الرحلة الميمونة إلى وادى النيل، بمثابة تاج ، توجت به الحركة الإصلاحية ، التى آلى دولة الزعيم على نفسه القيام بها .

* * *

ولما تحقق الفاروق العظيم ، أن الانقلاب الذي جرى ببلادنا العزيزة ، كان بدافع هدف سام ، ووطنية خالصة ، أيده بكل ارتياح ، وأثنى الثناء المستطاب على الجيش السورى الباسل ، وعلى قائده العام ، الذى لبى دعوة جلالته لمقابلته ، وكانت مقابلة موفقة ، ساد فيها التفاهم التام .

ولما ارتفع صوت الزعيم ، وأخذ يبين ، بنبراته المتزنة ، الأسباب التى دفعته إلى أن يتمرد على الحكم البائد ، أيقن الفاروق أنه أمام رجل بعثه بت

الأقدار ، ليسير بالبلاد فى طريق الرقى والازدهار .

* * *

أما الآن ، وقد أعيدت الصلة التى تربط البلدين ، فإننا نرى الفرصة سانحة ، لنعبر عن بعض الآمال ، التى طالما خالجت فؤاد المنادين بالإصلاح فى كل من القطرين .

لقد ثبت نهائيًا ، أن الجامعة العربية لم توفق فى المهمة السامية التى لأجلها كوّنت ، بالرغم من الجهود المبرورة التى بذلتها فى هذا السبيل .

وثبت أيضاً ، أنه يتعذر التوفيق بين أهداف متضاربة ، وأغراض متنافسة ، وميول متنازعة . وكانت النتيجة من جراء ذلك ، أن ظلت الشعوب العربية ، غريبة عن بعضها ، تحول بينها الحواجز المادية والأدبية .

* * *

ولما كان العهد الجديد الذى أشرق على سورية ، قد اتخذ له شعاراً جديداً ، وهو العمل المجدى ، دون جلبة ولا ضوضاء ، فإنه يسرّنا أن نقترح الوقوف مع الشقيقة الكبرى جنباً إلى جنب ، وأن نبحث معها فى الوسائل الفعالة للتقارب بيننا ، تقارباً فعليًا ، صادراً عن نيتين طيبتين صادقتين .

وقد سئمت الشعوب الخطب الرنانة ، والأقوال الطنانة ، التى لا تشفى غليلهم ، ولا تشبع بطونهم .

* * *

لقد حان الوقت لتتعاون الشعوب العربية تعاوناً وثيقاً ، وأن تتبادل خيرات أراضيها ومنتجات صناعاتها .

لقد حان للسورى أن يشعر ، حينما يهبط أرضاً من الأراضى العربية ، أنه ليس فى بلد غريب ، بل فى قطر تربطه به رابطة وثيقة ، وهى لغة الآباء والأجداد .

لقد حان الوقت ، الذى ينبغى أن ننفذ فيه الرغبة السامية ، التى أبداها

جلالة الفاروق . وقد أسعدنا الحظ يومئذ ، أن نكون فى عداد الذين حضروا الحفلة الكبرى ، التى أقيمت فى القاهرة للذكرى الأولى لتأسيس الجامعة العربية، وقد رغب جلالته فى إزالة الحدود بين الأقطار، التى تتكلم بلغة الضاد .

وسورية الجديدة ، التى أنشأها دولة الزعيم — الذى أبى إلا أن يشركنا فى تلك النهضة المباركة ، وقد قبلنا الرسالة بكل فخر — هى على استعداد تام ، لأن تمدّ يدها إلى كل يد مخلصة ، فتتعاون اليدان ، على السير فى معترك الحياة .

فيد من تكون تلك اليد الأولى ؟

إننا نشعر ، بأنها ستكون يد الفاروق النبيلة .

تلك هى الأمنية الغالية ، التى تتصاعد من صميم فؤادنا ، فى هذا اليوم السعيد ، الذى تبتهج به الأمة السورية ، حكومة وشعباً ، تكريماً لملك مصر والسودان .

أخذ الله بيده ، وأيد عرشه . ا هـ »

* * *

وكان لانقلاب ٣٠ آذار (مارس) ، صداه المستحب فى القطر المصرى الشقيق ، وقد شعر السوريون المقيمون فى وادى النيل ، أن السلطات المصرية تعطف عليهم عطفاً ، لم يتعودوه من قبل .

ولا بأس من أن نسرد هنا قصة طريفة وقعت لأحد أصدقائنا فى القاهرة ، وقد قصها علينا بنفسه .

* * *

كان الصديق المذكور ، يقود سيارة فى أحد شوارع القاهرة المكتظة بالناس ، فصدمت السيارة غلاماً صغيراً ، لم يصب بأذى ، وتدخل فى الأمر أحد رجال الشرطة ، وجرى أخذ ورد بينه وبين الصديق ، الذى كلف أن يذهب معه إلى « القسم » أى المخفر .

وهناك ادّعى الشرطى ، أن صاحب السيارة أهانه .

ولما علم المفوض ، أن صاحب السيارة من التبعية السورية ، سأله : وهل أنت من أنصار الزعيم ؟

فقال له : لا شك فى ذلك .

وعندئذ التفت المفوض إلى الشرطى وقال له : سر فى سبيلك ، فإن الأفندى من أنصار الزعيم ، وأنصار الزعيم ، أناس طيبون ، لا يشتمون الحكومة ، ولا يهينون ممثليها .

وقد قصصنا يومئذ هذه الحكاية على الزعيم ، فضحك لها طويلا .

الفصل السادس

شركة التابلاين

طلب إلينا الزعيم ، أن نقوم بدراسة الاتفاق الذى عقد بتاريخ أول أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ، بين الحكومة السورية ، وبين شركة الأنابيب عبر البلاد العربية ، وهذه الشركة معروفة باسم « التابلاين » .

والمعروف ، أن ذلك الاتفاق ، قد أثار ضجة كبيرة فى جميع الأوساط النيابية والشعبية فى سوريا . وقد رأت الشركة أن تخفف من وطأة تلك الضجة ، فراحت تستميل الجرائد والمجلات ، التى شرعت تنشر الإعلانات المستفيضة لبيان أهداف الشركة المتقدم ذكرها .

وقد رأت الحكومة التى تعاقدت مع الشركة فى سنة ١٩٤٧ ، أن تعرض الاتفاق على المجلس النيابى ليقول كلمته فيه . بيد أن الظروف السياسية ، حالت دون إتمام المناقشة فى هذا الموضوع ، تحت قبة البرلمان .

ولما حدث انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، عادت الشركة إلى المطالبة بتنفيذ الاتفاق السابق الذكر .

وعندما أحيل إلينا لبيان رأينا فيه ، قدمنا إلى الزعيم تقريراً مؤرخاً فى ٧ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، نثبته بما يلى بنصه الحرفى :

إلى صاحب الدولة القائد العام للجيش والقوى المسلحة
رئيس مجلس الوزراء

« طالعنا بمنتهى الدقة والإمعان ، مشروع الاتفاق الذى عقد بتاريخ أول أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ بين الحكومة السورية ، وبين شركة الأنابيب عبر

البلاد العربية . وهذه الشركة معروفة باسم "التابلاين" .
وقد رأينا أن نبدي بعض ملاحظات بهذا الشأن .

ملاحظة عامة

إننا ممن يحثون على التعاون الوثيق مع كل بلد ، عربى أو أجنبى ، يضمر لنا الخير والولاء ، على أن لا يمس هذا التعاون السيادة القومية بشكل من الأشكال .

غير أنه يتضح من مطالعة مشروع الاتفاق المتقدم الذكر ، أن هناك دولة ستحل ضمن دولة أخرى .

فقد جاء فى مقدمة الاتفاق ، أنه يحق للشركة أن تقوم بالإنشاءات الآتية : مطارات ، سكة حديد فوق الأرض وتحتها ، خطوط برقية وتليفونية ، أجهزة لاسلكية ، وأعمال أخرى . . . .

هذا ، علاوة على الإنشاءات الفنية المتصلة بتنفيذ المشروع ، كمدّ الأنابيب ، وإقامة محطات للمضخات ، ومعامل ومخازن وصهاريج لخزن الزيت والماء ، وجسور ومساكن للمستخدمين ومستشفيات .

ومن البديهى أن إنشاء المطارات والمحطات اللاسلكية والسكك الحديدية فوق الأرض وتحتها ، يمس مباشرة السيادة القومية ، إذ يتعذر على الحكومة أن تراقب مراقبة دقيقة فعالة ، كل ما يمكن أن يجرى فى أرضيها من شؤون .

ولهذا نرى عدم التوسع فى منح الصلاحيات التى تطلبها الشركة ، والتى لا تمتّ بصلة وثيقة إلى المشروع نفسه .

بعض الملاحظات من الناحية القانونية

١ ــ الملاحظة الأولى

جاء فى المادة الرابعة أن الحكومة ستتقاضى جزءاً من الألف ونصف

الجزء " ١ ½ من ١٠٠٠ " من الليرة الإسترلينية ، عن كل طن من الزيت يمر بأنابيبها ، عبر الجمهورية السورية ، على أن لا تقل هذه الحصة عن ٢٠٠٠٠ عشرين ألف ليرة إسترلينية سنوياً .

ولقاء ذلك تتنزل الحكومة عن ضريبة التوريد أو ضريبة المرور "الترانسيت" وعن جميع الرسوم المالية — مهما كان نوعها — التى يمكن أن تترتب اعتيادياً على المواد التى ستخرجها الشركة .

ومن المعلوم قانوناً أن الضرائب تفرض خاصة ، على المشاريع التجارية والصناعية ، ولا يجوز أن يعفى منها إلا المؤسسات التى تقوم بخدمة عامة والتى لها طابع خيرى أو إنسانى .

ولا ريب أن مشروع "التابلاين" هو مشروع تجارى بحت ، والشركات التى تمارس هذا العمل تعدّ من أقوى شركات العالم مالياً وهى :

— ستاندارد أويل كومبانى أوف كاليفورنيا .
— ستاندارد أويل أوف نيوجرسى .
— سوكونى فاكوم أويل كومبانى .
— تكساس كومبانى .

وعليه فليس من مصلحة الدولة أن تتناول مبلغاً ضئيلا كالمبلغ المحدد وقدره عشرون ألف ليرة إنكليزية سنوياً لتتنزل عن ضرائب قد تبلغ أضعاف أضعاف هذا المبلغ .

٢ — الملاحظة الثانية

جاء فى المادة الخامسة أنه يحق للشركة أن تستورد ما تشاء من البضائع دون دفع أي رسم جمركى أو أى رسم آخر وأن تصدر تلك البضائع — إذا فاضت عليها — دون قيد ولا شرط وفى جميع الأوقات ، أي ليلا ونهاراً ، كما أنه يحق لها أن تشترى من الأسواق المحلية ما ترغبه من البضائع على أن

تستورد بضائع مماثلة لها وتسلمها إلى التجار المحليين دون دفع أي رسم كان .

ولا شك أن هذا الاستثناء العام الشامل سيخلق كثيراً من المشاكل المالية . لأنه يتعذر على الحكومة القيام بالمراقبة الدقيقة اللازمة لمعرفة البضائع وكيفية استعمالها .

أما إعفاء البضائع التي ستستوردها الشركة من كل رسم وضريبة ، فليس هناك ما يسوغه من الناحية القانونية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، لأن فائدة هذا المشروع لا تعود على البلاد السورية وحدها بل على جميع بلاد العالم .

ولهذا فلا بأس من أن يزاد سعر البيع بنسبة الرسوم التي ستدفع ، ولا سيما أن المبلغ الأدنى المحدد للأرباح التي ستجنيها الحكومة لا يتجاوز العشرين ألف ليرة إنجليزية سنوياً ، وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لضخامة المشروع وللأرباح الطائلة التي تغنمها شركات الزيوت المعدنية ، وقد أصبحت ثرواتها تضاهي ميزانيات الدول .

ومما لا شك فيه أن سوريا بحاجة قصوى إلى زيادة وارداتها ، لتتمكن من تحقيق ما تصبو إليه من الأعمال الإنشائية ، التي تحتاج إلى المال الوفير ، الذي يتعذر تحصيله من الموارد الاعتيادية .

ولذلك فإننا نرى ضرورة استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى .

٣ ــ الملاحظة الثالثة

جاء في المادة السابعة أنه يجوز للشركة أن تطلب من الحكومة ، أن تمنحها حق بناء ميناء أو موانئ تشحن منها الزيوت إلى الخارج .

ويهم الحكومة أن تعمل الشركة على بناء ميناء في أحد السواحل السورية وخصوصاً في اللاذقية . وبهذه الطريقة يتحقق مشروع بناء ميناء اللاذقية دون أن تضطلع الحكومة بعبء هذا المشروع وبدون أن تتحمل ما يتطلبه من النفقات الباهظة . وفضلا عن ذلك فإن سوريا ستتخلص من نيرها الاقتصادى

الذى يحتم عليها الآن ، أن تستورد بضائعها بواسطة الموانئ اللبنانية .

وقد ورد فى المادة نفسها أن السمن التى ستستعمل فى سبيل مصالح الشركة لاتخضع أيضاً لأية ضريبة. وهذا الإعفاء مخالف للمبادئ الأساسية فى علم التشريع المالى والجمركى .

٤ — الملاحظة الرابعة

جاء فى المادة الحادية عشرة أنه "يرجح السوريون فى التعيين لوظائف الشركة عندما يكونون حائزين على الأهلية المطلوبة" .

بيد أن هذه المادة لم تعين نسبة الوظائف للسوريين ، بل تترك للشركة الحرية المطلقة لتعين من تشاء . فإذا ادّعت أن السوريين غير حائزين على الأهلية المطلوبة ، جاز لها أن تعين جميع الموظفين من تبعة أجنبية .

وقد سمح للشركة أن تأتى بعمال من الخارج ، إذا كان عدد العمال المحليين غير كاف . وهذا أمر لا يمكن قبوله أيضاً لأن اليد العاملة كثيرة فى بلادنا . وإذا كانت الحكومة السورية قد قبلت بهذا المشروع وتساهلت فى شروطه وقيوده ، فلكى تجد عملا لمن لا عمل لهم .

٥ — الملاحظة الخامسة

جاء فى المادة الثانية عشرة أن الشركة لا تخضع لضريبة الملك ، ولا لضريبة الدخل ، ولا لأى نوع من الضرائب والرسوم . كما أن مستخدميها لا يخضعون أيضاً لأية ضريبة . وقد استثنى من هذا الإعفاء العام الشامل ، الأرباح التى تنشأ عن جميع منتوجاتها فى الأسواق المحلية وعن أسهم الشركة الموزعة على الخاضعين للضريبة من أهالى الجمهورية السورية .

وقد أعفيت الشركة بموجب المادة نفسها من كل رسم من رسوم الطوابع .

وقد سبق أن بينا أنه ليس هناك ما يسوغ هذا الإعفاء العام الشامل ،

لأن هذا المشروع تجارى بحت ، ينبغى أن يخضع للرسوم والضرائب كلها .

٦ – الملاحظة السادسة

جاء فى المادة الثالثة عشرة أنه يحق للشركة أن تستعمل خطوطها الخصوصية البرقية والتليفونية واللاسلكية دون أى معارضة ، وأنه يجوز للحكومة أن تعين موظفين من قبلها للإشراف على استعمال تلك الخطوط .

غير أنه يتعذر القيام بالمراقبة الفعلية الواجبة ، إذا شاءت الشركة أن تعمد إلى أسلوب خاص لنقل الرسائل .

٧ – الملاحظة السابعة

جاء فى المادة الخامسة عشرة أنه يحق للشركة أن تستعمل فى سبيل أبنيتها وإنشاءاتها ، جميع المواد اللازمة لها ، من كلس وجص وحجارة دون أن تدفع للحكومة قيمتها ، فيما إذا كانت تلك المواد ستستخرج من الأراضى التى تخص الحكومة .

ولا شىء يسوغ هذه الهبة المجانية ، ولا سيما أنه فى مقدور الشركة أن تدفع بدل تلك المواد كما تدفع ولا شك بدل الحديد والأسمنت والمواد الأخرى اللازمة لإنشاءاتها .

٨ – الملاحظة الثامنة

جاء فى المادة التاسعة عشرة أنه إذا عرضت الشركة أسهمها على الجمهور تفتتح قوائم الاكتتاب فى الجمهورية السورية فى نفس الوقت الذى تفتتح فيه قوائم الاكتتاب فى محلات أخرى .

ويفهم من هذا النص أن الشركة غير مضطرة إلى عرض أسهمها على الجمهور السورى . وهذا استئثار فى عمل تسهم فيه البلاد السورية بأرضيها وسمائها ومياهها .

وليس من العدل أن تحرم سوريا فوائد هذا المشروع ، إذا رغبت فى أن تسهم فيه بمالها .

٩ — الملاحظة التاسعة

جاء فى المادة الحادية والعشرين أن الشركة تتعهد باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الفساد إلى التربة والهواء والماء المجاورة لأجهزتها ، على أنه إذا تسرب هذا الفساد ، ونتج عنه بعض الأضرار ، فإن الشركة غير مسؤولة عنها .

وهذه أيضاً نظرية غريبة فى بابها ، إذ أن الشركة تتنصل سلفاً من المسؤولية عن أعمال ، يمكن أن تسفر عنها بعض الأضرار .

١٠ — الملاحظة العاشرة

جاء فى الكتاب الذى أرسله السيد هيل رئيس التابلاين إلى رئيس مجلس الوزراء السورى فى أول أيلول (سبتمبر) ، ثلاثة شروط غير معقولة وهى :

(ا) أن الشركة لا تستطيع أن تسلم الكمية التى تعهدت ببيعها إلى سوريا من الزيت الخام وقدرها مائتا ألف طن إلا بعد ستة أشهر من تاريخ نقل الزيت الخام إلى المصب الواقع على شاطئ البحر المتوسط .

ولا ندرى الحكمة فى تأجيل بيع الزيت إلى سوريا بعد المدة المتقدم ذكرها .

(ب) جاء فى الكتاب المشار إليه أن سعر المبيع سيكون عادلا ومعقولا ومتوافقاً مع أسعار السوق الجارية فى موانئ البحر المتوسط .

فإذا كان السعر مماثلا للأسعار الخارجية فما هى الفائدة التى ستجنيها سوريا من هذا البيع ؟

(ج) تشترط الشركة أن يكون الدفع بالدولارات .

فمن أين تأتيها سوريا بالدولارات ؟ إن هذا طلب لا يمتّ بصلة إلى المنطق والإنصاف .

تلك هي الملاحظات التي رأينا أن نبديها حفظاً لحقوق سوريا .

وهذا المشروع يتطلب تعديلا ، يتلاءم مع المبادئ الأساسية ، للسيادة القومية والتشريعات المالية والجمركية .

ولا يعقل أن تقبل سوريا ، بمنح الامتيازات المتعددة والمتنوعة التي تطلبها شركة التابلاين ، لقاء مبلغ ضئيل من المال ، يمكن أن لا يتجاوز العشرين ألف ليرة إنكليزية ، كما جاء ذلك في المادة الرابعة من الاتفاق المتقدم الذكر .

والرأي عندنا أن تتناول التعديلات النقاط الآتية :

(ا) أن تكون للإنشاءات صلة وثيقة بالمشروع نفسه ، وأن لا تتحدى السيادة القومية . فلا يجوز مثلا أن تنشىء الشركة مطارات وأجهزة لاسلكية ، دون أن تكون تلك المطارات والأجهزة تحت مراقبة الحكومة فعلياً لا اسمياً .

(ب) أن تخضع الشركة لدفع جميع الرسوم والضرائب ، لأن المشروع تجاري محض ، تقوم به أربع شركات هي ولا شك ، أغنى شركات العالم وهي :

— ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا .
— ستاندارد أويل أوف نيوجرسي .
— سوكوني فاكوم أويل كومباني .
— تكساس كومباني .

(ج) أن تتعهد الشركة بإنشاء مرفأ على أحد السواحل السورية ، نخص بالذكر ساحل اللاذقية .

(د) أن تتعهد الشركة بطرح قسم من أسهمها على الأسواق السورية .

(ه) أن تتعهد الشركة باستخدام موظفين سوريين بنسبة ٧٥ في المائة ،

وعمال سوريين بنسبة تسعين فى المائة .

(و) أن تحدد للحكومة حصة سنوية بمبلغ يتناسب وضخامة المشروع .

(ز) أن يباع الزيت الخام بالعملة السورية لا بالدولارات المفقودة فى البلاد .

* * *

وإننى أتمنى مع كل رجل مخلص لهذه البلاد ، أن يتم تنفيذ هذا المشروع فى أقرب وقت ممكن ؛ والمولى يعلم بأننى لم أتقدم بهذه الملاحظات إلا حباً لبلادنا العزيزة ، وحرصاً على حقوقها التى ينبغى لنا جميعاً أن ندافع عنها بمنتهى الأمانة والاستقامة والإخلاص .

ودمتم محترمين . »

دمشق فى ٧ أيار ١٩٤٩ — وزير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

وبعد أيام قلائل ، استدعانا الزعيم ، وقال لنا : إنه اطلع على تقريرنا ، وعلى الملاحظات التى أبديناها ، وإنه إذا كانت تلك الملاحظات ، تتضمن كثيراً من الأمور الدقيقة ، فإن مصلحة سوريا تقضى بأن تصدق الحكومة دون تأخير ، على هذا الاتفاق ، ولا سيما أن المملكتين المصرية والسعودية تصران على إنجاز هذا المشروع .

فقلنا له : لقد راعينا مصلحة سوريا ، فى ما اقترحناه من التعديلات . وعلى كل فإن الرأى الأخير ، هو لمجلس الوزراء المؤلف من سبعة أعضاء .

وبتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، صدق مجلس الوزراء على الاتفاق المعقود مع شركة التابلاين بأكثرية الآراء بعد أن حفظ تقريرنا المتقدم الذكر فى ملف الأوراق .

الفصل السابع

المشاريع العمرانية الكبرى

رغبنا فى أن ندرس ملفات المشاريع العمرانية الكبرى ، التى طالما سمعنا عنها مراراً .

وكنا نعلم ، أن الحكومة قد عهدت إلى شركة ألكسندر جيب الإنكليزية فى أن تعمل على دراسة تلك المشاريع ، وأن تنفذها عند الاقتضاء .

وبعد أن تصفحنا تلك الملفات ، اتضح لنا أن مهمة الشركة المتقدم ذكرها ، اقتصرت على تقديم دراسات نظرية بحتة ، تناولت مشروع جر مياه الفرات إلى حلب ، ومشروع تخزين المياه ، وتوليد الكهرباء فى وادى الفرات ، ومشروع إنشاء مرفأ فى اللاذقية .

وقد لاحظنا أن المبالغ التى تقاضتها الشركة المشار إليها ، بلغت ستمائة ألف ليرة سورية ونيف .

وفى جلسة مجلس الوزراء ، التى عقدت بتاريخ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، تطرقنا إلى البحث فى المشاريع العمرانية الكبرى ، واقترحنا أن تعمد الحكومة إلى تنفيذها ، وأتينا على ذكر الدراسات التى قامت بها شركة ألكسندر جيب ، وأشرنا إلى المبالغ التى قبضتها من الخزانة السورية .

ولما ذكرنا أن ما قبضته الشركة ، يزيد على الستمائة ألف ليرة سورية ، استغرب الزملاء وفرة المبلغ ، وطلبوا إلينا أن نبين بالأرقام الصريحة ، المبالغ المقبوضة وتواريخ قبضها .

وفى ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، قدمنا إلى الزعيم كتاباً ، ربطنا به بياناً مفصلا عن تاريخ العقود التى أبرمت بين سلفائنا فى وزارة الأشغال ، وبين

الشركة المتقدم ذكرها ، وعن قيمة وتاريخ كل مبلغ قبضته .

وقد اتضح من البيان المشار إليه ، أن المبالغ الإجمالية التى تسلمتها شركة ألكسندر جيب بلغت :

ليرات سورية

٦٠٩٧٢٨

ستمائة وتسعة آلاف وسبعمائة وثمانى وعشرين ليرة سورية ، لقاء دراسات نظرية ، لم تقترن بأية نتيجة عملية . فكانت دهشة الوزراء عظيمة .

* * *

ومهما يكن من أمر ، فقد طلبنا إلى زميلنا وزير المالية السيد حسن جبارة ، أن يعلمنا عما إذا كان فى وسع الخزينة السورية ، أن تمدّ تلك المشاريع بالمال .

فكان جوابه أن المال سيتوفر ، عندما تصبح المشاريع جاهزة للتنفيذ ، فلم يشف هذا الجواب غليلنا .

وعلى كل ، فقد وعدنا مجلس الوزراء ، بأن نقدم إليه فى القريب العاجل ، اقتراحات تتعلق بتنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى .

وبتاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، أرسلت وزارة المالية ، إلى رياسة مجلس الوزراء كتاباً ، تندد فيه بما زعمته من تقصير وزارة الأشغال ، بشأن المشاريع الاقتصادية الكبرى ، مشيرة إلى عجز تلك الوزارة ، عن تنفيذ تلك المشاريع . وقد جاء فى الكتاب نفسه ، الموقع بإمضاء وزير المالية ، « أن الألم حز نفسه ، من جراء الإهمال ، وأن وزير الأشغال نكث بعهده إذ أنه لم يتقدم بأى مشروع » .

فاستغربنا هذه اللهجة العنيفة فى كتاب وزير المالية ، ولا سيما أنه لم

يمض على تسلمنا زمام وزارة الأشغال ، سوى شهر واحد وبضعة أيام .

ولما تلى ذاك الكتاب فى مجلس الوزراء ، احتججنا احتجاجاً شديداً ، على ما جاء فيه من العبارات الجامحة الجارحة ، وطلبنا إلى الزعيم أن يأمر برده إلى وزير المالية ، لمخالفته أصول الكتابة ، وقواعد اللياقة .

* * *

على أننا أبينا إلا أن نجيب عن هذه التهم ، فكلفنا الأمين العام فى وزارة الأشغال ، أن يقدم إلينا تقريراً مفصلا ، عن تلك المشاريع ، وعن المرحلة التى آلت إليها .

ولما كانت المشاريع المذكورة ، على جانب عظيم من الأهمية ، وكانت ترمى إلى رقى هذه البلاد وازدهارها ، فقد رأينا أن نثبت فى ما يلى ، التقرير المذكور بحذافيره :

معالى وزير الأشغال العمومية والمواصلات

« تفضلتم وأطلعتمونى على التقرير الذى رفعته وزارة المالية إلى رياسة مجلس الوزراء ، رقم ٠/٨/١٨٧١ تاريخ ١٩٤٩/٦/٨ وبشكل خاص ، على البحث الذى ورد فيه عن وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، والذى يتلخص فى أن وزارة المالية تعتقد :

١ ــ أن وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، ليس لديها دراسات واقعية وافية عن المشاريع الاقتصادية المهمة ، التى وردت فى التقرير وهى مشاريع الغاب ومرفأ اللاذقية وشلال تل شهاب وسد الفرات .

٢ ــ وأن وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، لا تشعر بمسؤولياتها فى هذه الناحية ولا تظهر أية علاقة بمثل هذه القضايا الحيوية للبلاد .

٣ ــ وأن الدوائر الفنية تكلف خزينة الدولة أموالا طائلة وهى مكلفة القيام بهذه الدراسات .

٤ — وأنه ليس لدى وزارة الأشغال العامة أى مشروع صالح للتنفيذ .

٥ — وأنه لا يمكن الاعتماد على الجهاز الحاضر فى الوزارة ، للقيام بالمهمات المطلوبة بسهولة وبوقت قريب .

وقد رأيت إيضاحاً للحقيقة والواقع ، أن أبين لمعاليكم ما يلى :

١ — أن وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، اهتمت ولا تزال تهتم بالمشاريع الاقتصادية الحيوية للبلاد ، وهى التى مهدت بالرغم من قلة عدد موظفيها الفنيين ، ومن ضآلة مخصصات الدراسات ، لتحضير دراسات كافية للبدء بمعظم المشاريع التى تشير إليها وزارة المالية وغيرها من المشاريع أيضاً عند توفر المال اللازم لتنفيذها .

وقد يكون من المفيد فى هذه المناسبة ، أن أبين لمعاليكم أن دراسة أى مشروع لا بد أن تمر بأدوار ثلاثة : الدور الأول منها للاستكشاف وتكوين الفكرة ، والدور الثانى لوضع التصميم الأولى ، الذى يتناول تحديد الأسس التى يرتكز عليها المشروع ، وتعيين خطوطه العامة ، بحيث يمكن تقدير نفقات المشروع التأسيسية ، ليتسنى أمر دراسته من الوجهة الاقتصادية . أما الدور الثالث فيتم فيه وضع التصميمات التفصيلية لتنفيذ المشروع . ومن البديهى أن لا تفكر أية دائرة فنية بدخول الدور الثالث ، أى وضع التصميمات التفصيلية للمشروع قبل إقراره وتأمين المال اللازم لتنفيذه ، إذ أن الدخول فى هذه التفاصيل يكلف نفقات كبيرة قد تذهب سدى فى حالة عدم تنفيذ المشروع ، أو فى حالة حصول تغييرات فى أساليب التنفيذ ، توجب تبديلاً فى التصميمات التفصيلية . وعلى هذا الأساس ، يعتبر المشروع مدروساً عندما يجتاز الدور الثانى ، أى عند إقرار أسسه الفنية وإتمام درسه من الوجهة الاقتصادية .

٢ — وإننى أعلم معاليكم بالاستناد إلى هذه الإيضاحات ، أن لدى وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، دراسات واقعية وافية للمشاريع التالية :

(ا) مشروع مرفأ اللاذقية .

(ب) مشروع سد الفرات .

(ج) مشروع اليرموك .

(د) مشروع تل مغاص على الخابور .

(ه) مشروع الروج .

(و) مشروع الرى الجنوبى على العاصى .

كما أنه يمكن البتّ بمشروع الغاب من قبل لجنة من الخبراء تشكل لهذا الغرض لن يستغرق عملها سوى فترة ضئيلة من الزمن .

ولا بد من الإشارة إلى أن مشروعى مرفأ اللاذقية وسد الفرات ، قد تمت دراستهما من قبل "السر ألكسندر جيب وشركاه" وقد كلفت هذه الدراسة مبلغ ٤٣٠ ألف ليرة سورية تقريباً .

أما مشروع الغاب والرى الجنوبى على العاصى ، فقد وضعتهما المندوبية الفرنسية سابقاً ، وأما مشروعا الروج وتل مغاص ، فقد قامت بهما مديرية الرى ضمن الاعتمادات التى لحظت لدراسة هذه المشاريع . أما مشروع اليرموك فقد وضعته شخصياً تأميناً للمصلحة القومية وبدافع التحرى والتحقيق العلمى ، ودون أن يكون هنالك أى اعتماد لهذه الدراسة .

هذا ومن الجدير بالذكر ، أن مشروع مرفأ اللاذقية ، قد قطع أكبر شوط بالنسبة لغيره من المشاريع ، إذ أن الوزارة كانت رفضت منذ تاريخ ١٩٤٨/١١/١ مشروع قانون لتنفيذه وتمويله أعدّ من قبل لجنة ألفت خصيصاً لهذا الغرض ، وقد أحيل هذا المشروع إلى وزارة المالية لتأمين المال اللازم .

وعلى هذا يكون من المستغرب أن تدّعى وزارة المالية ، مع اطلاعها

على تطورات هذا المشروع ، أن ليس لدى وزارة الأشغال العامة والمواصلات أيِ مشروع جاهز للتنفيذ .

٣ – يتضح إذن مما تقدم أن وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، تشعر بمسؤولياتها وهى دائماً تسير بالطليعة ، لدراسة المشاريع الحيوية ، إذ أن تهيئة المشاريع التى أشرت إليها لم تكن وليدة الصدف ، بل كانت على العكس من ذلك نتيجة خطة موضوعة لدراسة جميع الموارد الطبيعية فى سوريا ، منحتها الوزارة كبير اهتمامها وحرصت كل الحرص على متابعة السير فى مضمارها فكانت الوزارة تطلب عاماً بعد عام ما تحتاج إليه من اعتمادات للقيام بهذه الدراسات ، وكان المجلس النيابى يقر قسما منها ويرفض القسم الآخر ، على أنه ألغى فى بعض المناسبات كثيراً من الاعتمادات التى أقرها . وقد يكون من المناسب أن أذكر أن الدراسات المبحوث عنها تشمل وضع مصورات طوبوغرافية ، لمسافات واسعة ، ولم تكن الوزارة لتقوم بهذا العمل ، لو لم تشعر بفائدته وضرورته وبالمسؤولية التى تترتب عليها .

٤ – أما القول بأن الدوائر الفنية تكلف أموالا طائلة ، وهى مكلفة دراسة المشاريع الاقتصادية الحيوية للبلاد ، فإنى أبين لمعاليكم بأن جهاز الوزارة الحالى ، هو ضئيل بالنسبة لما يقوم به من تنفيذ للمشاريع المختلفة التى تضمنتها الموازنات السابقة ، ويمكن القول بشكل عام بأن نفقات الجهاز الفنى الحالى ، لا تتجاوز ١,٧٥ ٪ من قيمة الأشغال التى ينفذها، وهذه النسبة هى أقل ما يمكن أن تكون .

هذا وإنى لا أجد مناصاً من القول ، بأن هذا الجهاز الفنى ، بالرغم من ضعفه وضآلة عدده ، استطاع أن يناقش شركة ألكسندر جيب فى مشروعى جر المياه إلى حلب ، وإنشاء مرفأ اللاذقية ، واضطرها إلى قبول اعتراضاته ، وإلى تعديل مشروعيها ، وفقاً لوجهة نظره .

٥ ــ أكلاف المشاريع

إن النفقات المقدرة لهذه المشاريع هى كما يلى :

	مجموع النفقات اللازمة	ما يمكن الاقتصار عليه فى المرحلة الأولى
١ ــ اللاذقية	٣١ مليون ليرة سورية	١٣ مليون ليرة سورية
٢ ــ سد الفرات	١١٤	٨٣
٣ ــ اليرموك	١٥	١٥
٤ ــ تل مغاص (الخابور)	٤	٤
٥ ــ الروج	٥	٥
٦ ــ الرى الجنوبى على العاصى	١٨	١٠
٧ ــ الغاب	٤٨	١٨
	٢٣٥	١٤٨

إن هذه الوزارة على استعداد للسير بهذه المشاريع فوراً ، فيما إذا وجدت الاعتمادات اللازمة لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

نور الدين كحالة

الأمين العام

لوزارة الأشغال العامة والمواصلات

دمشق فى ١٤ / ٦ / ١٩٤٩

* * *

وقد بعثنا بهذا التقرير فى اليوم نفسه ، إلى رياسة مجلس الوزراء ، بصحبة الكتاب الآتى :

إلى مقام رياسة مجلس الوزراء

« بالإشارة إلى كتاب وزارة المالية رقم ١٨٧١ / ٨ / ٠ المرفوع إلى مقامكم الكريم بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٤٩ .

أبعث إلى مقامكم الموقر ، بالتقرير الذى وضعه الأمين العام لهذه الوزارة ، جواباً على ما ورد فى تقرير وزارة المالية المذكور أعلاه ، عن وزارة الأشغال العامة والمواصلات والذى يخلص فيه الأمين العام المشار إليه ، إلى أن لدى هذه الوزارة سبعة مشاريع اقتصادية حيوية للبلاد ، تبلغ نفقات تنفيذها ٢٣٥ مليون ليرة سورية ، ويمكن السير بها جميعاً ، فيما إذا تأمنت مرحلتها الأولى البالغة ١٤٨ مليون ليرة سورية ، راجياً التفضل بالاطلاع وإجراء المقتضى ودمتم باحترام » .

دمشق فى ١٤/ ٦/ ١٩٤٩ — وزير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

وعندما طلبنا إلى السيد حسن جبارة وزير المالية ، أن يضع تحت تصرف وزارة الأشغال الأموال اللازمة لتحقيق المشاريع السابقة الذكر ، اعتذر قائلا إن المال غير متوفر لديه . . . .

ولكننا اعتزمنا أن نجد بنفسنا المال اللازم ، فما كاد يزورنا المدير العام لمصرف الإنشاء والتعمير الأميركى ، بصحبة سعادة وزير أميركا المفوض فى دمشق ، حتى انتهزنا هذه الفرصة المؤاتية لنسأله عما إذا كان فى استطاعة المصرف المشار إليه ، أن يقرضنا مبلغاً معلوماً ، ولا سيما أن سوريا هى عضو فى المؤسسة المالية الدولية المذكورة .

فوعدنا المدير خيراً ، وطلب إلينا أن نقدم إليه بياناً مفصلا عن تلك المشاريع . فكلفنا المهندس القدير السيد صبحى مظلوم رئيس مصلحة الرى والقوى المائية ، أن يعد التقرير اللازم باللغة الفرنسية . ولما فرغ من إعداده بعثنا به إلى سعادة وزير أميركا المفوض فأخبرنا أنه أرسل التقرير إلى المراجع الرسمية ، وأنه يأمل أن تكون النتيجة إيجابية .

وقد مرت الأيام والشهور وإذا بالصحافة السورية تشير فى أخبارها عن شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٠ أن وفداً من مصرف الإنشاء والتعمير جاء سوريا ليدرس عن كثب المشاريع العمرانية الكبيرة وليتحقق بنفسه مدى فائدة تلك المشاريع للبلاد السورية .

وقد تجول الوفد فى سوريا وقفل عائداً إلى أميركا .

وإننا نعتقد أن مجىء الوفد المشار إليه كان نتيجة التقرير الذى سبق أن أرسلته وزارة الأشغال العامة فى عهد حكومة الزعيم حسنى الزعيم .

الفصل الثامن

القوانين الجديدة

منذ انسلخت البلاد العربية عن المملكة العثمانية ، وهى دائبة على جعل تشريعها ملائماً لتطورات الزمان .

وطالما تمنى رجال القانون فى سوريا ، أن تحدد قوانين البلاد تحديداً يساير الروح العصرية الجديدة .

ولم تكن مهمة وزارة العدل السورية شاقة عسيرة ، لأن مصر ولبنان قد استعانا بكبار رجال القانون الغربيين ، ووضعا منذ سنوات ، تشريعاً جديداً مقتبساً من المبادئ الأساسية للقوانين الغربية .

وقد عمدت وزارة العدل بدمشق ، قبل انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ، إلى تأليف لجنة ، برياسة الأستاذ أسعد الكورانى – الذى كان أميناً عامًّا للوزارة المشار إليها ، قبل أن يسند إليه الزعيم حسنى الزعيم ، منصب الوزارة – وكانت مؤلفة من الأساتذة : نهاد القاسم وجورج جبارة وعبد الجواد السرمينى ، وكلهم من خيرة رجال القضاء .

ولما تسلم الزعيم حسنى الزعيم مقاليد الحكم ، رغب فى أن تخرج تلك القوانين ، إلى حيز الوجود ، فى أقرب وقت مستطاع .

وكانت اللجنة المشار إليها ، قد أنجزت ثلاثة قوانين ، وهى : القانون المدنى ، والقانون الجزائى ، والقانون التجارى .

أما القانون المدنى ، فقد نسخ بحذافيره وتعابيره ، عن القانون المدنى المصرى . ويكاد لا يختلف عنه فى شيء ، إلا أن القانون السورى ، ألغى الشفعة ، ولم ينظم أحكام الحكر ، كما هو عليه فى مصر .

وأما القانون الجزائى ، أو قانون العقوبات ، فإنه مستمد فى نصوصه ومواده ، من القانون اللبنانى . والمعروف أن هذا القانون ، وضع فى الأصل باللغة الفرنسية ، بواسطة بعض العلماء الفرنسيين ، الذين استعان بهم لبنان ، ثم ترجم إلى اللغة العربية .

وأما القانون التجارى السورى ، فقد أخذ أيضاً عن القانون التجارى اللبنانى الحديث ولم يختلف عنه إلا فى بعض مواد بسيطة .

وهناك قانون البينات ، الذى صدر قبل انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، فقد نقل عن الفصل المختص بطرق الإثبات ، فى القانون المدنى المصرى .

وفى مساء الاثنين ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، حمل الأستاذ كورانى إلى مجلس الوزراء ، مشروع القانون المدنى السورى الجديد .

وبعد أن استعرض مراحل الدراسات ، التى قامت بها وزارة العدل ، وذكر الأسباب الموجبة لتعديل القانون الحالى ، الذى لم يعد يلائم ضرورات الحياة ، طلب إلى مجلس الوزراء التصديق على القانون الجديد .

فطلب الأمير عادل أرسلان ، مهلة ليدقق فى القانون ، ويقول كلمته فيه .

وقد انضم إليه الأديب الكبير الأستاذ خليل مردم بك ، بأسلوبه الرقيق الناعم .

فاحتد الزعيم وقال : إن هذا الطلب هو من وحى أشخاص ، طافوا على بعض الوزراء وطلبوا إليهم عدم الموافقة على هذا القانون ، وإنه — أى الزعيم — لا يقبل بهذه الأساليب ويصرّ على التصديق حالا .

فأجاب الأمير عادل بحدة : أنه لا يستطيع أن يصدق على قانون ، لم يقلب صفحاته ويدرس مواده .

وعندئذ تدخلنا فى المناقشة ، وقلنا للأمير : إن اللجنة التى وضعت القانون ، اقتبست جميع مواده من القانون المصرى ، وإنه يتعذر عليه أن يقوم

بالدراسة التى يطلبها ، لما يحويه القانون من مواد متعددة ومتنوعة ، هى من اختصاص علماء القانون .

فلم يقنع الأمير الظريف ، وأصرّ الزعيم على الموافقة فى الحال .

وأخيراً ، ولكى نجد مخرجاً من هذا المأزق ، اقترحنا على الزعيم ، أن يمهل الأمير يومين ليتسنى له خلالهما أن يلقى نظرة على القانون ، ويبدى ما يراه من الملاحظات ، فوافق على ذلك .

وبتاريخ ١٨ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، صدق مجلس الوزراء بالإجماع ، على القانون المدنى الجديد ، على أن يكون نافذ المفعول ابتداء من ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩

وبتاريخ ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، صدق مجلس الوزراء أيضاً على قانون التجارة الجديد ، وعلى قانون الجزاء الجديد ، على أن يوضعا موضع التنفيذ ابتداء من أول أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ .

وبتاريخ ١٦ أيار (مايو) ، صدّق مجلس الوزراء على قانون إلغاء الأوقاف الذرية .

وإذا كانت القوانين الجديدة الثلاثة ، أى المدنى والتجارى والجزائى ، قد أحدثت تأثيراً مستحبّاً فى الأوساط القضائية والاجتماعية السورية ، فقد كان لقانون إلغاء الوقف الذرى ، وقع عظيم ، ليس فى سوريا وحدها ، بل فى البلاد العربية قاطبة .

ولا ريب ، أن قانون إلغاء الوقف الذرى ، يعتبر خطوة جريئة فى ميدان الرقى الاجتماعى ، لأن الأوقاف الذرية ، تهدف إلى تأمين مصلحة خصوصية ، وتبعث فى أصحابها الميل إلى الكسل والبطالة ، وتحول دون التصرف بالعقارات الموقوفة ، التى تصبح مع تقادم الزمن ، حجر عثْرة فى سبيل هدمها ، واستبدال أبنية حديثة بها ، تتوافر فيها شروط الصحة والراحة .

ولا بأس من أن نشير هنا ، إلى أن المشروع الأصلى ، كان يتضمن

إعطاء خمسة فى المائة من أصل بدل العقار إلى دائرة الأوقاف ، وخمسة فى المائة إلى الدفاع الوطنى . فاقترحنا أن تكون حصة الدفاع الوطنى عشرة فى المائة ، قدراً لما يبديه الجيش من التضحيات الغالية ، فى سبيل المحافظة على سلامة الوطن . فوافق مجلس الوزراء على اقتراحنا ، وجعل حصة الجيش عشرة فى المائة .

الفصل التاسع

سيطرة وزارة المالية على الوزارات الأخرى

شعرنا منذ اللحظة الأولى ، بأن وزارة المالية ، مهيمنة على جميع مرافق الدولة ، وأن بقية الوزارات ، لا تأتى بحركة إلا بأمر من وزارة المالية .

ولقد شعرنا أيضاً ، بأن الوزارات تشكو من هذه السيطرة ، وأن سير الأعمال فيها ، يتأثر بذاك الاستئثار .

وشعرنا أخيراً ، بأن بعض المسيطرين على وزارة المالية ، غير راسخين فى العلوم القانونية والمالية .

ويكفى أن نؤيد قولنا ، ببعض الشواهد والوقائع .

* * *

قدمت وزارة الأشغال ، إلى رياسة مجلس الوزراء ، مشروع مرسوم يتضمن فتح مدرستين لمراقبى الأشغال العامة فى دمشق وحلب . وقد أحيل المشروع المذكور إلى وزارة المالية لدرسه من الوجهة المالية .

فاعترضت وزارة المالية ، على المادة التاسعة ، التى تخول وزير الأشغال ، أن يعين الموظفين الإداريين فى المدرستين المشار إليهما .

وبتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٤٩ ، بعثنا إلى وزارة المالية بكتاب دحضنا فيه هذا الاعتراض ، وقلنا فى جملة ما قلناه : « إذا كان لا يحق لوزير الأشغال أن يعين موظفاً أو أكثر فى مدرسة تابعة لوزارته ، فلا ندرى ما هى صلاحية هذا الوزير ؟ » وختمنا كتابنا بما يلى : « وعليه نود أن لا يضيع الموظفون أوقاتهم ، فى اعتراضات لا تمتّ بصلة إلى الروح القانونية ، والأنظمة الإدارية . . . »

* * *

وقد رغبت وزارة الأشغال ، فى أن تجدد الاتفاق المعقود بينها وبين أحد الموظفين الأجانب ، عملا بالمادة ١٣٥ من قانون الموظفين المؤرخ فى ١٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٤٥ . ووفقاً للأسلوب المتبع ، أرسلت الأوراق إلى وزارة المالية ، لتقول كلمتها فى هذا الموضوع .

فكان جوابها أنه لا يجوز تجديد العقد ، ما دامت المادة المتقدم ذكرها ، تنص على أن الاتفاق يعقد لمدة ثلاث سنوات فقط .

وعندئذ أجبنا أن هذه النظرية لا تنطبق على المادة المذكورة ، لا نصاً ولا روحاً ، وأنه إذا كانت المهمة التى لأجلها تعاقدت الحكومة مع الخبير الأجنبى لم تنته ، ورغبت فى تجديد العقد لمدة ثلاث سنوات جديدة أو أقل ، وقبل الخبير بذلك ، فإن القانون لا يحول دون التعاقد الجديد . فلم تصرّ المالية على مطالعتها .

* * *

وفى جملة ما تسلمناه من الملفات المكدسة ، ملف يتعلق بمبلغ سبعين ألف ليرة سورية ، كانت وزارة الاقتصاد الوطنى تطالب به ، بدل بضع سيارات ، اشترتها وسلمتها إلى وزارة الأشغال .

وقد وضعنا حداً لهذه المكاتبات ، التى استمرت أكثر من ثلاث سنوات ، بكتاب قلنا فيه ما خلاصته : أن وزارة الأشغال لم تكلف وزارة الاقتصاد شراء تلك السيارات ، ولهذا ، فإنه لا يحق لها من الناحية القانونية ، أن تطالبها بشىء . أما من الناحية العملية ، فلا مسوغ لهذا الإلحاح ، ما دام الينبوع واحداً ، وما دامت خزينة الحكومة واحدة .

* * *

وأغرب ما يذكر فى هذا الصدد ، أن وزارة الأشغال ، إذا رغبت فى أن تقوم بعمل ، يدخل فى صميم اختصاصها ، وهو متابعة بعض الأعمال

بالأمانة ، فى حالة عدم قيام أحد المتعهدين بالأشغال الموكولة إليه ، فلا بد من إرسال الأوراق إلى وزارة المالية ، للدرس والتمحيص والإذن بالعمل .

ولا ندرى سبباً موجباً لهذه الإجراءات ، التى لا ينتج عنها ، إلا تأخير المعاملات ، وبلبلة الأعمال .

* * *

ولم تكتف وزارة المالية بالتدخل فى كل صغيرة وكبيرة من شؤون وزارة الأشغال ، بل حاولت أن تسلخ عنها مديرية مراقبة الشركات ، وأن تضمها إلى وزارة الاقتصاد ، التى كانت تشرف عليها فى عهدنا .

وقد أحالت رياسة مجلس الوزراء هذا الطلب إلينا لنجيب عنه .

وقبل إرسال جوابنا الرسمى ، رأينا أن نقابل الزعيم ، ونفهمه أن وزير المالية لم يتقدم بالطلب المذكور ، إلا على أثر اختلاف وجهات النظر بيننا وبينه .

فقال الزعيم : لن أوافق على طلب وزير المالية .

وعندئذ طلبنا إلى المهندس النشيط السيد أنيس شباط مدير المواصلات ، أن يزودنا ببعض المعلومات فى هذا الشأن .

وبتاريخ ٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، بعثنا إلى مقام رياسة مجلس الوزراء ، بمذكرة بينا فيها الأسباب الواهية التى تستند إليها وزارة المالية ، لسلخ مراقبة الشركات من وزارة الأشغال ، وإلحاقها بوزارة الاقتصاد . وفى ما يلى المذكرة التى لا تخلو من فائدة :

إلى مقام رياسة مجلس الوزراء

« بالإشارة إلى إحالتكم رقم ٣٥٠٧ / ٦٠٩٩ تاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٤٩ ، بشأن الاقتراح الذى قدمته وزارة المالية والمتعلق بوضع مراقبة الشركات فى سورية بصورة عامة ، والشركات ذات الامتياز منها بصورة خاصة ، والذى

سيؤول ، فيما لو قبل ، إلى فك ارتباط مديرية مراقبة الشركات ذوات الامتياز والمعادن من وزارة الأشغال العامة والمواصلات وضمها إلى وزارة الاقتصاد الوطنى بعد توحيدها بدائرة مراقبة الشركات المساهمة والشركات التعاونية من جهة ، وإنشاء مديرية للمعادن والمقالع مرتبطة بوزارة الاقتصاد الوطنى من جهة ثانية .

أفيد مقامكم الكريم أنه لا بد من تقديم الإيضاحات الآتية قبل بحث الموضوع من حيث الأساس ورفض المقترحات التى قدمتها وزارة المالية :

إيضاحات

١ – لم تقم وزارة الاقتصاد الوطنى حتى الآن بأى مراقبة على شركات النفط ، وإن وزارة الأشغال العامة والمواصلات هى الوزارة الوحيدة التى قامت بمراقبة هذه الشركات وجميع تقاريرها تقدم إلى هذه الوزارة . وتوجد لدينا وثائق كثيرة أحيلت إلينا من قبل رياسة مجلس الوزراء تبين بوضوح أن وزارة الأشغال العامة والمواصلات هى المرجع الذى يؤول إليه حل قضايا شركات النفط .

٢ – لقد قمنا منذ تسلمنا وزارة الأشغال العامة والمواصلات بنشاط محسوس فى سبيل دراسة الأوضاع الحقوقية للشركات ذوات الامتياز ، وتجهيز دوائر المراقبة بالفنيين والماليين . وإن الأعمال الجسيمة الملقاة على عاتق وزارة الأشغال العامة والمواصلات والمنوه بها فى تقرير وزارة المالية ، لم تكن لتحول دون بذل جهود كبيرة فى مضمار مراقبة الشركات ذوات الامتياز .

٣ – إن هنالك بوناً شاسعاً فى المراقبة التى تقوم بها الدولة تجاه الشركات ذوات الامتياز من جهة ، والشركات التعاونية والمساهمة من جهة ثانية . فوضعية الشركات ذوات الامتياز كوضعية متعهد مرتبط مع الدولة بصك امتياز وبدفتر شروط تقوم الدولة بمراقبة تنفيذ أحكامها ، وهى طرف متعاقد والشركة

طرف آخر ، فى حين أن الدولة فى الشركات التعاونية والشركات المساهمة ليست طرفاً متعاقداً بل كل ما هنالك أنها رقيبة على أعمال مجلس إدارة تلك الشركات . لذلك فإننا لا نرى رأى وزارة المالية بتوحيد المراقبة فى مديرية واحدة .

والآن بعد أن بينا الإيضاحات السابقة ، ندخل فى صلب الموضوع على أساس رفض مقترحات وزارة المالية للأسباب الآتية :

أسباب رفض مقترحات وزارة المالية

١ — إن مديرية مراقبة الشركات ذوات الامتياز ، تشرف الآن على مراقبة ثلاثة أنواع من الامتيازات :

(ا) الخطوط الحديدية والمنارات .

(ب) شركات الكهرباء والماء .

(ج) شركات النفط .

وإننا نجد أن جميع هذه الشركات ، تغلب فيها الصفة الفنية على الصفتين الإدارية والمالية ، سواء من حيث تدقيق المشاريع ، أم من حيث مراقبة التنفيذ ، وإن مديرى جميع هذه الشركات هم من المهندسين .

وعلى سبيل المثال، نبين أن صكوك امتياز شركات النفط تحوى فى متنها السماح لها بتمديد خطوط حديدية وبناء مرافئ وطرق برية ومطارات . . . إلخ .

٢ — وما دامت الصفة الفنية هى الغالبة ، فإن وزارة الأشغال العامة والمواصلات هى الوزارة الوحيدة المجهزة بالفنيين ، سواء فى مديرية مراقبة الشركات ذوات الامتياز ، أم فى مركز الوزارة نفسها ، حيث يمكن أن تجد مديرية المراقبة المساعدة الفنية الكافية لمؤازرتها .

ولو فرضنا جدلا ، وألحقت مديرية مراقبة الشركات ذوات الامتياز بوزارة الاقتصاد الوطنى ، فإن الفنيين الذين سينضمون إلى الوزارة المشار إليها ،

سيبقون بدون إشراف قوى وتوجيه فنى صحيح ، لأنه ليس لدى وزارة الاقتصاد الوطنى الجهاز الفنى الموجود لدى وزارة الأشغال العامة والمواصلات .

٣ – يذكر تقرير وزارة المالية المرفق أن عدد موظفى مديرية مراقبة الشركات ذوات الامتياز غير كاف بوضعه الحالى للاضطلاع بأعباء تلك المديرية . فهل النقص فى عدد الموظفين يشكل سبباً لفك ارتباط هذه المديرية بوزارة الأشغال العامة والمواصلات وإلحاقها بوزارة الاقتصاد الوطنى ، فى حين أنه تمكن زيادة عدد موظفيها مع الاحتفاظ بارتباطها الحالى ؟

٤ – لقد جاء فى تقرير وزارة المالية ، أن هنالك دولا كثيرة قد ألحقت مراقبة الشركات ذوات الامتياز والمعادن بوزارة الاقتصاد الوطنى ، وإننا لنجيب عن هذا القول بأن هناك أيضاً دولا أخرى – فرنسا مثلا – تربط مديرية المعادن بوزارة الأشغال العامة والمواصلات . وعلى كل فباستطاعة الدولة عندما يكون لديها عدد وافر من المهندسين يساعد على إحداث مصالح فنية كثيرة ، أن تربط بعض الدوائر الفنية بوزارات أخرى غير وزارة الأشغال العامة والمواصلات . أما فى الحال التى نحن عليها الآن ، من قلة عدد المهندسين فى سوريا ، فإن من مصلحة الدولة أن تكون جميع المصالح الفنية تحت إشراف وزارة واحدة .

فلهذه الأسباب كلها ، نرى ضرورة الاحتفاظ بالحالة الراهنة فيما يتعلق بالشركات ذوات الامتياز ، وإننا سنتقدم من مقامكم الكريم فى القريب العاجل ، بمقترحات جديدة تؤول إلى تقوية جهاز هذه المديرية ودمتم .»

دمشق فى ٦ / ٦ / ١٩٤٩ — وزير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

ولما طرحت المسألة على بساط البحث ، أمام مجلس الوزراء ، تقرر إرجاء المناقشة فى هذا الموضوع .

وقد عمد وزير المالية السيد حسن جبارة ، إلى أن يثير الموضوع مراراً ،

على عهد وزارة الزعيم ، ثم على عهد وزارة محسن البرازى ، فلم يوفق . وظلت مراقبة الشركات مرتبطة بوزارة الأشغال .

وقد اقترحنا على الزعيم ، أن يهتم بإصلاح جهاز وزارة المالية ، فعوّل على ذلك ، وسنشير إلى هذا الأمر فى الفصل الخاص المتعلق بالاقتراحات التى قدمناها فى هذا الشأن ، على عهد وزارة محسن البرازى .

الفصل العاشر

الاستفتاء العام ورياسة الجمهورية

فوجىء مجلس الوزراء ، فى الأيام الأولى من شهر حزيران (يونيو) ، بمشروع استفتاء الشعب بشأن الإجراءات التى قام بها الزعيم ، منذ بدء الانقلاب ، وبشأن انتخاب رئيس للجمهورية السورية .

ولما كانت النية متجهة إلى وضع أسس الدستور الجديد ، وأسس قانون الانتخابات الجديد ، فقد استغربنا أن يجنح الزعيم إلى اتخاذ خطة لا تلائم المبادئ الدستورية ، إذ لا يصح أن ينتخب رئيس الجمهورية قبل أن تنظم كيفية انتخابه .

ولما بين مجلس الوزراء نظريته بهذا الصدد ، قال الزعيم : إنه غير ضليع فى الأمور القانونية والدستورية ، وإنه كلف السيد محسن البرازى أن يطلعنا على أسباب الاستفتاء وضرورته .

وفى تلك الساعة ، دخل السيد محسن البرازى إلى مجلس الوزارء ، وشرع يؤيد نظريته .

فلم نقتنع شخصياً بما أدلى به من الأسباب التى جعلته يسلك هذا المسلك.

وبتاريخ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، صدر مرسوم رقم ١٠٦ يشير إلى استفتاء الشعب السورى ، وإلى دعوة الناخبين إلى الاقتراع السرى ، لانتخاب رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، صدر مرسوم رقم ١١١ بيّن كيفية استفتاء الشعب السورى ، فى الأمور المنصوص عنها فى المرسوم التشريعى رقم ١٠٦

* * *

وقد فتح باب الترشيح لرياسة الجمهورية ، أمام كل شخص تتوافر فيه الشروط القانونية .

وكان من البديهى ، أن لا يتقدم أحد لمنافسة الزعيم ، فبقى المرشح الوحيد فى الميدان .

وبتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ، قدم الزعيم ترشيحه لرياسة الجمهورية ، وأعلن بيانه على الأمة .

* * *

وقبل موعد الاستفتاء بثلاثة أيام ، استدعانا الزعيم إلى مقره فى الأركان وقال لنا : إننى كثير الامتنان لمعاونتكم إياى ، وقد اطلعت على تقريركم الذى طبعتموه ، طبعاً متقناً ، وضمنتموه خلاصة ما قمتم به من الأعمال المفيدة ، فى هذه الفترة القصيرة . وإنه يسرنى أن أخبركم ، بأننى سأحتفظ بكم ، فى الوزارة المقبلة ، بعد إجراء الانتخابات ، كما سأحتفظ بالسيدين نورى الأبيش وأسعد الكورانى .

فشكرنا للزعيم ثقته بنا وقلنا له : حقق الله الآمال ، وجعل بلادنا سعيدة موفقة .

ثم شعرنا بأن الزعيم هائم فى عالم الأفكار ، وما لبث أن بادرنا بقوله : ومن هو الشخص الذى يحسن برأيكم أن يكون رئيساً للوزارة ؟

ولم نكن نتوقع أن نفاجأ بهذا السؤال ، ولا سيما أننا كنا عالمين بأنه تقرر منذ اللحظة الأولى أن تسند رياسة الوزارة إلى السيد محسن البرازى .

فقلنا له : لم نتعود التدخل فى ما لا يعنينا . وما دمتم قد طرحتم علينا هذا السؤال ، فاسمحوا لنا أن نبدى رأينا بكل حرية .

إن رأيى الخاص هو :

أولا : أن تؤجلوا الاستفتاء ، ريثما ينتهى مجلس الوزراء من وضع أسس

الدستور ، وأسس الانتخابات ، لكيلا يقال إنكم تستغلون الموقف ، لفرض انتخابكم على الأمة فرضاً .

ثانياً : أن الشعب مغتبط كل الاغتباط بالعهد الجديد ، وسيقدم لكم مجلس الأمة المقبل ، رياسة الجمهورية ، هدية خالصة . ومزية الهدية أرفع من الطلب والاستجداء .

ثالثاً : متى أصبحتم رئيساً للجمهورية فقدتم السلطة التنفيذية التى تستعينون بها اليوم على تنفيذ المشاريع الاجتماعية والعمرانية الكبرى ، تلك السلطة التى عملت على بث روح العمل والنشاط ، فى كل دائرة من دوائر الحكومة .

رابعاً : أما إذا كنتم تصرون على الاستفتاء ، وعلى تشكيل وزارة جديدة ، فإنه يستحسن أن يكون رئيس الوزارة الجديد ، من أصحاب الوجوه الجديدة .

خامساً : أننى أتمنى أن أتعاون معكم ، لما لمسته فيكم من نزعة إصلاحية سريعة مجدية .

فحدّق إلينا الزعيم مليًّا وقال : ربما كنتم على حق فى ما تقولون ، ولكن الدول الأجنبية تلحّ فى أن تصبح سوريا دولة دستورية .

فأجبناه : ولكن الدول الأجنبية اعترفت بكم وبحكومتكم ، ولا بأس من أن نتريث ريثما تضعون أسس الدولة الدستورية الجديدة ، ولا سيما أنه لم يمض على الانقلاب الذى قمتم به ، أكثر من شهرين . فقال الزعيم : لقد قضى الأمر ونشرت المراسيم المتعلقة بالاستفتاء ولم يعد بالإمكان التراجع أو التأجيل .

وحينئذ استأذنا فى الانصراف قائلين : قدم الله الخير لكم ، ولهذه البلاد .

* * *

وفى يوم السبت ٢٥ حزيران (يونيو) ، جرى الاستفتاء العام ، فى

جميع أنحاء البلاد السورية .

وفى صباح الأحد الواقع فى ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، اجتمع مجلس الوزراء ، واطلع على نتيجة الانتخابات ، التى ضربت الرقم القياسى ، وأعلن الزعيم حسنى الزعيم ، رئيساً للجمهورية السورية .

وما إن أذاعت المحطة اللاسلكية الخبر ، فى المذياعات الكبرى ، حتى غصت الشوارع بالجماهير ، التى أخذت تتدفق على سراى الحكومة ، وتهتف بحياة الزعيم .

وما لبث الزعيم ، أن سار بموكبه الرسمى ، نحو قصر رياسة الجمهورية ، مرتدياً اللباس الرسمى المدنى ، فى حين كانت الشوارع مكتظة بالناس ، من رجال ونساء وأطفال ، وكلهم يهتفون ويهللون .

وهناك ، فى الطبقة العليا من القصر الجمهورى ، تقدم الوزراء يهنئون الرئيس الجديد ، وسلمه الأمير عادل أرسلان ، بصفته نائب الرئيس ، كتاب استقالة الوزراء . وكانت الساعة قد قاربت الثانية عشرة .

وهكذا انتهت المرحلة الأولى ، من مراحل انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩

الفصل الحادي عشر

الهدية التي رفضها الزعيم

قبل أن ننتقل إلى سرد بعض حوادث الوزارة الثانية ، نرى أن نقول كلمة ، عن الهدية التي قرر مجلس الوزراء أن يقدمها إلى الزعيم ، والتي رفضها الزعيم بدون أي تردد .

* * *

لما كانت الدار التي كان الزعيم يسكنها قبل انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ، غير لائقة برئيس الحكومة ، ولما كان الزعيم قد اختار لسكنه داراً كائنة في شارع أبي رمانة الجديد الفسيح ، مؤلفة من طبقتين ، كل منهما ذات خمس غرف ، فقد طلب إلينا أن نقوم ببعض الإصلاحات ، منها إدخال التدفئة بالماء الحار ، ومنها تنسيق الحديقة الصغيرة التابعة للدار .

وبعد أن قامت مديرية تنظيم عمران المدن ، بوضع التصميمات اللازمة ، أفهمنا الزعيم أن تلك الإصلاحات تتطلب مبلغاً طائلا ، يعود على المالك بالنفع والفائدة .

وقد اقترحنا على الزعيم ، أن تستملك الحكومة تلك الدار ، وبعض قطع الأرض المجاورة لها ، لتحولها إلى حديقة فسيحة ، ولا سيما أن في ميزانية ١٩٤٨ مبلغاً بنحو نصف مليون ليرة سورية ، رصد لشراء أو لتشييد قصر لرياسة الجمهورية .

فقبل الزعيم اقتراحنا ، وأصدر مجلس الوزراء قراراً مؤرخاً في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ تحت رقم ٧٣٢ يقضي باستملاك الدار والأراضي المحيطة بها .

وقد تعهدت مديرية تنظيم المدن ، بأن تبذل الجهود اللازمة لتكون الدار جاهزة ليوم الانتخاب ، كما تعهدت بلدية دمشق ، بأن تنسق الحديقة تنسيقاً جميلا .

* *

وقد خطر لنا ، أن نقترح على مجلس الوزراء إهداء تلك الدار إلى الزعيم بمناسبة انتخابه لرياسة الجمهورية قدراً للحركة الإصلاحية التى يقوم بها . ولأنه لا يملك من حطام الدنيا شيئاً :

وقد كلفنا أن نضع صيغة مشروع القرار ، فوضعناه ، وعرضناه على كل من الوزراء ، فوافقوا على مضمونه ، ووقعوا عليه بالحروف الأولى من إمضاءاتهم ، غير أن أديبنا الكبير الأستاذ خليل مردم بك لفت نظرنا بأسلوبه الناعم إلى عدم وجود سابقة لهذا الإهداء فى بلادنا . ولما كان الأستاذ الخليل يملك إحدى قطع الأراضى المستملكة ، فقد حرر بقلمه وبخطه الجميل ، العبارة الآتية فى ذيل مشروع القرار : إننى أقدم الأرض الجارية بملكى ، والملاصقة للدار ، والمقدرة بمبلغ ثلاثة وستين ألفاً وخمسمائة ليرة سورية .

وقد قرر الوزراء ، أن أعرض الأمر على الزعيم ، قبل موعد الانتخاب ، لنقف على رأيه الخاص بهذا الشأن .

وبالفعل قابلنا الزعيم ، وسلمناه القرار ليطلع عليه .

وبعد أن علم بمضمونه ، ابتسم وقال : أشكر الوزراء لهذه البادرة الكريمة ، ولكننى لن أقبل هذه الهدية ، لأننى رجل « درويش » لا مطمع لى فى الدنيا . وقد بقى مصرًّا على إبائه .

وأخيراً طلبنا إليه ، أن يعلمنا عما إذا كان يرغب فى أن يقدم إليه القرار ، وأن يجيب عليه بالرفض ، أو عما إذا كان يؤثر أن تطوى هذه المسألة .

فقال : اعملوا ما تشاؤون .

ولما اجتمع مجلس الوزراء فى مساء ذلك اليوم ، أطلعناه على نتيجة مقابلتنا للزعيم ، فقرر أن يطوى الأمر .

الفصل الثاني عشر

القوانين الكبرى التى سنتها الوزارة الأولى والاتفاقات التى أبرمتها

إن القوانين التى سنتها الوزارة الأولى لحكومة الزعيم ، هى من الأهمية بمكان . وقد أحدثت انقلاباً اجتماعياً ، لا تمحو أثره الأيام .

وقد تعاقبت على الحكم حتى الآن ، حكومات متعددة ، انبثقت عن الانقلابين الثانى والثالث ، فلم تبدل ولم تغير من تلك القوانين شيئاً .

ومن جهة أخرى ، فقد أبرمت الوزارة المتقدم ذكرها ، اتفاقات اقتصادية دولية كبرى ، وإننا نستعرض فى ما يلى ، لمحة سريعة عن تلك القوانين والاتفاقات :

١ — اتفاق التصفية بين سوريا وفرنسا

صدق الاتفاق بتاريخ ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ تحت رقم ٢٣ وهو يقضى بتصفية العلاقات المالية والاقتصادية والعقارية التى كانت معلقة بين فرنسا وسوريا ، منذ جلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا فى سنة ١٩٤٥ .

٢ — نظام الرواتب التعاقدية الملكية والعسكرية

صدر المرسوم التشريعى الذى ينظم أسس الرواتب التقاعدية لموظفى الدولة ولأفراد الجيش بتاريخ ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ تحت رقم ٣٤ .

٣ — رسوم التركات على الأموال المنقولة

بموجب المرسوم الاشتراعى الصادر بتاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩٤٩

رقم ٤٤ أحدثت رسوم انتقال معتدلة ، على الحقوق المنقولة ، التى تؤول إلى الغير بطريق الإرث والوصية .

٤ ــ اتفاقية التابلاين

صدقت الاتفاقية المعقودة بين الحكومة السورية ، وشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية ، المعروفة بالتابلاين بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ تحت رقم ٧٤

٥ ــ إلغاء الأوقاف الذرية

صدر هذا القانون بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ تحت رقم ٧٦ وهو يقضى بإلغاء الوقف الذرى والمشترك ، وحل الأوقاف الذرية والمشتركة وتصفيتها

٦ ــ التسليف على الذهب

سمح بالتسليف على الذهب بموجب المرسوم التشريعى المؤرخ فى ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٩ ورقم ٧٧

٧ ــ القانون المدنى

صدر بتاريخ ١٨ أيار (مايو) بموجب المرسوم التشريعى رقم ٨٤ على أن يطبق اعتباراً من ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩

٨ ــ قانون جديد لضريبة الدخل

صدر هذا القانون بموجب المرسوم التشريعى المؤرخ فى ٢١ أيار (مايو) ، تحت رقم ٨٥ وهو يتضمن الأسس الجديدة لضريبة الدخل

٩ – نظام الشركات الأجنبية

نظمت وضعية الشركات الأجنبية المؤسسة خارج أراضى الجمهورية السورية بموجب المرسوم التشريعى المؤرخ فى ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٩ تحت رقم ١٠٣

١٠ – نظام شركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير

صدر بتاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ تحت رقم ١١٢ المرسوم التشريعى القاضى بتنظيم شركات التأمين وشركات الاقتصاد والتوفير .

١١ – كفالة الشركات الصناعية

بموجب المرسوم التشريعى رقم ١٣١ المؤرخ فى ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ فوض مجلس الوزراء إلى وزارة المالية أن تكفل الشركات الصناعية المساهمة السورية بشأن القروض التى تعقدها لدى المصرف السورى لتسديد نفقات تأسيسها الأولية أو للتمكن من متابعة الاستثمار .

١٢ – اتفاق شركة أنابيب الشرق الأوسط

صدقت الحكومة بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ وبموجب المرسوم التشريعى رقم ١٤٠ الاتفاق المعقود بينها وبين شركة خطوط أنابيب الشرق الأوسط المحدودة .

١٣ – قانون العقوبات

صدر المرسوم التشريعى القاضى بتطبيق العقوبات بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ تحت رقم ١٤٨ والقانون المذكور ألغى اعتباراً من تاريخ

تنفيذه – الذى حدد فى أول أيلول (سبتمبر) – قانون الجزاء العثمانى ، مع جميع تعديلاته وذيوله ، وقانون تبديل العقوبات الصادر ، فى ٢٢ أيار (مايو) ١٩٢٠ .

١٤ – قانون التجارة

بموجب المرسوم التشريعى المؤرخ فى ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ رقم ١٤٩ تقرر تطبيق قانون التجارة الجديد ، اعتباراً من أول أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ، وهو يقضى بإلغاء قانون التجارة العثمانى ، وقانون معاملات الإفلاس ، والقرار المتعلق بالتصفية القضائية .

١٥ – قانون الجيش

صدر قانون الجيش بموجب المرسوم التشريعى المؤرخ فى ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ تحت رقم ١٥٣ .

١٦ – قانون التحسين العقارى

بموجب المرسوم التشريعى المؤرخ فى ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ رقم ١٥٣ صدر قانون التحسين العقارى ، وهو يقضى بتقسيم الأراضى الزراعية ، وتعديل قسمتها بين أصحاب حق التصرف واستبدال القطع المتفرقة الكثيرة العدد بقطعة واحدة أو أكثر لتسهيل إصلاح الأرض إصلاحاً يزيد فى إنتاجها .

* * *

يتضح من هذه اللمحة السريعة ، أن الوزارة الأولى لحكومة الزعيم ، كانت كثيرة الخصب ، فى الدرس والإنتاج .

الوزارة الثانية

الفصل الأول

كيف شكلت وزارة محسن البرازى

ما كادت الوزارة المستقيلة تخرج من القصر الجمهورى ، حتى استدعى الزعيم الذى أصبح رئيساً للجمهورية ، السيد محسن البرازى ، وعهد إليه فى تشكيل الوزارة الجديدة .

وفى الساعة الواحدة من اليوم نفسه ، أى فى ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ استدعينا هاتفياً لمقابلة السيد محسن البرازى فى دار الحكومة ، ولما قابلناه طلب إلينا الاشتراك فى الوزارة الجديدة ، على أن نبقى فى وزارة الأشغال العامة .

فشكرنا له ثقته بنا ، ووعدناه بأن نوالى تأدية الرسالة التى سبق للزعيم أن عهد فيها إلينا .

وفى المساء ، صدرت المراسيم القاضية بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتى :

السيد محسن البرازى	رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والداخلية
السيد مصطفى الشهابى	وزير العدل
السيد خليل مردم بك	وزير المعارف العمومية
السيد نورى الأبيش	وزير الزراعة
اللواء عبد الله عطفه	وزير الدفاع
السيد حسن جبارة	وزير المالية والاقتصاد الوطنى
السيد فتح الله صقال	وزير الأشغال العامة والمواصلات

وقد استغربنا عدم دخول الأستاذ أسعد الكورانى فى الوزارة ، ولا سيما

أن الزعيم كان قد أخبرنا قبل انتخابه لرياسة الجمهورية ببضعة أيام ، بأنه سيحتفظ فى الوزارة الجديدة بالسيدين نورى الأبيش وأسعد الكورانى وبشخصنا.

على أن الزعيم ما لبث أن عدل عن فكرته ، لأسباب لم نحاول أن نقف عليها .

ولم يشأ الزعيم ، أن يتعاون مع الأمير عادل أرسلان ، لاختلافهما فى الأفكار والنظريات . وقد كنا نود أن لا تحرم الحكومة الجديدة ، معاضدة الأمير عادل الذى يتصف بأخلاق نبيلة ، وثقافة عالية ، ونزاهة مجسمة .

وقد فكر الزعيم ، فى أن يستغنى عن الأديب الكبير الأستاذ خليل مردم بك ، لموقفه من القوانين الجديدة . على أن الزعيم عدل عن رأيه ، لتعذر إيجاد شخص يجارى أستاذنا الكبير ، فى الأدب والثقافة وسعة المعارف .

وقد رأى الزعيم ، أن يتخلى أيضاً عن السيد حسن جبارة ، على أنه قرر فى اللحظة الأخيرة ، أن يبقيه لينجز بعض مشاريع تبنتها وزارة المالية ، منها الضرائب الاستثنائية .

وقد أدخل فى الوزارة ، الأمير النبيل مصطفى الشهابى ، فخلع على الوزارة حلة أدبية ممتازة ، ورصانة حكيمة ، وخبرة واسعة .

وأضيف إلى الوزارة ، اللواء عبد الله عطفه ، الذى رفعه الزعيم إلى رتبة اللواء فى حين ظل هو برتبة زعيم ، وأسند إليه الدفاع الوطنى ، وجعله يده اليمنى فى السهر على شئون الجيش .

الفصل الثانى

الطيران الدولى والسورى

لم تكن الحكومة السورية تعبأ كثيراً بأمور الطيران ، قبل انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩

ولما كانت مصلحة الطيران تابعة لوزارة الأشغال ، فقد أعرناها ما تستحقه من الأهمية .

وكانت فى وزارة الأشغال ملفات متنوعة تنتظر الدرس والتقرير .

وقد عكفنا على درس الملف الأول ، المتعلق بالاتفاقية الدولية للطيران ، وبعثنا به إلى مجلس الوزراء للبت فيها . وفى ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، أصدرت الحكومة السورية مرسوماً تشريعياً رقم ١٤٢ قررت بموجبه تنفيذ اتفاقية الطيران المدنى الدولى الموقع عليها فى مدينة شيكاغو ، بتاريخ ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤

وكان الملف الثانى ، يتعلق بطلب قدمته الحكومة التركية ، قبل ثلاث سنوات ، بشأن اتفاقية طيران ، بينها وبين سوريا .

وكان قد زارنا سعادة وزير تركيا المفوض ، وطلب إلينا أن نبتّ فى هذا الأمر . فقلنا له : سنطلعكم على النتيجة قبل مرور أسبوع واحد . فابتسم ابتسامة تشف عن شكه فى الأمر . . .

وبعد ثلاثة أيام ، قدمنا إلى مجلس الوزراء ، مشروعاً يقضى بعقد اتفاقية طيران مع تركيا . فوافق المجلس على المشروع ، وفوض إلى كل من وزيرى الخارجية والأشغال بالتوقيع على الاتفاق .

وعلى أثر ذلك ، قمنا برد الزيارة إلى سعادة الوزير التركى . ولما أخبرناه بأن مجلس الوزراء وافق على الاتفاقية ، قال بلهجة تنم عن استغرابه : حقـاً إن تطوراً جديداً طرأ فى الأفق السورى .

وبتاريخ ٦ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، أصدرت المديرية العامة للدعاية والنشر البلاغ الآتى :

« فى الساعة الثانية عشرة من يوم الأربعاء العاشر من رمضان المبارك ١٣٦٨ والسادس من تموز (يوليو) ١٩٤٩ جرت فى وزارة الخارجية السورية مراسم توقيع معاهدة الطيران بين سورية وتركيا .

وقد وقع باسم الحكومة السورية حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، وصاحب المعالى وزير الأشغال العامة .

ووقعها باسم الحكومة التركيةسعادةوزير تركيا المفوضالسيدعبد الأحدأقشين.

وقد تبودلت لهذه المناسبة عبارات المودة والصداقة » .

وقبل ذلك بيوم واحد ، وقعت الحكومة السورية ووزير اليونان المفوض اتفاقاً مماثلا ، وأصدرت المديرية العامة للدعاية والنشر البلاغ التالى :

« فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فى التاسع من شهر رمضان المبارك لعام ١٣٦٨ والخامس من شهر تموز (يوليو) ١٩٤٩ جرت فى وزارة الخارجية السورية مراسم توقيع معاهدة الطيران بين سورية واليونان .

وقد وقع باسم الحكومة السورية حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وصاحب المعالى وزير الأشغال العامة .

ووقعها باسم الحكومة اليونانية القائم بالأعمال اليونانى السيد نقولا حاجى فاسيليو .

وقد تبودلت بهذه المناسبات عبارات المودة والصداقة . »

* * *

على أن هدفنا الأول كان إنشاء خط جوى يقرب المسافات الشاسعة ، التى تفصل بين المحطات السورية .

وكنا نعلم أن الشركة السورية للطيران قد وقفت أعمالها ، وأن الحكومة وضعت يدها على طياراتها الثلاث .

فاستدعينا مجلس إدارة تلك الشركة ، وطلبنا إليه أن يعلمنا : أيرغب فى استئناف نشاطه فى هذا الميدان أم لا .

فأجابنا أنه مستعد أن يستأنف أعماله ، إذا ضمنت له الحكومة الخسائر التى أصابته ، والتى يمكن أن تصيبه فى المستقبل .

وعندئذ بعثنا إلى رياسة مجلس الوزراء بالمذكرة الآتية :

لائحة الأسباب الموجبة
لمشروع المرسوم التشريعى المتعلق بتأميم النقل الجوى

« لما كانت قضية تسهيل المواصلات بين مختلف أنحاء الدولة من جهة ، وبين البلاد السورية والأقطار المجاورة من جهة أخرى ، هى من أهم العوامل التى تؤدى إلى نمو اقتصاديات البلاد وازدهارها ، ، وبما أن المواصلات الجوية أصبحت فى الوقت الحاضر الوسيلة السريعة لربط المناطق البعيدة من سوريا ، كمحافظتى الجزيرة والفرات بحلب ودمشق ولربط البلاد السورية عامة ببقية الأقطار العربية المجاورة ، لذلك وجدت وزارة الأشغال أن الضرورة تقضى بإعادة تسيير خطوط جوية سورية .

وهناك طريقتان للوصول إلى هذه الغاية :

الطريقة الأولى — إعادة شركة الطيران السورية إلى العمل

ينتج عن تطبيق هذه الطريقة :

١ – ضرورة تسديد عجز الشركة السابق الذى لا يقل عن ٤٧٥ ألف ليرة سورية .

٢ – دفع أجرة للشركة لقاء استعمال طائراتها من قبل وزارة الدفاع الوطنى اعتباراً من أوائل شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٨ وهو تاريخ مصادرة طائراتها وموجوداتها من قبل الحاكم العسكرى .

٣ – دفع خسارة الشركة فى السنين المقبلة .

الطريقة الثانية – تأميم النقل الجوى

وهذه الطريقة تؤدى إلى إحداث إدارة مفوضة للخطوط الجوية السورية تربط بوزارة الأشغال العامة والمواصلات "مديرية المواصلات" وتعتبر من المؤسسات العامة ذات الشخصية الحقوقية والاستقلال المالى ، على أن توكل الأعمال التجارية كبيع البطاقات وتأمين راحة المسافرين إلخ .... إلى إحدى شركات النقل .

وقد وجدت وزارة الأشغال أن الطريقة الثانية هى أنجع وأكبر فائدة من الطريقة الأولى ، خاصة أنه فى حال تأميم النقل الجوى ، يمكن إعفاء محروقات الطائرات السورية من الرسوم البلدية والمالية دون أى اعتراض من قبل شركات الطيران الأخرى لمعاملتها بالمثل ، باعتبار أنه ليس هنالك شركة محلية بل مصلحة حكومية تقوم بالمواصلات الجوية .

وعلى هذا الأساس فإن وزارة الأشغال تتقدم بمشروع المرسوم التشريعى المرفق لتأميم النقل الجوى فى سوريا ويتضمن هذا المرسوم :

١ – إنشاء إدارة مفوضة للخطوط الجوية السورية .

٢ – كيفية تسيير أعمال الإدارة "مدير ومجلس إدارة" .

٣ – واردات ونفقات الإدارة المفوضة والشؤون المالية .

٤ – كيفية تصفية شركة الطيران السورية المساهمة . »

* * *

وقد رفض مجلس الوزراء الموافقة على الاقتراح الأول .

ولما كانت وزارة الدفاع الوطنى قد أبدت رغبتها فى الاحتفاظ بالطيارات الثلاث ، التى كانت تملكها شركة الطيران السورى ، فقد قرر مجلس الوزراء ، شراء تلك الطيارات ، لحساب الدفاع الوطنى ، على أن تسير مؤقتاً على الخطوط الجوية الداخلية .

وعليه اتفقت وزارة الأشغال مع وزارة الدفاع ، على تسيير الطيارات تحت السماء السورية ، على أن تؤدى وزارة الدفاع رواتب الطيارين وقيمة المحروقات ، وعلى أن تقوم وزارة الأشغال باستثمار الخط مباشرة ، أو بواسطة إحدى الشركات .

وقد عهدت وزارة الأشغال إلى شركة الكرنك ، فى استثمار الخط ، ولم يمض وقت قصير ، حتى نجح الاستثمار المذكور ، وحتى سلمت شركة الكرنك لوزارة الدفاع ما يعود إليها من الأرباح .

* * *

على أن وزارة المالية اعترضت على هذا الاتفاق ، زاعمة أنه لا يجوز لشركة الكرنك أن تدفع أى مبلغ إلى وزارة الدفاع ، بل عليها أن تسلم المبالغ إلى وزارة المالية .

فلم تقبل وزارتا الدفاع والأشغال بهذه النظرية ، وظل الاتفاق نافذاً بين الوزارتين ، على عهد الزعيم حسنى الزعيم .

غير أن وزارة المالية . عادت بعد الانقلاب الثانى ، وتمسكت بنظريتها ، فآثرت وزارة الدفاع أن تترك الطيارات جاثمة على الأرض ، إذ لا يعقل أن تدفع من ميزانيتها الخاصة النفقات ، وأن تحرم الواردات دون أى مسوغ .

وهكذا حرمت البلاد السورية ، خطوطاً جوية داخلية بسبب تصرفات وزارة المالية ، التى اعتادت أن تهيمن على مقدرات الدولة ، كما سبق أن

أشرنا إلى ذلك ، فى الفصل التاسع من الوزارة الأولى .

ومما يؤسف عليه ، ألا يكون لسوريا خطوط جوية داخلية وخارجية ، فى حين أن البلاد العربية الأخرى ، قد التفتت إلى هذه الناحية ، وأولتها ما تستحقه من العناية والرعاية ، فسيرت فى الأجواء الرحيبة ، طائرات تزدان بأعلامها الوطنية .

وإذا كان فى دمشق عاصمة سوريا ، محطة جوية عالمية ، فإن المدن السورية الأخرى — وفى مقدمتها عاصمة الشمال — لا تزال مهملة .

وقد حاولت بعض الشركات المصرية واللبنانية ، أن تسير خطًّا يربط القاهرة وبيروت بالمدن الداخلية السورية ، فلم توافق الحكومات السورية ، التى تعاقبت على الحكم ، على هذا الطلب زاعمة أن فى هذا العمل إساءة إلى الكرامة الوطنية .

ولما تسلمنا زمام وزارة الأشغال تلقينا من شركة مصر للطيران كتاباً تطلب فيه أن تسير خطًّا بين القاهرة — حلب — إستانبول .

فوافقنا على هذا الطلب فوراً ، ولا سيما أنه قد سبق لوزارة الخارجية السورية ، أن وافقت على الطلب نفسه ، بموجب كتاب بعثت به إلى الشركة نفسها ، بتاريخ ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٥ رقم ١٦٧ / ٢٤٣ / ٥٦

على أن الكتاب المشار إليه ظل دون تنفيذ ، لأنه اشترط أن تكون دمشق المركز المتوسط بين القاهرة وحلب .

* * *

وفى مطلع شهر آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، تسلمنا من شركة مصر للطيران ، كتاباً آخر جاء فيه ما نصه بالحرف الواحد :

شركة مصر للطيران
رقم الملف ٧ – ٢ – ٤
رقم القيد ١٥٩١٦
التاريخ ٣٠ /٧/ ١٩٤٩

حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العامة السورية – دمشق

« أتشرف بإبلاغ معاليكم أن الشركة ترغب فى مد خط جوى منتظم بين القاهرة وحلب عن طريق بيروت بواقع رحلتين أسبوعياً فى بادئ الأمر بطائراتها المعروفة من طراز فايكنج أو البيتشكرافت .

ولا شك فى أن معاليكم تقدرون الهدف الذي ترمى إليه الشركة من وراء تسيير هذا الخط ، ألا هو دعم الصلة بين عواصم البلدان العربية الثلاثة ؛ ونظراً لأن الشركة ترى بدء تسيير هذا الخط فى حوالى منتصف شهر أغسطس القادم فأكون شاكراً لو تفضلتم معاليكم باعتماد الترخيص اللازم .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام . »

شركة مصر للطيران
المدير العام

فأجبنا عن هذا الكتاب بما يلى :

الجمهورية السورية
وزارة الأشغال العامة

إلى شركة مصر للطيران
القاهرة

« تسلمنا كتابكم المؤرخ فى ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ رقم ١٥٩١٦ وفيه تطلبون تسيير خط جوى منتظم بين القاهرة وحلب عن طريق بيروت وذلك مرتين فى الأسبوع .

وإننا نرحب بهذا الطلب ونوافق عليه نظراً لما تجنيه البلدان العربية الثلاثة من فوائد أدبية ومادية ودمتم » ..

دمشق فى ١٣ / ٨ / ١٩٤٩ وزير الأشغال العامة والمواصلات

وفى اليوم نفسه ، أرسلنا إلى وزارة الخارجية السورية كتاباً قلنا فيه ما نصه :

الجمهورية السورية
وزارة الأشغال العامة إلى مقام وزارة الخارجية

« نبعث إليكم طيًّا بصورة من الكتاب الذى تسلمناه من شركة مصر للطيران مع الجواب الذى أرسلناه بتاريخ هذا اليوم إلى الشركة المشار إليها ، للتفضل بالاطلاع ودمتم . »

دمشق فى ١٣ / ٨ / ١٩٤٩ وزير الأشغال العامة والمواصلات

والكتابان المذكوران ، هما الكتابان الآخران اللذان وقعنا عليهما فى الساعة الأخيرة من الدوام الرسمى من يوم السبت الواقع فى ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩

واليوم المذكور ، أو على الأصح ليله . شهد الانقلاب الثانى ، الذى طوح بحكومة الزعيم حسنى الزعيم .

والطيارة الوحيدة ، التى تشاهدها الشهباء فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يومى الأحد والخميس من كل أسبوع ، هى طيارة شركة مصر ، التى تحلق فى السماء السورية ، عملا بالكتاب المؤرخ فى ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩ المتقدم الذكر .

الفصل الثالث
سياسة القمح

لم تعرف للقمح سياسة خاصة قبل الحروب العالمية . ولما كانت ضرورات الحرب ، تقضى بتأمين قوت الجيوش ، فقد عمدت الحكومات إلى التدخل فى أمر القمح . فاستولت عليه لتوزعه على جيوشها وعلى الأهلين معاً .

أما البلاد التى تنتج هذه المادة الحيوية بكثرة تفيض على احتياجاتها ، فقد باعت للدول المحاربة ، الكميات الفائضة بأغلى الأثمان .

ولما دخلت الجيوش البريطانية إلى سوريا فى شهر تموز (يوليو) ١٩٤١ ، أنشأت دائرة « الميرة » وهى دائرة خاصة مهمتها شراء الحبوب وتوزيعها على الجيوش الحليفة ، بعد سد حاجات البلاد .

ولكى تضع حداً فاصلا لتهريب القمح إلى الخارج ، عرضت السلطة البريطانية أسعاراً مغرية وشرعت تجوب القرى والدساكر ، فتتسلم المحاصيل ، وتدفع قيمتها أوراقاً نقدية جديدة فكان من جراء ذلك ، أن أنعشت الزراعة ، وتدفقت الثروات على المزارعين ، فعمد هؤلاء إلى البذخ ورفاهية العيش ، واستبدلوا بالأساليب الزراعية القديمة البالية أساليب عصرية حديثة مجدية .

وكان من الطبيعى ، أن يرتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً كبيراً . فقبل الاحتلال البريطانى كان كيلو الخبز بعشرة قروش سورية ، فقفز ثمنه إلى السبعين أو الثمانين قرشاً سورياً ، فاختلطت الموازنات العائلية ، وأصبحت الفئة غير المزارعة ، تشكو الغلاء الفاحش ، وتنوء تحت أعباء تكاليف الحياة .

وبالرغم من مرور خمس سنوات ، على انتهاء الحرب الضروس الثانية

فقد بقي الغلاء فى سوريا أكثر منه فى معظم البلاد المجاورة والنائية .

* * *

وقد أسفرت هذه الطريقة ، التى اتبعتها السلطة البريطانية ، عن ربح كبير ، نشأ عن شرائها كيلو القمح بمعدل ثلاثين قرشا سوريًّا ، وبيعه للمستهلكين بستين قرشاً . ولما تخلت عن إدارة هذه المؤسسة ، أعطت الحكومة السورية ، جزءاً من أرباحها .

ولما شعرت الحكومة السورية ، أن فى الأمر ربحاً لا يستهان به ، اتبعت الطريقة نفسها ، معللة موقفها ، بأن سلامة البلاد من الجوع ، ومنع الاحتكار ، يدعوانها إلى الاستمرار على تلك الخطة المثلى .

ولما عادت المواصلات الدولية ، طلبت بعض البلاد ، التى نهكتها الحرب ، شراء الحبوب من سوريا بأسعار تفوق الأسعار الحكومية ، فشن المزارعون على الحكومة حملة شعواء ، وراحوا يطالبونها بفك القيود التى تحول دون حرية التصدير.

فعدلت الحكومة مناهجها ، وشرعت تبيح التصدير تارة وتمنعه طوراً .

ـــ ولما تسلمت حكومة الزعيم الأمر أباحت حرية التصدير .

* * *

وفى غضون شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، طلب بعض التجار المقيمين فى مصر ، شراء مائة ألف طن من القمح السورى ، فتعاقدت معهم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى على شروط معلومة ، وطلبت إليهم أن يدفعوا عربوناً قدره ٧٥٠٠٠ دولار ففعلوا . وعليه تقدمت وزارة المالية ، بمشروع يقضى بمنع التصدير .

فاعترضنا على هذا المشروع ، وقدمنا إلى رياسة مجلس الوزراء مذكرة مؤرخة فى ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٩ قلنا فيها :

« بعد أن اطلعنا على مشروع المرسوم التشريعى المتعلق بقضية القمح ، رأينا أن نبدى الملاحظات الآتية :

الملاحظة الأولى

لقد ثبت نهائياً أن الحكومة لا تصلح للتجارة ، وأن شراء القمح وتصديره بشكل عملية تجارية بحتة يستحسن أن يقوم بها التجار دون سواهم .

واستناداً إلى هذه النظرية ، عمدت الحكومة إلى إطلاق الحرية فى تصدير القمح ، فتعاقد التجار السوريون مع تجار الخارج .

وعلى أثر الطلب الذى قدمته الشركة المصرية لشراء مائة ألف طن من القمح ، رأت الحكومة السورية أن تتخذ إجراءات خصوصية بهذا الشأن .

فقد نصت المادة الأولى من المرسوم التشريعى المبحوث فيه أن تصدير القمح إلى خارج البلاد السورية سيحصر بالحكومة أو بمن يعمل لحسابها .

وقد نصت المادة نفسها أنه يجوز للغير أن يطلب التصدير بعد موافقة وزارة الاقتصاد الوطنى . ولا ريب أن هذه السياسة الاقتصادية التى تبيح التصدير تارة وتمنعه أخرى ، تحدث اضطراباً فى العالمين التجارى والاقتصادى ، إذ لا بد أن يكون التجار السوريون ، قد عقدوا صفقات تجارية مع تجار الخارج . فكيف يمكن التوفيق بين الالتزامات التى أخذوها على عاتقهم ، وبين المنع الجديد بالتصدير ، ولا سيما أن كميات وافرة قد نقلت للآن من الجزيرة إلى الموانئ السورية واللبنانية .

الملاحظة الثانية

جاء فى المادة الثالثة أن مشترى القمح من الحكومة بقصد التصدير ، يعفون من رسوم الطوابع والرسوم البلدية ، ومن ضريبتى الدخل وتمتع المتعهدين .

فلا شيء يسوغ قانوناً هذا الإعفاء ، ولا سيما أن العملية تجارية ، ويحق للحكومة أن تستوفى تلك الضرائب بكاملها .

الملاحظة الثالثة

جاء فى المادة الخامسة أن الحكومة ستستعمل الأموال الجاهزة لديها لتمويل هذه العملية ، وفى حالة عدم توفر المال الكافى لديها ، يجوز لها أن تستلف من المصارف .

إن الاستلاف من المصارف يحرج مركز الحكومة أدبيًّا وماليًّا ، ولا سيما أن ليس هناك ضرورة ماسة للالتجاء إلى هذه الطريقة ، لأن العملية كما سبق أن بينا تجارية ، لا علاقة مباشرة للحكومة بها .

الملاحظة الرابعة

جاء فى المادة الثامنة أن كل تصدير دون مأذونية يعتبر تهريباً ، ويعاقب عليه بموجب القوانين المرعية الإجراء .

فتكون القيود الناشئة عن حالة الحرب قد عادت ، وسيعود معها تذمر الناس من تلك القيود .

الملاحظة الخامسة

إن الحكومة ستقوم بشراء مائة ألف طن فقط لتأمين طلب الشركة المصرية .

فكيف تكون طريقة الشراء ؟ وهل تعمد الحكومة إلى الشراء من بعض التجار والمزارعين دون سواهم ؟ فتكون قد فضلت فئة على فئة ، الأمر الذى سيحدث تذمراً يكون على جانب من الحق ، إذ أن فريقاً سيتمكن من بيع محصولاته فى حين أن الفريق الآخر يظل مكتوف اليدين .

ومما لا ريب فيه أن الحكومة لا تقصد بعملها أن تؤول إلى هذه النتيجة غير المرضية .

والرأى عندنا :

أولا : أن تقوم الشركة المصرية المبحوث فيها بشراء القمح الذى يلزمها مباشرة من فئة التجار والمزارعين . دون تدخل الحكومة .

ثانياً : أن لا تدخل الحكومة فى عملية تجارية قد يمكن أن ينتج عنها خسائر معلومة هى بغنى عنها .

ثالثاً : أن لا تعمد الحكومة إلى تقييد تجارة القمح مجدداً ، بعد أن أطلقت حرية تلك التجارة ، وذلك لتأمين بعض المنافع الخصوصية ، التى ترمى إليها الشركة المصرية المشار إليها . وعلى كل فإن الرأى الأخير والسديد هو لمجلس الوزراء الموقر ، ودمتم محترمين . »

دمشق فى ١٩٤٩/٧/٣ و زير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

وعند مناقشة الموضوع ، فى مجلس الوزراء ، بينا أن الشركة المصرية المشار إليها ، تهدف من وراء عملية شراء الحبوب المضاربة بالعملة الأجنبية ، وأنها عاجزة عن دفع المبلغ الباهظ الذى تعهدت به .

وقد أيدت الأيام التالية نظريتنا ، إذ أن الشركة المذكورة نكثت بعهودها ، وامتنعت عن دفع المبالغ التى توجبت عليها .

وهكذا ، فقد ظلّ مشروع وزارة المالية والاقتصاد بعيداً عن حيز التنفيذ .

على أن الحكومة التى انبثقت عن الانقلابين الثانى والثالث ، حاولت إبقاء المؤسسة التى أنشأتها السلطة البريطانية بسبب الحرب ، وقد سمتها مكتب القمح .

والذى نراه ، أنه لم يبق ما يسوغ متابعة هذه السياسة ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، لأن القمح مادة تجارية بحتة ، والمتاجرة بها أمر ليس من اختصاص الحكومة .

الفصل الرابع

الضرائب الاستثنائية

فوجئ مجلس الوزراء فى إحدى جلساته ، التى عقدت فى أوائل شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، بأربعة مشاريع قوانين أعدتها وزارة المالية وهى — أى القوانين — ترمى إلى فرض ضرائب استثنائية ، على جميع طبقات الهيئة الاجتماعية ، من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية .

وألقينا على تلك المشاريع نظرة سريعة ، فلاح لنا أنها ذات مفعول رجعى ، تتناول تسع سنوات إلى الوراء .

فطلبنا إرجاء المناقشة إلى الجلسة المقبلة ، لنتمكن من دراسة تلك المشاريع ، وإبداء رأينا فيها ، من الناحية القانونية .

ولما عاد مجلس الوزراء للمناقشة فى المشاريع التى تبنتها وزارة المالية ، أبدينا ملاحظات كثيرة ، تتلخص فى النقاط الآتية :

أولا : من المبادئ المقررة فى جميع قوانين العالم أن القانون يشمل ما بعده ، لا ما قبله . وقد أعلن هذا المبدأ بوضوح فى المادة الثانية من القانون المدنى الفرنسى ، التى نصت على أن القانون يتناول المستقبل ، ولا يمكن أن يكون له مفعول رجعى .

ثانياً : من المبادئ الأساسية أن القانون لا يسرى مفعوله إلا بعد الاطلاع عليه ، وإلا فإن الهيئة الاجتماعية تصبح عرضة للتأرجح وعدم الاستقرار كما أن المعاملات بين الناس ، تمسى حائرة مضطربة ، لا ضمانة لها .

ثالثاً : من المبادئ المعترف بها ، أنه لا يجوز بشكل من الأشكال

أن نمس الحقوق المكتسبة . والحق المكتسب هو ما دخل فى حوزتنا ، وأصبح ملكاً لنا ، وهو مما لا يسوغ انتزاعه منا .

رابعاً : من المبادئ المعمول بها ، أن الضرائب الجديدة لا يمكن أن تتعدى الماضى ، لأن الحق الذي يمكن الدولة أن تطالب به ، ينشأ من يوم إعلانه ، وليس قبل إعلانه ، بأيام أو بشهور أو بسنوات .

خامساً : إن الشذوذ عن هذه القواعد الأساسية يعتبر تعدياً صارخاً على حقوق الأفراد ، والجماعات ، وسيكون له أبلغ الأثر فى جميع البيئات .

وفى اليوم التالى لجلسة مجلس الوزراء المشار إليها ، نشرت جرائد دمشق مشاريع القوانين المذكورة ، فأحدثت هزة عنيفة فى الرأى العام ، وأخذت الهيئات التجارية والصناعية والزراعية تتوافد على مكاتب الوزراء للاستعلام والاستطلاع .

وقد اضطرت الحكومة ، أن تذيع بياناً ، نفت بموجبه عزمها على تطبيق تلك القوانين ، فى تلك الآونة .

* * *

على أن وزارة المالية ، عادت بعد انتخابات ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، وطلبت إلى مجلس الوزراء ، التصديق على تلك القوانين .

وقد دعانى الواجب إلى أن أقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء أبين فيها مدى الخطأ ، الذى زجّت وزارة المالية نفسها فيه .

وقد بعثت بصورة من تلك المذكرة ، إلى رياسة الجمهورية ، وإلى كل وزير من وزراء الدولة .

وفى ما يلى نص المذكرة حرفياً :

إلى حضرة صاحب الدولة الدكتور محسن بك البرازى

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والداخلية

سيدى الرئيس

« اطلعنا على المشاريع الأربعة ، التى قدمتها وزارة المالية ، بشأن إحداث ضريبة استثنائية على :

١ ــ الأعمال التجارية والصناعية .

٢ ــ الأعمال الزراعية .

٣ ــ البيوع العقارية .

٤ ــ أعمال التجارة الخارجية .

وذلك عن المدة الواقعة بين أول كانون الثانى (يناير) ١٩٤٠ إلى آخر سنة ١٩٤٨ ، أى أنه سيكون لهذا التشريع ما يسمونه قانوناً " بالمفعول الرجعى" يتناول مدة تسع سنوات .

ولا بد لنا من أن نبحث بادئ ذى بدء النقطة القانونية الآتية : هل يجوز أن يعطى مفعول رجعى لقانون يحدث ضرائب استثنائية ؟

١ ــ رأى علماء القانون

أجمع علماء القانون ، على أنه لا يجوز أن يعطى لقانون جديد مفعول رجعى ، لأن هذا المفعول مخالف لمبادئ القانون الطبيعى ، ولأنه يتنافى مع المبدأ القانونى الأساسى ، الناشئ عن الحق المكتسب .

فقد قال العلامة " هوريو" فى كتابه المتعلق بالحق الدستورى ما نصه حرفيًّا :

" إن مبدأ عدم تطبيق القوانين على الماضى ، هو شرط من شروط الحقوق الفردية ، ويستحسن أن يعتبر من المبادئ الدستورية " .

"Le principe de la non rétroactivité des lois est un principe tutélaire des libertés individuelles et mériterait d'être considéré comme constitutionnel."

(Hauriou — Droit Constitutionnel — Page 289).

وقد بحث العلامة « روبيه » مطولا بهذا الشأن ، وذكر الكلمة الشهيرة التى فاه بها " ميرابو" أحد أبطال الثورة الفرنسية ، إذ قال فى الجمعية التأسيسية بتاريخ ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٧٩٠ :

" إنه لا يمكن أية سلطة بشرية أو فوق البشرية ، أن تقرر مبدأ المفعول الرجعى ، ولذلك طلبت أن أتكلم لأعلن هذه الحقيقة الراهنة على الملأ . . . . "

"Nulle puissance humaine ou surhumaine ne peut légitimer un effet rétroactif. J'ai demandé la parole pour faire cette profession de foi...".

(Roubier — Conflits des lois dans le Temps — Tome I — Page 510)

وقال العلامة "بانجامين كونستان" ما يأتى :

"يعتبر المفعول الرجعى من أكبر التعديات التى يقوم بها القانون ، وهو يمزق العقد الاجتماعى ، ويلغى الشروط التى بموجبها تطلب الهيئة الاجتماعية الطاعة من الأفراد ، إذ أنها تنتزع منهم الضمانات ، التى كانت قدمتها إليهم ، لقاء تلك الطاعة التى تعتبر تضحية منهم . فالمفعول الرجعى يزيل عن القانون صبغته ، والقانون الذى يطبق على الماضى ليس بقانون ."

"La rétroactivité est le plus grand attentat que la loi puisse commettre; elle est le déchirement du pacte social, elle est l'annulation des conditions en vertu desquelles la Société a le droit d'exiger l'obéissance de l'individu, car elle lui ravit les garanties qu'elle lui assurait en échange de cette obéissance qui est un sacrifice. La rétroactivité ôte à la loi son caractère; la loi qui rétroagit n'est pas une loi."

(Benjamin Constant — Moniteur du 1er Juin 1828 — Page 785)

وبالرغم عن أن القوانين الدستورية التى نشرت فى فرنسا ، لم تتضمن مبدأ عدم تطبيق القوانين على الماضى ، فإن علماء القانون أجمعوا على القول ، بأن القانون الذى له مفعول رجعى ، هو مخالف للمبادئ الحقوقية .

وقد أعلن هذا المبدأ العلامة "دجوى" فى الكتاب القيم الذى وضعه إذ قال :

" يقولون إن المشترع يمكنه أن يعطى القانون مفعولا رجعياً ، دون أن يمس أى مبدأ دستورى . والرأى عندى أنه لا يجوز الأخذ بهذا الرأى دون تحفظ . فإذا كانت حقوق الإنسان ، التى أعلنت فى سنة ١٧٨٩ لا تزال مرعية الإجراء ، ولها قيمة تفوق قيمة القوانين الاعتيادية ، وحتى القوانين الدستورية، فلا بد من القول إن المشترع لا يجوز له أن يعطى القانون الجزائى مفعولا رجعياً ، دون أن يدوس قاعدة أساسية سامية .

أما بشأن القوانين الأخرى ، فإن المشترع يمكنه أن يقرر مبدأ المفعول الرجعى ، دون أن يمس قاعدة دستورية ، على أنه إذا عمد إلى هذا العمل ، فيكون قد مس الحق ، ويكون قد عمل قانوناً مخالفاً للحق ، ولا يكون لهذا القانون قيمة عملية ، لأنه لا ينطبق على المبادئ الحقوقية " .

"On dit que le législateur peut toujours décider, sans violer aucun principe constitutionnel, qu'une loi aura un effet rétroactif. A mon avis, cette proposition ne saurait être admise sans certaines réserves. D'abord, si l'on croit, comme moi, que la Déclaration des Droits de 1789 a encore force de loi supérieure aux lois ordinaires, et même aux lois constitutionnelles, on doit dire que le législateur ne pourrait, sans violer une règle positive supérieure qui s'impose à lui, décider qu'une loi pénale aura un effet rétroactif.

Quant aux lois autres que les lois pénales, le législateur peut certainement décider, sans violer une règle constitutionnelle écrite, qu'elles auront un effet rétroactif. Mais, en le faisant, le législateur violerait certainement le droit, il ferait une loi contraire au droit, une loi qui, théoriquement serait sans valeur, comme toute loi contraire au droit."

(Duguit — Tome 2 - Page 200).

فيتضح من هذه الآراء ، المستوحاة من كبار علماء القانون فى فرنسا ،

أنه لا يجوز تطبيق القوانين على الماضي ، وإذا طبقت ، فتكون مخالفة للمبادئ الأساسية ، التي تضمن للأفراد ، ما يسمونه بالحق المكتسب .

٢ — القوانين التي طبقت مبدأ المفعول الرجعي :

لا شك أن وزارة المالية قد استندت :

أولا : إلى القوانين الفرنسية التي صدرت في الحرب العالمية الأولى — قانون أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ وفي الحرب العالمية الثانية — قانون ٣٠ كانون الثاني (يناير) و ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٤١ و ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣

ثانياً : إلى القوانين اللبنانية التي صدرت بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ رقم ٢٤٥ ، و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ رقم ٢٥٧ ، لتحذو حذوها ، وتفرض ضرائب استثنائية على أرباح الحرب مع مفعول رجعي .

وإذا كانت القوانين الفرنسية واللبنانية المشار إليها ، اكتفت أن تعطى مفعولا رجعيًّا لسنتين أو ثلاث سنوات ، فإن مشاريع وزارة المالية السورية تجاوزت هذا الحد تجاوزاً بيناً ، إذ أنها جعلت المفعول الرجعي يتناول تسع سنوات كاملة .

ويمكنا القول إن القوانين الفرنسية واللبنانية المبحوث عنها ، لم تطبق عمليًّا بحذافيرها ، نظراً لتعذر تطبيقها .

وإذا كانت القوانين الفرنسية واللبنانية قد شذت عن القاعدة العمومية ، فلا نرى أية ضرورة لنتبع في سوريا تلك القاعدة الشاذة .

٣ — عدم قانونية المشاريع التي قدمتها وزارة المالية

يتضح من البيانات المشروحة أعلاه ، أن المشاريع التي قدمتها وزارة المالية ، بشأن إحداث ضرائب استثنائية ، مع مفعول رجعي ، يتناول تسع

سنوات كاملة ، لا تمتّ بأية صلة إلى المبادئ القانونية الأساسية المرعية الإجراء .

وعليه لا يمكننا أن نوافق على تلك المشاريع من الوجهة القانونية .

٤ ـ عدم إمكانية تطبيق تلك القوانين عمليًّا

نعتقد أنه لا يمكن تطبيق تلك القوانين عمليًّا ، نظراً لما ستصطدم به من العقبات التي يصعب تذليلها .

وإذا كان من السهل تطبيق تلك القوانين على بعض الشركات الكبيرة ، وبعض المحلات التجارية المعروفة ، فإن فرض الضريبة على المكلفين الذين لا يمسكون حساباً ، على الشكل الذي تنص عليه المشاريع ، هو فرض كيفي ، ترك لهيئات سوف تتأثر بشتى الميول والنزعات ، وهذا أمر غير جائز فى حال من الأحوال .

٥ ـ تأثير الضرائب المبحوث عنها على العهد الجديد

سيكون لفرض الضرائب المبحوث عنها ، التأثير العميق فى نفوس الجماهير ، على اختلاف أنواعها وطبقاتها ، إذ أن الضرائب تتناول جميع الأهلين دون استثناء .

وقد أظهرت الجماهير تأثرها ، حينما نشرت الجرائد نصوص المشاريع قبل البحث فيها والتصديق عليها .

وقد اضطرت الحكومة أن تذيع بياناً لتهدئة الخواطر .

٦ ـ ضرورة تعزيز جيشنا الباسل

إن الشعب السورى بأسره ، متحمس تحمساً شديداً ، لتعزيز جيشنا الباسل ، وهو مستعد لبذل كل غال ورخيص فى سبيل رفع شأنه ، ماديًّا

وأدبيًّا ، على أن تكون المؤازرة التى تطلب منه مفروضة بصورة مشروعة وقانونية .

أما المبالغ التى يحتاج إليها جيشنا العزيز ، فيمكن أن تؤمن بإحدى الطريقتين الآتيتين :

١ – إما بطريقة عقد قرض ، وجميع الأمم يتعاون بعضها مع بعض ، بطريقة القروض .

٢ – وإما بفرض ضريبة ، على أصل الثروة العقارية ، تتناول حدًّا أدنى قدره (٢) اثنان بالمائة ، وحدًّا أعلى قدره (٥) خمسة بالمائة .

وإننى شخصياً أقبل بكل ارتياح ، أن أقدم خمسة بالمائة من مجموع ممتلكاتى العقارية ، وأعتقد أن كل فرد من هذه الأمة ، سيحذو حذوى دون تذمر ولا شكوى .

فلهذه الأسباب

نرى أنه لا يستحسن أن تفرض الضرائب الاستثنائية ، التى تقترحها وزارة المالية ، لأن تلك الضرائب مخالفة للمبادئ القانونية الأساسية ، ولأنها ستحدث اضطراباً اقتصاديًّا واجتماعيًّا فى طول البلاد وعرضها » .

دمشق فى ١ تموز ١٩٤٩ وزير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

وفى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ، عدنا إلى مناقشة هذا الموضوع الخطير . وقد خيل إلينا ، أن اثنين من الوزراء وهما — الصديق العزيز نورى الأبيش واللواء عبد الله عطفه — استصوبا رأينا ، فأرجئت المناقشة إلى جلسة مقبلة .

وقد رأينا أن نقابل فى هذه الفترة الزعيم نفسه ، ونطلعه على خطورة الموقف ، إذ بقيت الحكومة مصرّة على تطبيق تلك القوانين ، المخالفة للمبادئ القانونية وللمنطق السليم .

فكان جواب الزعيم : « نحن بحاجة إلى مال وفير ، لتسليح الجيش ، وعلينا أن نجد المال اللازم . »

فأجبناه : « إننا متفقون على ضرورة تسليح جيشنا العزيز ، ولكنّ هناك طرقاً أخرى ، يمكن الالتجاء إليها ، للوصول إلى ضالتنا المنشودة . »

ولما التأم مجلس الوزراء فى ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، وبحث فى الموضوع نفسه ، ظللت وحدي أدافع وأمانع فى تطبيق القوانين المذكورة . التى أقرها أخيراً مجلس الوزراء . وقد طلبت ، أن تسجل مخالفتى فى محضر الجلسة .

وقد فرضت هذه الضرائب ، الغريبة الشكل والموضوع ، بموجب المراسيم التشريعية الأربعة ذات الأرقام ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٧ المؤرخة فى ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٩

* * *

ولما حدث الانقلاب الثانى ، أسرعت الحكومة المنبثقة عنه ، ووقفت مفعول تلك القوانين ، لما رأت فيها من الأساليب المخالفة للمبادئ القانونية ، وللعدالة الاجتماعية .

وهكذا ، فقد أثبتت الظروف ، أن وزارة المالية لم تكن موفقة فى اتجاهها هذا .

الفصل الخامس

مشروع الاتفاق الجديد مع المصرف السورى

فى إحدى الجلسات التى عقدها مجلس الوزراء فى أوائل شهر آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، برياسة الزعيم ، تقدمت وزارة المالية ، بمشروع اتفاق جديد مع المصرف السورى .

وراح وزير المالية يشرح مضمون ذاك الاتفاق ، وطلب من الوزراء أن يوقعوا عليه .

وعندئذ ، طلبنا مهلة ٢٤ ــ ٤٨ ساعة لدرس المشروع ، وإبداء ملاحظاتنا ، إذا اقتضى الأمر ، نظراً لخطورة الموضوع .

فاحتد زميلنا وزير المالية ، السيد حسن جبارة وقال : إن هذا الطلب ، هو من باب التسويف . . .

فقلنا له : إذا كان هناك من اعتاد التسويف وبرع فيه ، فهو وزارة المالية ، التى تحجز لديها الملفات أياماً وشهوراً ، فتعطل أعمال الأفراد والدولة معاً . ومن الأدلة الراهنة على ذلك أن وزارة الأشغال أرسلت منذ أربعين يوماً بعض الأوراق إلى وزارة المالية ، فلم تجد هذه الوقت اللازم لتدقيقها وإعادتها ، الأمر الذى اضطرنى إلى أن أشكو هذه الحالة إلى الزعيم الحاضر بيننـــا .

فقال السيد حسن جبارة : ولكن مجلس الوزراء فوّض إلىّ منذ أسبوعين أن أتفاوض مع المصرف السورى ، وأضع صيغة الاتفاق الجديد .

فقلنا : إن التفويض شىء ، وعقد الاتفاق شىء آخر . وإذا كانت

وزارة المالية ، تعتقد أن التفويض بالمفاوضة كاف لعقد الاتفاق ، فلماذا تراجع مجلس الوزراء ؟

وعلى أثر هذه المناقشة ، تدخل الزعيم فى الأمر ، وقال لوزير المالية : إن وزير الأشغال محق فى طلبه ، وإن لكل وزير ملء الحق ، فى أن يدرس ما يعرض على مجلس الوزراء من المشاريع ، قبل البت فيها ، والموافقة عليها .

فلم يكن من زميلنا السيد حسن جبارة ، إلا أن أخذ ورقة بيضاء ، وشرع يكتب ، ثم ما لبث أن نهض وقدم الورقة إلى الزعيم وفيها استقالته .

فقال له الزعيم : لا شيء يسوغ استقالتكم ، وإننى أطلب أن تعالج الأمور بحكمة ورصانة .

وكان الزعيم ، يتمنى ضمناً هذه الاستقالة — كما سنبين ذلك فى الفصل الآتى — على أنه لم ير من اللائق ، أن يقبلها فى خلال تلك المناقشة الحامية .

* * *

وفى ٨ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، أرسلنا إلى رياسة الجمهورية الكتاب التالى :

إلى صاحب الفخامة المشير حسنى الزعيم
رئيس الجمهورية المعظم

« أتشرف وأرفع إلى مقامكم المذكرة التى أعددتها لمجلس الوزراء الموقر بشأن مشروع الاتفاق الجديد الذى عرضته وزارة المالية على مجلس الوزراء لدرسه وإبداء الرأى فيه .

وإننى أتمنى أن يدرس هذا المشروع بدقة وإنعام نظر لما سيكون له من التأثير فى اقتصاديات البلاد فى الحاضر والمستقبل .

أدامكم الله ذخراً لهذا الوطن العزيز . »

دمشق فى ٨ / ٨ / ١٩٤٩ — وزير الأشغال العامة والمواصلات

أما المذكرة فكانت موجهة إلى رياسة مجلس الوزراء ، وهذا نصها :

إلى مقام رياسة مجلس الوزراء

« اطلعنا على مشروع الاتفاق الجديد الذى وضع بين وزارة المالية السورية بالإضافة إلى الحكومة السورية من جهة ، وبين المصرف السورى من جهة أخرى والمتضمن إلغاء بعض مواد الاتفاق السابق والاستعاضة عنها بمواد جديدة . وقد رأينا أن نبدى الملاحظات الآتية :

ملاحظة عامة

إن الاتفاق المطلوب تعديله عقد بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٣٨ بين الحكومة السورية التى كان يمثلها يومئذ دولة جميل بك مردم بصفته رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية من جهة وبين مصرف سوريا ولبنان من جهة أخرى .

وقد أثار هذا الاتفاق ضجة كبيرة فى الأوساط المالية والاقتصادية ولعله كان أحد الأسباب التى دعت إلى إقالة الحكومة السورية فى ذلك الحين وإلى تشكيل حكومة جديدة مؤلفة من المديرين العامين . وبالفعل فقد صدق مجلس المديرين العامين الاتفاق المبحوث عنه بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩

ومما يدل على اهتمام السلطة المنتدبة للوصول إلى هذا الاتفاق أن المفوض السامى صدق فى اليوم نفسه — أى بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ — الاتفاق المشار إليه

وقد عدل الاتفاق بموجب مراسيم تشريعية متعددة منها :

١ — المرسوم رقم ٢٨ بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ الذى قرر تنفيذ الاتفاق ابتداء من أول كانون الثانى (يناير) من عام ١٩٤٠

٢ ــ المرسوم رقم ٢٠٨ بتاريخ ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ بشأن بعض شروط تغطية الأوراق النقدية .

٣ ــ المرسوم رقم ١٧٥ بتاريخ ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٤٠ بشأن بعض شروط تغطية الأوراق النقدية أيضاً .

٤ ــ المرسوم رقم ١٢٥ بتاريخ ٥ تشرين الأول (أكتوبر) بشأن توزيع الأرباح الناتجة عن تقدير الذهب .

وعليه يكون الاتفاق الأساسى المؤرخ فى ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٣٨ أصبح مبعثراً فى عدة قرارات يتعذر الوقوف عليها بسهولة .

وقد جاء مشروع الاتفاق الجديد معدلا لبعض نصوص الاتفاق القديم وهو بدوره يشير إلى قوانين جديدة لم يذكر فحواها فى صلب الاتفاق .

والرأى عندنا أن يصار إلى اتفاق جديد كامل شامل للأسباب الآتية :

١ ــ لأن نصوص الاتفاق القديم مبعثرة فى قرارات متعددة يصعب البحث عنها .

٢ ــ لأن الاتفاق القديم جرى فى ظروف استثنائية قد يستحسن أن يسدل الستار عليها .

٣ ــ لأنه لا بد من إزالة آثار العهود الماضية بعد أن استقلت سوريا استقلالا صحيحاً .

وعليه نقترح تأليف لجنة مؤلفة من ممثلين لوزارة المالية مع أعضاء المجلس الاقتصادى الأعلى على أن يشترك أيضاً فى وضع نصوص الاتفاق الجديد خبير مالى أجنبى كبير .

ولا بأس من أن نستعين بخبرة أحد رجال المال المعروفين فى أوربا كما سبق أن استعنا بمعالى السنهورى باشا فى وضع أسس الدستور السورى .

وعلى ضوء هذه الملاحظات العمومية نتطرق الآن إلى بحث المواد الجديدة التى جاءت فى مشروع الاتفاق الجديد الذى وضعته وزارة المالية .

الملاحظة الأولى

نصت المادة الثانية المعدلة على " أن القانون يحدد نظام النقد السورى ."
ولما كانت المبادئ الأساسية القانونية تحتم على أن تكون العقود يتمم بعضها بعضاً ، فكان يجب أن تذكر فى صلب الاتفاق شروط نظام النقد السورى .

الملاحظة الثانية

جاء فى المادة الثالثة الجديدة أن " للمصرف وحده فى سورية امتياز إصدار أوراق لحساب الدولة تدفع لحاملها لدى تقديمها ."
ولما كانت العملة السورية انفصلت عن العملة الفرنسية فلا ندرى ماذا سيدفع لحامل الورقة السورية .
إننا نرى من الضرورى أن يصرح ما هى العملة التى ستدفع لقاء الأوراق السورية التى سيصدرها المصرف السورى بعد انفصال الليرة السورية عن العملة الفرنسية .

الملاحظة الثالثة

جاءت المادة الرابعة الجديدة مقتضبة جداً فيما يتعلق بالضمانات التى يترتب على المصرف تقديمها لتغطية الورق الذى سيصدره . فقد بحثت المادة الرابعة القديمة مفصلا عن كيفية تأمين تلك الضمانة فحددت المقدار بالعملة الذهبية وبالعملة الفرنسية وبالسندات على الحكومة الفرنسية والمقدار المكون من الأسناد التجارية على الغير المودعة فى المصرف فى حين أن المادة الجديدة اكتفت أن تشير إلى أن القانون يحدد تغطية الأوراق الموضوعة فى التداول وقد صدر فعلا هذا القانون تحت رقم ٣٦

على أننا نرى من الضرورى أيضاً أن تحدد شروط التغطية فى الاتفاق الجديد نفسه كما هى الحال فى الاتفاق القديم إذ أن شروط العقد يتمم بعضها بعضاً .

الملاحظة الرابعة

رأينا أن نبدى بخصوص المادة الخامسة الجديدة الملاحظات الآتية :

١ — استبدل بالدينار فى حساب المتوسط السنوى لمبلغ الأوراق النقدية المتداولة يوميًّا عشر ليرات سورية .

فإذا كانت هذه المعادلة تنطبق على الأساس الذى اتخذ سابقاً فى الاتفاقية القديمة فإن الأساس المذكور لم يعد ينطبق على قيمة الليرة السورية الحالية . وعليه سيكون الأساس الجديد غير مرتكز على تقدير صحيح لقيمة الليرة السورية .

٢ — لاحظنا أيضاً أن الفقرة الثالثة من المادة الخامسة الجديدة ، استبدلت بعبارة "العملة الذهبية والسبائك الذهبية الداخلة فى حساب التغطية" الواردة فى الاتفاق القديم ، عبارة "عناصر التغطية التى لا تنتج فائدة". فإن هذا الاستبدال يترك مجالا لبعض التأويلات فى المستقبل التى يمكن أن لا تكون فى مصلحة الدولة . وعليه نرى ضرورة تحديد هذه العناصر منذ الآن فى متن الاتفاقية الجديدة .

٣ — جاء فى المادة الخامسة الجديدة الفقرة الآتية :

"وفى الحالة التى تكون فيها المبالغ التى قبضها المصرف خلال سنة بصفة حاصلات ومداخيل لتغطية الأوراق غير كافية لتسديد المبلغ المقطوع الحقيقى يلجأ المصرف لتسديد النقص بتسجيل المبلغ فى الجهة المدينة من حساب الخزينة السورية العادى ."

فى حين أن الاتفاق القديم لم يتضمن شرطاً كهذا يمكن أن يحمل الخزينة

السورية عبئاً جديداً لم يكن ملقى على عاتقها فى السابق .

وقد يستنتج من وضع هذا الشرط أن المصرف يتوقع أن تكون الحاصلات والمداخيل ضئيلة جداً وغير كافية لتسديد المبلغ المقطوع . فيجب البحث عن أسباب ترقع هذا الاحتمال .

٤ — جاء فى آخر الفقرة الرابعة من المادة الخامسة الجديدة أن "الأرباح أو الخسائر التى تنشأ عن تعديل أسعار القطع الرسمية المتعلقة بتغطية النقد تكون لمصلحة الجمهورية السورية أو على عاتقها" فى حين أن هذا الشرط لم يرد فى المادة الخامسة القديمة ولا يعقل أن تتحمل الخزينة السورية خسائر ناتجة عن هبوط قيمة أوراق الضمان التى يترتب على المصرف تقديمها .

الملاحظة الخامسة

لم تحدد المادة السادسة من الاتفاق الجديد التاريخ الذى يعاد فيه تقدير قيمة الذهب فى حين أن المادة السادسة القديمة حددت هذا التاريخ بـ ٢٥ حزيران (يونيو) من كل سنة . فإننا نرى ضرورة تحديد هذا التاريخ فى الاتفاق الجديد إذ أن عدم تحديد التاريخ قد ينشأ عنه خسارة للخزينة .

الملاحظة السادسة

نصت المادة ٦ مكررة من الاتفاق الجديد على أن الحكومة تسمح للمصرف بشراء الذهب بسعر يختلف عن السعر الرسمى ، مع العلم بأن الفرق بين قيمة الذهب حسب السعر الرسمى وبين سعر شرائه يقع على عاتق الخزينة السورية .

إننا نرى ضرورة إلغاء هذا الشرط إذ ليس من مصلحة الخزينة أن يتم شراء ذهب التغطية بواسطة المصرف بأسعار غير الأسعار الرسمية إذ بإمكانها إجراء هذه العملية من قبلها مباشرة إذا قضت ضرورة ماسة لذلك . ولا يجوز

أن تتعرض الخزينة السورية لتحمل خسائر تنتج عن مضاربات مالية ناشئة عن تقلبات فى أسعار الذهب .

الملاحظة السابعة

إن المادة السابعة الجديدة نصت على أن المصرف يجب أن يحتفظ بحد أدنى من الذهب للضمانة كما هو محدد فى المرسوم التشريعى المتعلق بهذا الشأن . وهنا تظهر ضرورة تحديد شروط التغطية فى متن الاتفاق الجديد كما أشرنا إلى ذلك فى ملاحظاتنا السابقة .

الملاحظة الثامنة

إن المادة الحادية عشرة الجديدة وضعت أساساً لا يمكن معرفته منذ الآن فيما يتعلق بتحديد معدل الفائدة التى ستعطى لحسابات الخزينة السورية فى حين أن المادة القديمة حددت بصورة واضحة شروط هذه الفائدة . وعليه ينبغى أن يوضح مقدار الفوائد التى ستمنح للخزينة عن المبالغ التى ستودع فى المصرف لحساب الحكومة السورية .

* * *

تلك هى الملاحظات السريعة التى تبادرت إلى ذهننا من مطالعة هذا المشروع الذى يحتاج إلى دراسة عميقة وإلى أخذ آراء الاختصاصيين فى هذه المواضيع .

ولما كان المجلس الاقتصادى الأعلى قد أسس لمؤازرة الحكومة فى ظروف كهذه ، فالرأى عندنا أن يعرض هذا الاتفاق على المجلس المشار إليه ليبدى ملاحظاته بشأنه .

فلهذه الأسباب

نرى أن :

١ ـ يكلف المجلس الاقتصادى الأعلى درس المشروع الجديد الذى جاء مبهماً فى معظم نصوصه وهو يتضمن أيضاً شروطاً لا تتفق ومصلحة الخزينة.

٢ ـ أن يعرض هذا الاتفاق على الخبير المالى الكبير الذى ينتظر وصوله قريباً إلى سورية ليبدى رأيه أيضاً فى المشروع المشار إليه فهو من الأهمية بمكان إذ يشكل عقداً بين الحكومة السورية والمصرف السورى لأجل طويل .

وعلى كل فإن الرأى الأخير هو رأى مجلس الوزراء السديد ودمتم باحترام . »

دمشق فى ٨ آب ١٩٤٩ — وزير الأشغال العامة والمواصلات

* * *

وبعد أن تسلم رئيس الوزراء هذه المذكرة ، استدعانا إلى مكتبه وقال لنا : إنه اطلع عليها ، وإنه يوافق مبدئياً على مضمونها ، فى الشكل والأساس ، وإنه يستحسن أن تدمج الاتفاقية القديمة بالمشروع الجديد ، لتصبح اتفاقية كاملة شاملة ، وأن تدرس موادها درساً مستفيضاً .

وبعد يومين ، طرح المشروع على بساط البحث مجدداً فى مجلس الوزراء . وبعد أن تليت مذكرتنا ، التى طلبنا فيها إحالة مشروع الاتفاق إلى المجلس الأعلى ، وإلى الخبير الأجنبى المنتظر وصوله ، قال وزير المالية إن المجلس الاقتصادى الأعلى لا صلاحية له ، لدرس هذا المشروع .

ورغب السيد حسن جبارة فى أن يعرف اسم الخبير الأجنبى الذى أشرنا إليه فى مذكرتنا . ولما علم أن هذا الخبير هو السيد فان زيلند ، رئيس وزراء بلجيكا سابقاً ، ابتسم السيد حسن جبارة وقال ما خلاصته : إنه يستطيع أن يقول ـ دون تبجح ـ إن الحكومة اللبنانية ، استدعت السيد

فان زيلند لتستشيره فى الاتفاق الذى أعدته مع المصرف السورى اللبنانى ، وإنها رأت أن تستعين برأيه هو — أى السيد حسن جبارة — وإن رأيه هو الذى ساد ، وأخذت به الحكومة اللبنانية ، وعملت بموجبه .

فقلنا له : كنا نجهل قبل اليوم أنكم تفوقون علماً وخبرة السيد فان زيلند ، ذاك الرجل الذى تستعين به حكومات أوربا وأميركا ، ايجد حلولا لمشاكلها الاقتصادية والمالية ، ولا بد لنا إذن ، أن ننحنى إجلالا أمامكم . . .

وهنا ، ضحك الوزراء ، كلهم ، ضحكة ناعمة طويلة . . .

* * *

أما مشروع الاتفاق ، فقد صدقه مجلس الوزراء ، بعد أن بين رئيس الوزراء ، أن الظروف الحالية تستدعى تصديقه ، على أن يعدل فى المستقبل ، إذا مست الحاجة . وقد جاء هذا الرأى ، مخالفاً للرأى الذى أبداه رئيس الوزراء قبل يومين فى هذا الشأن .

وقد طلبنا أن تسجل مخالفتنا بصدد هذا الاتفاق .

* * *

وقد حال الانقلاب الثانى دون نشر الاتفاق المذكور فى الجريدة الرسمية .

ولما تسلمت الحكومة المنبثقة عن الانقلاب الثانى زمام الحكم ، أثير البحث مجدداً فى هذا الاتفاق ، الذى لا يزال مطوياً فى أحد أدراج رياسة الوزارة .

الفصل السادس

الإصلاح المالى

تشكو جميع الوزارات ، وفى طليعتها وزارة الأشغال العامة ، من سيطرة وزارة المالية على أعمال تلك الوزارات وشئونها .

ومما لا ريب فيه أن تلك السيطرة ، تعرقل سير أمور تتطلب السرعة ، فى عصر لم يعد يعرف للبطء معنى .

وقد بينّا بإسهاب ، فى الفصل التاسع من الوزارة الأولى ، كيف أن سيطرة وزارة المالية تحول دون إنجاز الأعمال الداخلة فى صميم صلاحية وزارة الأشغال .

وقد اشتكى زميلنا وصديقنا السيد نورى الأبيش ، وزير الزراعة ، غير مرة ، من تدخل وزارة المالية فى شئون وزارته حتى إنه فكر فى تقديم استقالته . وقد أدّى ذلك التدخل المستمرّ ، إلى طى بعض المشاريع الحيوية الرامية إلى إنعاش زراعة البلاد وازدهارها .

وقد اضطرتنا هذه الحالة المؤسفة ، إلى مراجعة الزعيم ، عسى أن يضع حدّاً فاصلا لسلطان وزارة المالية ، التى تأبى أن تقف عند حدّ ، ولا سيما بعد زوال الانتداب الفرنسى ، الذى احتكر لنفسه تلك السلطة لمراقبة مدى الواردات والنفقات .

فطلب إلينا الزعيم ، أن نقدم إليه مذكرة نضمنّها الاقتراحات التى نراها مجدية لإصلاح الحال .

ورحنا نعدّ تلك المذكرة ، التى حال الانقلاب الثانى دون تقديمها .

غير أننا كنا قد أطلعنا الزعيم شفاهيًّا ، على الخطوط الرئيسية التى تهدف إليهـــا .

* * *

اقترحنا ـــ كخطوة أولى ـــ إنشاء خزينة خاصة ، لكل وزارة ، وفقاً للاعتمادات التى تخصص بكل وزارة فى الميزانية العمومية . فيصبح الوزير مسؤولا عن تلك الاعتمادات ، ويتصرف بها وفقاً للبرنامج المحدد فى الميزانية ، وتحت مراقبة ديوان المحاسبة ، المنحصرة صلاحيته ، فى السهر على تطبيق البنود المدونة فى الميزانية .

وديوان المحاسبة يتنافس اليوم مع وزارة المالية فى المراقبة والتفتيش ، وكثيراً ما تؤدى هذه المنافسة ، إلى اختلافات نظرية وعملية ، يصعب التوفيق بينها . فتتعطل الأعمال ، ويتذمر الأهلون .

* * *

وقد اقترحنا أن تكون الخطوة الثانية ، إنشاء لجنة من الاختصاصيين فى العلوم المالية ، ليعيدوا النظر فى القوانين المبعثرة هنا وهناك ، وليجعلوا منها وحدة منسجمة ، تحدد الحقوق ، وتبين الواجبات .

والمعروف ، أن أكثر القوانين المالية المعمول بها ، قد ورثناها من العهد التركى ، الذى استبدل بها قوانين تلائم ضرورات الحياة ، وتطورات الزمان .

فقد أورثنا الأتراك مثلا ضريبة التمتع التى تطبق بشكل ينافى مبادئ العدل والإنصاف ، لأنها مبنية على معدل الإيجار ، لا على أهمية العمل . فتكون النتيجة أن تاجراً صغيراً ، يعمل فى محل استأجره بألفى ليرة ، يدفع أضعاف أضعاف ، ما يدفعه تاجر كبير ، ينزوى فى غرفة إيجارها خمسمائة ليرة .

ثم جاءت ضريبة الدخل منذ سنوات ، وهى لا تختلف من الوجهتين المالية والقانونية عن ضريبة التمتع ، فكلتا الضريبتين تستوفيان معاً ، فى حين

أن ضريبة الدخل حلّت محل ضريبة التمتع .

* * *

وقد اقترحنا أن تكون الخطوة الثالثة ، تنظيم دفاتر مالية جديدة ، تنسجم مع السجلات الحكومية الأخرى ، منها سجلات المكتب العقارى .

نحن نعلم حق العلم ، أن وزارة المالية لا تزال تستند إلى السجلات المنظمة على زمن الأتراك . وقد رأينا بأم العين ، موظفاً مالياً فى حلب يستخرج قيود بعض الأراضى من ورقة مفصولة عن أحد السجلات ، التى أكل الدهر عليها وشرب . ومن السهل جداً أن تبعثر تلك الورقة ، فيتعذر على أصحاب الأراضى المسجلة فيها ، إخراج قيود يهمهم أمرها .

أما انسجام سجلات المالية ، مع السجلات العقارية ، فهو معدوم تماماً .

وقد حدث أن طالبنا أحد جباة المالية ، بضريبة عقارية تتعلق بخمس قطع من الأرض لم تعد فى حوزتنا . فاضطررنا إلى أن نقدم بياناً إلى مالية حلب ، نقول فيه ، إن قطعتى أرض ، من القطع الخمس ، أصبحتا طرقاً ، وإن الثلاث الباقية قد تم بيعها منذ أكثر من سنتين إلى أشخاص ذكرنا أسماءهم .

* * *

وبعد أن بحثنا ملياً مع الزعيم ، فى الإصلاحات التى يجب إدخالها على وزارة المالية ودوائرها ، طلب إلينا أن ندله على وزير ، غير السيد حسن جبارة ، الذى لم يعد يرتاح إليه . وقد جرى هذا الحديث فى أوائل شهر آب (أغسطس) ١٩٤٩

وقد أظهر رغبته ، فى إسناد الوزارة إلى السيد إدمون الحمصى ، الذى عين منذ مدة وجيزة وزيراً لسوريا لدى البلاط البريطانى . فبينا له أنه يستحسن أن يتركه يتابع رسالته ، التى باشر بها ، فوافق على ذلك .

وأخيراً كلفنا أن نفاتح بالأمر ، أحد الوزراء السابقين ، الذى سبق أن شغل منصب وزارة المالية . فقابلنا الوزير السابق ، فى صباح يوم الجمعة الواقع فى ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، فى بهو فندق أوريان بالاس . فقبل أن يدخل الوزارة ، بدلا من السيد حسن جبارة .

على أن الانقلاب الثانى ، حال دون تنفيذ هذه الخطوة .

الفصل السابع

الإصلاح القضائى

كان الزعيم يفكر ليلا ونهاراً فى إصلاح جميع أجهزة الحكومة ، لتغدو مثلا أعلى يحتذى به .

وفى إحدى مقابلاتنا إياه ، فى منتصف شهر تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، دار الحديث حول إصلاح الجهاز القضائى ، فطلب إلينا أن نوافيه ببعض الاقتراحات ، لطرحها على بساط البحث بمناسبة حضور الأستاذ الكبير معالى السنهورى باشا ، إلى دمشق ، تلبية لدعوة الحكومة السورية ، التى رغبت فى أن تستشيره فى مشروع الدستور السورى الجديد .

وفى ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، أرسلنا إلى الزعيم ، الكتاب الآتى :

صاحب الفخامة المشير حسنى الزعيم

رئيس الجمهورية السورية المعظم

سيدى الرئيس

« حينما تشرفت منذ أيام بمقابلة فخامتكم تطرق البحث إلى المحاكم والحكام ، فأبديت بعض المقترحات بهذا الشأن .

على أننى أعلم أن لا علاقة لى بوزارة العدل ، ولكننى أنتمى بحكم مهنتى إلى الأسرة القضائية ويهمنى أن يصبح القضاء معززاً مكرماً .

وعليه رأيت أن أنتهز فرصة وجود العلامة معالى السنهورى باشا بين ظهرانينا ، لأعرض عليه المقترحات المدونة فى المذكرة التى أربط طيًّا نسخة منها .

وقد تقرر أن نبحث فى هذه الاقتراحات غداً فى وزارة العدلية بحضور معالى الأمير مصطفى الشهابى وزير العدل وبحضور معالى السنهورى باشا .

أدامكم الله ذخراً للوطن . »

دمشق فى ٢٠ / ٧ / ١٩٤٩

وقد ربطنا بكتابنا المتقدم الذكر ، مذكرة مقتضبة دونّا فيها بعض النقاط الرئيسية وفى ما يلى نص المذكرة :

مقترحات

بشأن إصلاح الجهاز القضائى

١ ــ أسباب الشكوى

يشكو الأهلون من بطء سير القضاء ، فإن هناك بعض الدعاوى لا تزال قيد البحث والنظر منذ ١٠ و ١٥ و ٢٠ سنة .

ويتذمر القضاة بدورهم من ضآلة رواتبهم ، التى لم تعد تؤمن ضروريات حياتهم العادية . وعليه لا بد من إيجاد طريقة ، لإزالة شكوى الأهلين ، وتذمر القضاة .

٢ ــ المحاكم على درجتين

لا يجوز ، ونحن نعيش فى عصر اللاسلكى والطائرات ، أن يظل القضاء يسير ببطئه المعهود . وعليه لا بد من جعل التقاضى على درجتين فقط .

ومن المعلوم أن المحاكم هى اليوم على ثلاث درجات ، ولو كانت الدرجة الثالثة وهى محكمة التمييز ، تفصل نهائياً فى الخلاف لهان الأمر . ولكن هناك حق النقض وإعادة الدعوى إلى محكمة الأساس ، التى تصر مبدئياً على حكمها الأول ، فتعود الدعوى إلى محكمة التمييز ، التى تجتمع بهيئتها العامة ، وريثما يتم هذا الاجتماع تمر الأسابيع والشهور والسنون .

ومحكمة التمييز تنظر اليوم فى الدعاوى الصلحية ، وهى كثيرة العدد ، فتتكدس الملفات على المناضد ، وقد يتعذر البت فيها بالسرعة المنشودة .

والرأى عندنا أن تكون التشكيلات الجديدة على الأساس الآتى :

(ا) محاكم الصلح

تظل محاكم الصلح على حالتها الحاضرة على أن يلغى حق التمييز .

(ب) استئناف الدعاوى الصلحية

تستأنف الدعاوى الصلحية فى كل محافظة أمام حاكم فرد يحكم نهائياً فى الشكل والأساس .

(ج) المحاكم الابتدائية

تظل المحاكم الابتدائية من حقوقية وتجارية وجزائية على حالتها الحاضرة أى برياسة حاكم فرد .

(د) إلغاء استئناف الأحكام الابتدائية

يلغى استئناف الأحكام الابتدائية وتلغى جميع محاكم الاستئناف فى جميع المحافظات . وتشكل فى العاصمة محاكم استئناف وتمييز تنظر — بالشكل والأساس — فى الأحكام الابتدائية وتكون أحكامها نهائية .

وتدقق الأوراق دون مرافعة إلا إذا ارتأت المحكمة أن تستدعى المتنازعين وتستوضح منهم عن بعض النقاط .

(هـ) محاكم الجنايات

تظل محاكم الجنايات على حالتها الحاضرة وتكون أحكامها تابعة للاستئناف والتمييز أمام إحدى غرف محاكم الاستئناف والتمييز بدمشق .

(و) محاكم الاستئناف والتمييز

تشكل ثلاث محاكم استئناف وتمييز للنظر فى الدعاوى الحقوقية وثلاث محاكم أيضاً للنظر فى الدعاوى الجزائية ، على أن تكون مؤلفة من رئيس ومستشارين يمتازون بعلم غزير ونزاهة خالصة .

٣ — تسريح ثلث القضاة الحاليين

إذا قبلت الاقتراحات المدرجة أعلاه فلا بد من تسريح ثلث القضاة الحاليين فتبقى الفئة الصالحة منهم .

أما الوفر الناتج عن الرواتب من جراء التسريح ، فيضاف إلى رواتب القضاة الذين يبقون فى العمل ، وهكذا يرتفع مستوى القضاء العلمى والأدبى ، ويشعر كل قاض بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بعد أن تؤمن له الدولة عيشة مادية ، فيها شىء من السعة والرفاهية . »

دمشق فى ٢٠ تموز ١٩٤٩

* * *

وفى صباح اليوم التالى ، الواقع فى ٢١ تموز (يوليو) ١٩٤٩ ، عقد اجتماع فى وزارة العدل ، بحضور أديبنا الكبير الأمير مصطفى الشهابى وزير العدل ، والعلامة القدير فى الحقوق والفقه الدكتور السنهورى باشا .

وقد دار البحث فى القسم الأول من الاقتراحات التى قدمناها والمتعلقة بمحاكم الصلح . وبعد الدرس والمناقشة ، قرّ الرأى :

(ا) أن يحكم حاكم الصلح بصورة نهائية ، لغاية مائة ليرة سورية ، حسماً للمنازعات الصغيرة ، ولردع المتقاضين من اللجوء إلى الطعن بالحكم .

(ب) على أن يستأنف الحكم أمام محكمة استئنافية ، فى المنازعات التى تروح بين المائة ليرة والثلاثة آلاف ليرة بصورة نهائية .

(ج) أن تبقى الدعاوى العقارية ، التى ينظر بها حاكم الصلح، تابعة للتمييز نظراً لخطورتها .

وقد جاء اقتراحنا مطابقاً مبدئيًّا للأصول المتبعة أمام المحاكم الجزئية المصرية — التى تعادل محاكم الصلح فى سوريا — فإن أحكام تلك المحاكم الجزئية تستأنف ولا تميز .

وجرت المناقشة بعد ذلك ، على النقطة الآتية : هل تكون محكمة الاستئناف مؤلفة من ثلاثة قضاة أو من قاض واحد ، كما اقترحنا ذلك فى مذكرتنا ؟

وقد بينّا للعلامة السنهورى باشا أن التجارب علمتنا أن قاضياً قديراً واحداً أصلح من ثلاثة قضاة عاديين ، وأنه — عمليًّا — يدير المحكمة المكونة من ثلاثة قضاة قاض واحد ، يكون غالباً الرئيس أو أحد الأعضاء إذا كان الرئيس — كما يحدث أحياناً — أقل علماً وذكاء من أحد الأعضاء .

وتأييداً لكلامنا استشهدنا بالنظام القضائى الذى كان قائماً فى فلسطين قبل إلغاء الانتداب ، فإن المحاكم الابتدائية كانت تؤلف من رئيس وعضو واحد ، الأمر الذى يستلفت نظر رجال القانون غير الواقفين على ذاك النظام . والحكمة فى ذلك ، أنه إذا اتفق الرئيس والعضو على الحلول اللازمة ، فلا ضرورة للعضو الثالث الذى يصبح فضوليًّا . أما إذا اختلف الرئيس والعضو الجالس بقربه فيكلف عضو آخر للجلوس على منضدة الحكم . فإما أن يشاطر الرئيس رأيه وإما أن يأخذ برأى العضو الآخر وفى كلتا الحالتين تحصل الأكثرية اللازمة .

وقد بينّا أيضاً ، أنه لا بأس من تشكيل محكمة استئنافية من قاض واحد، ما دامت صلاحيته لا تتجاوز الثلاثة آلاف ليرة سورية ، وهو مبلغ ليس بجسيم ، ولأنه يتعذر فى كثير من الأحيان ، تشكيل المحكمة من ثلاثة قضاة ، لما يطرأ على كل منهم ، من مفاجآت ناشئة عن مرض أو تغيب أو إجازة .

وقد ارفضّ الاجتماع ، دون الاتفاق على كيفية تشكيل المحكمة الاستئنافية

التى ستنظر بالأحكام الصلحية ، على أن يستأنف البحث فى هذا الموضوع فى جلسة أخرى .

على أن الجلسة الأخرى لم تعقد ، بسبب انهماك السنهورى باشا فى درس مشروع الدستور الجديد ، ولأن الانقلاب الثانى اجتاح حكومة الزعيم .

الفصل الثامن

تمثيل سوريا لدى دولة الفاتيكان

بعد أن انتخب الزعيم رئيساً للجمهورية قلنا له يوماً : ألا تفكرون فى تمثيل سوريا لدى الفاتيكان ، ولا سيما أن لمصر وللبنان ممثلين رسميين فى عاصمة الكثلكة .

وقد بينا له أن قداسة البابا يحكم أدبيًّا سبعمائة مليون كاثوليكى ، منتشرين فى مشارق الأرض ومغاربها .

فقال الزعيم : كنت أفكر فى هذا الأمر الذى هو على جانب عظيم من الأهمية الروحية .

ثم طلب إلينا أن نتصل بنيافة السفير البابوى المنتدب لدى الجمهورية اللبنانية . وكان يومئذ السيد مارينا .

* * *

قبل سنة ١٨٧٠ ، كان البابا يرأس دولة ذات سيادة زمنية .

وقد امتدّت هذه السيادة ، من القرون الوسطى إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وشملت مدناً كثيرة فى الأراضى الفرنسية والإيطالية . على أن الدولة البابوية ما لبثت أن تلاشت رويداً رويداً على مرّ الزمن .

ولما رغبت إيطاليا فى سنة ١٨٧٠ ، فى توحيد الدويلات التى كانت تتألف منها ، احتلت مدينة روما وجعلتها عاصمة البلاد الموحدة . فاضطر البابا إلى أن ينزوى فى قصور الفاتيكان . وقد تم هذا الحدث التاريخى فى شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٧٠ ، على عهد البابا بيوس التاسع .

ولما تسنم البابا ليون الثالث عشر السدة البابوية ظل طول مدة توليته – التى دامت خمساً وعشرين سنة ، أى منذ ١٨٧٨ إلى ١٩٠٣ – سجيناً فى الفاتيكان .

كان البابا ليون الثالث عشر على جانب عظيم من الحكمة والذكاء . فأصدر بيانات كثيرة ، أحدثت دوياً كبيراً فى أرجاء العالم ، حدد فيها واجبات الحاكم والمحكوم ، وندد بالمبادئ الاشتراكية التى ترمى إلى قلب النظم الاجتماعية ، وبين الأسس التى ينبغى أن تبنى عليها الحياة الاجتماعية. وبفضل ما ظهر من حنكته وقدرته ، أصبح مرجعاً للخلافات الدولية ، وصارت أحكامه نافذة محترمة .

ولما توفى البابا ليون الثالث عشر ، خلفه البابا بيوس العاشر ، فشرع يطالب بما هضم من حقوق الفاتيكان .

ولما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى ، التجأت الدول المحاربة وغير المحاربة إلى الفاتيكان ، تطلب وساطته . وكان البابا بيندكتوس الخامس عشر ، الذى خلف البابا بيوس العاشر يستعيد النفوذ الأدبى ، الذى كانت إيطاليا تسعى دائماً إلى تخفيف وطأته .

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وتسلم موسولينى زمام الحكم فى إيطاليا ، شعرت الحكومة الإيطالية بضرورة تحسين العلاقات الجافة المستعصية ، بين الفاتيكان وإيطاليا .

وكانت النتيجة أن عقدت بين الطرفين معاهدة لاتران بتاريخ ١١ شباط (فبراير) ١٩٣٩ وقد تم ذلك على عهد البابا بيوس الحادى عشر، ووقّع موسولينى المعاهدة باسم إيطاليا .

وبموجب المعاهدة المذكورة ، أصبح الفاتيكان دولة مستقلة، وهى أصغر دولة فى العالم لأن مساحتها لا تتجاوز الخمسمائة ألف متر مربع تشتمل على كنيسة القديس بطرس وقصر الفاتيكان والمتحف وحدائق الفاتيكان .

أما عدد سكانها فيبلغ ألف نسمة على الأكثر .

وكانت الحكومة الإيطالية قد أقرت فى سنة ١٨٧١، بعد أن استولت على روما، قانوناً ضمنت بموجبه حرية الفاتيكان، وتعهدت أن لا تتدخل فى شؤون البابا الروحية ، ولا فى أمور التمثيل الدولية ، ولا فى الانتخابات الدينية، ولا فى المكاتبات البريدية والبرقية ، وأن لا تتجاوز الحدود الداخلية فى ملكية الفاتيكان .

وقد أيدت معاهدة لاتران هذه الامتيازات وزادت عليها امتيازات أخرى وهى : الاستقلال الذاتى التام وجنسية البابوية وتعيين سفراء لدى الحكومة الإيطالية ، ولدى أية حكومة أخرى ، وقبول سفراء لدى دولة الفاتيكان وسك عملة خصوصية وطوابع بريدية وإنشاء دائرة برق وبريد مستقلة وتشييد محطة خصوصية على الخطوط الحديدية ترمز إلى اسثقلال المواصلات مع العالم الخارجى .

تلك هى حالة الفاتيكان فى الماضى والحاضر، أوجزناها فى هذه السطور القليلة .

* * *

وفى أوائل شهر آب (أغسطس) ١٩٤٩ ذهبنا إلى بيروت وتشرفنا بمقابلة نيافة السفير البابوى السيد مارينا ، ولم يكن نعرفه من قبل ، فألفيناه رجلا متزناً وواقفاً على جميع مشاكل هذه البلاد من دينية وزمنية . والسيد مارينا إيطالى الجنسية، والمأثور عن الساسة الإيطاليين أنهم مشهورون بسلاسة حديثهم ورصانه تفكيرهم .

وبعد المجاملات التقليدية ، تطرقنا إلى البحث فى المهمة التى انتدبنا من أجلها ، وسألناه هل يستحسن إنشاء علاقات سياسية بين دولة الفاتيكان والجمهورية السورية .

فابتسم ابتسامة ناعمة وقال : أستحسن هذه الفكرة كل الاستحسان ،

ولكن ما هى وضعية سوريا من الناحيتين الداخلية والخارجية ؟

فشرعنا نشرح له تلك الوضعية وكانت خلاصة حديثنا :

من الناحية الداخلية

أولا : إن الانقلاب الذى أجراه الزعيم جاء سليما من كل عنف لم ترق فيه نقطة دم واحدة .

ثانياً : إن الأهلين قبلوا بهذا الانقلاب ورحبوا به كل الترحيب .

ثالثاً : إن البلاد السورية أيدت رسميًّا هذا الانقلاب بانتخابها الزعيم رئيساً للجمهورية بأكثرية ساحقة .

رابعاً : إن حكومة الزعيم أصبحت شرعية من الناحية الداخلية .

من الناحية الخارجية

أولا : إن الحكومات الأجنبية الممثلة لدى الجمهورية السورية اعترفت بالانقلاب الذى حدث اعترافاً فعليًّا يعبر عنه فى القانون الدولى بكلمة : « reconnaissance de fait, de facto ».

ثانياً : يؤيد هذا الاعتراف استئناف العلاقات السياسية بين الممثلين الأجانب فى سوريا وبين رجال العهد الجديد .

ثالثاً : بعد أن انتخب الزعيم رئيساً للجمهورية السورية ، اعترفت الحكومات بالعهد الجديد ، اعترافاً رسميًّا يعبر عنه فى القانون الدولى بكلمة : « reconnaissance de droit, de jure » .

رابعاً : إن حكومة الزعيم أصبحت بعد ذلك معترفاً بها رسميًّا من الناحية الدولية .

* * *

وبعد أن أدلينا بهذه البيانات ، اقتنع نيافة السفير البابوى بوجهة نظرنا ،

وقبل أن يزور دمشق ليتعرف بالزعيم ويباحثه بشأن إنشاء علاقات سياسية بين الفاتيكان وسوريا .

وقد أطلعنا الزعيم على نتيجة زيارتنا فارتاح لها وشرع يفكر فى إيجاد شخص يمكن الاعتماد عليه لتمثيل سوريا لدى قداسة البابا .

وقد قال لنا فى هذه المناسبة : هناك شخصان من حلب وشخص من دمشق – وقد ذكر أسماءهم – يرشحون لهذا المنصب الرفيع ، ولكن الثلاثة غير جديرين به .

وأردف قائلا : إن فى سوريا لسوء الحظ ، قحطاً فى الرجال ومن الصعب إيجاد فئة صالحة تبيض الوجه من الناحيتين الأخلاقية والثقافية .

* * *

أما زيارة نيافة السفير البابوى السيد مارينا فقد ضرب لها موعداً فى الأسبوع الممتد بين ٢٥ و ٣١ آب (أغسطس) .

ولكن الانقلاب الثانى حال دون متابعة تلك الاتصالات .

ولا ندرى لماذا لم تفكر الحكومات التى انبثقت عن الانقلاب الثانى والثالث فى إنشاء علاقات سياسية بين الفاتيكان وسوريا .

وليس من يجهل ما للفاتيكان اليوم فى العالم أجمع من تأثير معنوى ونفوذ أدبى .

الفصل التاسع

ليلة ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩

هل كان الزعيم حسنى الزعيم يعلم ما كانت تخبئه له ليلة ١٤ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ؟

لقد كان يشعر ، أن حياته مهددة بالخطر ، فاحتاط للأمر ، وأقام حوله سياجاً من الرجال ، كانوا يرافقونه ليلا ونهاراً ، أينما ذهب ، وأينما حل .

ولقد سمعناه مراراً يقول لنا ما نصه حرفياً : « إن دمى على كفى ، فلا أخشى الموت ، إذا كان فى موتى مصلحة الوطن . »

وكان يتوقع أن تلقى عليه قنبلة ، أو أن تصوب إلى صدره رصاصة ، ترديه قتيلا . على أنه لم يكن يخطر بباله ، أن يكون حتفه بيد رفقائه ، الذين ناضلوا معه السنوات الطوال ، والذين اشتركوا معه فى انقلاب ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٩

* * *

حدث الانقلاب الثانى فى الساعات الأولى من يوم الأحد المصادف ١٤ آب (أغسطس) ولم تشعر به دمشق ، إلا فى صباح ذاك اليوم ، حينما أعلنت المحطة اللاسلكية الخبر ، فى أولى إذاعتها التى استمرت فترة غير قصيرة .

ولم نقف على الحادث ، إلا فى الساعة السابعة من صباح اليوم المذكور ، حين جاءنا الشرطى الملحق بوزارتنا ، وشرع يقرع باب غرفتنا ، فى فندق أوريان بالاس ، ولم يكن من عادته أن يحضر فى تلك الساعة .

ولما فتحنا الباب ، وسألناه عن سبب حضوره المبكر ، قال لنا ، والاضطراب باد على محياه : لقد حدث انقلاب ، يا سيدى .

فقلنا له فوراً : أفى لبنان جرى الانقلاب ؟

قال : لا ، هنا ، فى دمشق . ويقال إن الزعيم ومحسنا البرازى قد اعتقلا وأرسلا إلى سجن المزة .

وما لبثنا أن ضغطنا على زر المذياع ، وإذا بالمحطة اللاسلكية تعلن أن الزعيم ومحسناً البرازى أوقفا ، وأنهما مثلا أمام مجلس عرفى ، حكم عليهما بالإعدام ، وأن الحكم نفذ فيهما رمياً بالرصاص فوراً .

فلم نكن لنصدق ما سمعناه . . . . .

* * *

وظللنا طيلة يوم الأحد ، قابعين فى غرفتنا بالنزل ونحن نتتبع تطورات الأحوال ، من الأخبار التى كانت تذيعها المحطة اللاسلكية فى دمشق .

ولما أعلنت الإذاعة فى صباح يوم الاثنين الواقع فى ١٥ آب (أغسطس) أن وزارة جديدة شكلت وتسلمت مقدرات البلاد ، رأينا أن نغادر العاصمة السورية . قاصدين لبنان طلباً للاستجمام والراحة .

ويشهد الله ، أنه فى مدة الأشهر الأربعة ، التى قضيناها فى دمشق ، لم نعرف سوى طريقين : الأول هو الطريق الممتد من نزل أوريان بالاس إلى وزارة الأشغال ، والثانى هو الطريق الممتد من الوزارة إلى النزل المذكور .

أما أيام العطلة والراحة ، فكنا نقضيها فى غرفتنا ، مكبين على دراسة الملفات الكثيرة والمتنوعة التى كانت تنتظر منذ شهور وسنين ، حلا من الحلول .

وفى اعتقادنا ، أننا لم نترك فى وزارة الأشغال ، قضية مزمنة أو حديثة ، إلا وجدنا لها مخرجاً ، استوحيناه من المبادئ القانونية المرعية الإجراء ، ومن أعماق ضميرنا الذى اعتاد أن ينظر إلى الأمور نظرة مجردة عن كل مأرب وغاية .

* * *

وكنا نود أن نبحث عن الأسباب الداخلية والخارجية ، التى أودت بحياة الزعيم ، وبحياة رئيس وزارته .

على أن التاريخ لا يكتب ، إلا بعد مرور الأيام والشهور والسنين .

* * *

ولا ريب أن المؤرخين الذين سيدوّنون فى المستقبل ، صفحات الانقلابين الأول والثانى ، سيخوضون فى الأسباب المعلومة ، والتى لم تعرف حتى الآن ، تلك الأسباب التى هزت البلاد السورية هزتين عنيفتين .

الفصل العاشر

الدولة المثلى

رغب الزعيم فى أن يجعل سوريا دولة مثلى ، فلم يسعفه الزمن . وكان يشعر فى أعماق نفسه ، بأن حياته على وشك الزوال . وقد قال لصديقنا الحبر الجليل صاحب السيادة إيسدوروس فتال ، مطران طائفة الروم الكاثوليك بحلب ، الذى زاره فى صباح السبت ، الواقع فى ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، وكان آخر أيام الزعيم فى سجل الحياة : ادع لى بأن أعيش خمس سنوات لأجعل ، سوريا كسويسرا ، رقياً وازدهاراً .

ثم أردف الزعيم قائلا : إذا شاءت الأقدار أن أنتقل إلى العالم الآخر ، قبل أن أتم رسالتى. فإنهناك شخصاً عزيزاً علىّ ، سوف يقوم بإتمامها ، وهو الزعيم فوزى سلو .

فقال له سيادة المطران فتال : كلنا ندعو لك بطول العمر ، وكامل التوفيق .

ولا شك أن الحركة الإصلاحية التى بشر بها الزعيم ، على أثر الانقلاب الذى قام به ، قوبلت بالفرح والابتهاج ، فى جميع الأوساط الاجتماعية ، التى سئمت الأساليب القديمة . والوعود الخلابة ، منذ أن انسلخت البلاد السورية ، عن المملكة العثمانية .

وإننا نذكر أنه خلال الشهرين الأولين ، من الانقلاب الأول ، كانت الجماهير فى دمشق ، تصفق وتهلل ، كلما شاهدت الزعيم فى طريقها .

وليس أصدق ، من الشعور المنبعث من صدور الجماهير ، حينما تتفجر بملء إرادتها ، دون ضغط ولا إكراه .

ومما لا ريب فيه ، أن عهد الزعيم أعاد هيبة الحكم إلى قلوب المحكومين ، ولا سيما أنه قد دشن هذا العهد بتنفيذ أحكام الإعدام، التى سبق أن أصدرتها المحاكم فى جميع المحافظات ، على فئة من الأشرار والمجرمين .

وليس أدلّ على توطيد الأمن وطمأنينة الشعب ، من نشر العدالة ، ودعمها بالحزم والعزم .

وبفضل ذلك ، ساد الأمن فى طول البلاد وعرضها ، وأحجم الناس عن الاعتداء ، وقلّ عدد المجرمين ، وقبع المعربدون والسكيرون فى عقر دورهم ، وأقفرت أروقة المحاكم ، لقلة المخاصمات والمنازعات .

* * *

عمد الكاتب الكبير جوستاف لوبون ، إلى تحليل طباع الجماهير ، فقال : إنها تهوى القوة والسيطرة ، وتعشق الرجال الذين يسيرونها .

وليس أدل على صحة هذه النظرية ، من سيطرة هتلر على الشعب الألمانى ، المثقف الراقى ، الذى كاد يرفعه إلى مصاف الآلهة .

لقد اندفعت إيطاليا ، فى عهد موسولينى ، فى التيار نفسه فأصبحت لاتؤمن إلا بزعيمها ، الذى جعل إيطاليا بلداً ساد فيه النظام والعدل ، فى حين كانت تتخبط قبله ، فى أمواج من الاضطراب والفوضى .

ويلوح لمن يتتبع التطور الاجتماعى ، أن كل شعب من شعوب الأرض ، فى الشرق والغرب ، يطلب اليوم رجلا ، يقوده إلى الأمام ، ويضمن له نصيبه من الراحة وهدوء البال .

وإذا كان الشرق أحوج من الغرب ، إلى تلك الفئة الممتازة من الرجال ، فإن الغرب نفسه ، يبحث اليوم عن هؤلاء الرجال ، لا بل عن رجل واحد ، يحمى ربوعه ، ويصون مدنيته .

وفى هذه الآونة المضطربة ، التى تحسب لها الدول الأوربية ألف حساب ، أرسل السياسى الكبير ، الأستاذ بول هنرى سباك ، رئيس الوزارة البلجيكية السابق ، والرئيس الحالى للجمعية الاستشارية الأوربية ، نداء كان له صداه البعيد فى المحافل السياسية العليا ، وعنوان النداء : « الغرب ينتظر رجلا . . . . »

وقد نشرت هذا النداء ، جريدة « لوموند » الأسبوعية ، فى عددها ٩٣ ، الصادر بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ١٩٥٠ . وإننا نقتطف منه الفقرة الآتية ، التى حرصنا على نقلها فى لغتها الأصلية قبل أن نعمد إلى تعريبها :

L'Occident attend un homme

« Ce qu'il nous faudrait c'est quelqu'un. Quelqu'un de premier ordre de grande expérience, de grande autorité, de grand rayonnement, de grande énergie. Quelqu'un qui prenne en main l'exécution militaire du pacte de l'Atlantique et qui soit personnellement responsable. Si nous n'étions pas si timorés, si effrayés par tout ce qui est nouveau et quelque peu révolutionnaire, je n'hésiterais pas à dire que la coalition atlantique a besoin d'un ministre commun de la défense, qui serait, par l'intermédiaire des ministres de chaque pays, responsable aussi bien devant le Congrès américain que devant la Chambre des Communes ou devant n'importe quel autre Parlement.

Qu'il vienne, et qu'il vienne vite, le civil ou le militaire, et peu importe sa nationalité, qui secouera toutes les paperasses, qui bousculera tous les comités, qui réveillera tous les peuples, et galvanisera tous les gouvernements... Qu'il vienne vite l'homme dont on a besoin, que l'on attend, et qui assurera la défense de l'Occident... Encore une fois; il n'est pas trop tard mais il est temps... »

Paul-Henri SPAAK

وهذه ترجمة تلك القطعة الرائعة :

« إننا نحتاج إلى شخص من الطراز الأول ، ذى خبرة واسعة ، وسلطة قوية ، ونفوذ عال ، وحزم كبير . نحن بحاجة إلى رجل يقوم بتنفيذ المهمة العسكرية ، الناشئة عن الحلف الأطلسى ، على أن يكون مسؤولا شخصياً . ولو لم نخشَ كل تجدد وكل ابتكار ، لطلبنا أن يكون للحلف الأطلسى

وزير عام للدفاع ، يصبح مسؤولا بواسطة وزراء كل دولة ، أمام المجلس العمومى الأميركى ، أو أمام المجلس العمومى البريطانى ، أو أمام أى مجلس نيابى آخر .

فليأت هذا الرجل ، وليأت حالا ، سواء أكان مدنياً أم عسكرياً ، ومهما كانت جنسيته ، ليقضى على تلك الأوراق المتراكمة ويبعد تلك اللجان المتعددة ، ويوقظ الشعوب النائمة ، ويبعث دماً جديداً فى جميع الحكومات القائمة . . . .

فليأت حالا هذا الرجل ، الذى نحن بحاجة ماسة إليه ، والذى نحن بانتظاره ، ليدافع عن أوربا . إن الوقت لم يفت بعد ، ولكنه قد حان . »

فهل من نداء أبلغ من هذا النداء ؟ . . . .

* * *

إن الشرق أيضاً ، هو بحاجة إلى رجل ينهض به نهضة جبارة ، ويبعد عنه غوائل الزمان ، ويوفر له رغد العيش وهناءة الحياة .

فهل من سميع أو من مجيب ؟

* * *

والدولة المثلى التى أراد الزعيم أن ينشئها ، لا تقوم بقيام حزب يوزع المغانم على الأنصار والمؤيدين ، وينصب الإخوان والخلان فى وظائف الدولة ، ويقصى الخصوم عن إدارة الشؤون العامة .

إن الدولة المثلى تشيد على أسس متينة منيعة ، وإلا انهارت على أصحابها . . . .

وقد وصف هذه الأسس المتينة جمهرة من المفكرين والأدباء ، فى كل عصر ومصر .

فقد كتب الأديب القدير ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، بهذا الصدد مطولا ، وبحث عن الاستقامة السياسية ، ومما قاله : « الاستقامة السياسية

هى التزام المشتغل بالسياسة ، جادة الصدق والنزاهة ، والخلق القويم ، فى حياته العامة ، وفى حياته الخاصة . »

وقال أيضاً :

« كثيرون من الناس يظنون ، أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة ، يحسن به أن يبتعد عن السياسة وهذا وهم سرى إلينا مما نراه أحياناً من التواء السياسة عندنا .

الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة ، وعلى من يشتغل بالسياسة ، سواء كان مستقلا أم تحت لواء حزب من الأحزاب ، أن يكون ذا مبادئ عامة ، يعتنقها ويعمل على تحقيقها ، ويصدر عنها فى أعماله وتصرفاته ، لا أن يكون هدفه الوحيد ، الوصول إلى مركز ممتاز فى المجتمع .

إن الاستقامة السياسية ، هى المذهب السياسى الأول ، لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهى الشرط الأساسى ، لتكون سياستنا ، سياسة ناجحة مثمرة فى تقدم البلاد واستقامة شؤونها العامة . »

* * *

ومنذ قرن كامل ، أعلن المبادئ نفسها ، الأديب الفرنسى الشهير لامارتين ، الذى اشتغل بالسياسة ردحاً من الزمن ، والذى كان فى سنة ١٨٤٨ ، وزيراً للخارجية الفرنسية ، فقد قال فى خطاب رنان ، ألقاه أمام المجلس النيابى :

« إننا نطالب بجميع الحريات الناشئة عن طبيعة الإنسان ، أى حرية المعتقد ، وحرية الاجتماع ، وحرية المهنة والعمل ، وحرية التعليم ، وحرية الصحافة ، وحرية العبيد السود ، أسوة بحرية البيض . . . . »

ثم تطرق إلى البحث فى مغزى السياسة فقال :

« ليست السياسة فنًّا فحسب ، وليست علماً فقط ، بل هى أكثر من فن ، وأكثر من علم ، إنها فضيلة . وهذه الفضيلة تتجلى فى حب عظيم

للوطن الذى ننتمى إليه ، وللإنسانية التى نحن شطر منها . وهذه الفضيلة نفسها تتطلب إخلاصاً للبلاد ، يقرب من الاستشهاد ، وحبًّا للجنس البشرى الذى نكتفى بأن نمر به مروراً ، والذى لا بد من أن نهتم به ، تهيئة للأجيال المقبلة وللسلالات التى لم تبصر النور بعد . . . »

ويحسن بنا ، أن ننقل تلك النبذة بأصلها الفرنسى البليغ .

« Nous réclamons toutes les libertés dérivant de la nature humaine: liberté de la conscience, liberté de l'association, liberté de la profession et du travail, liberté de l'enseignement, liberté de la presse, la liberté pour le noir comme pour le blanc.

La politique n'est pas seulement un art. La politique n'est pas seulement une science. C'est plus qu'un art, c'est plus qu'une science : c'est une vertu. C'est une vertu, car c'est un immense amour de notre patrie et de l'humanité. C'est une vertu, car c'est un dévouement jusqu'au martyre pour le pays, pour l'espèce humaine au milieu de laquelle nous ne faisons que passer, mais à laquelle nous nous intéressons dans les siècles à venir et dans les générations qui ne sont pas encore nées. »

ويجدر بالذين وقفوا حياتهم على الاشتغال بالسياسة أن يعلموا ، أن هناك استقامة سياسية ، كما وصفها المفكر الكبير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى . وأن السياسة ليست غواية ، ولكنها فضيلة ، كما قال الأديب الفرنسى الكبير لامارتين .

* * *

قلنا إن الزعيم كان يهدف إلى جعل سوريا دولة مثلى .

وكان يعتقد أن الإصلاح الأساسى ، هو فى إزالة الفوارق الدينية المختلفة ، المنتشرة فى طول البلاد وعرضها . وكانت نظريته مطابقة لنظرية كبار المصلحين الشرقيين الذين نادوا ولا يزالون ينادون ، بأن الدين لله وحده .

كان زعيم الهند الأكبر غاندى يرى الأديان جميعاً سواء . ومن أقواله المأثورة الخالدة الحكمة البليغة الآتية :

« إننى أحب المسلم كما أحب الهندوكى سواء بسواء ، وفى قلبى نحوهما إحساس واحد ، وشعور متماثل ، ولو استطعت أن أكشف للناس عنه لتبينوا أنه واحد غير مختلف الأجزاء ، ولامتعدد النواحى ، جزء منه لهندوكى وآخر لمسلم ، وثالث لأحدٍ سواهما ، ورابع لخلق آخرين . . . . »

وقد كتب الأديب الهندى الكبير الأستاذ آصف فيضى عن نظرية غاندى فى الأديان فقال : « لقد كان غاندى مسيحياً أفضل من خلق كثير من المسيحيين ، ومسلماً أحسن إسلاماً من عدد كبير من المسلمين ، وهندوكياً أفضل من هندوكيين كثيرين . وكان له دينه ، وطريقته فى العبادة وديدنه ، وهو مزيج من أسمى ما فى الديانات الكبرى وهى المسيحية والإسلام والهندوكية والبوذية والزردشتية » .

وكتب الأديب المصرى الكبير الدكتور أحمد أمين بك ما نصه حرفياً :

« إن العقل الضيق وحده ، هو الذى جعل فروقاً بين الشرق والغرب ، وبين المسلمين والمسيحيين والصهيونيين . وإن الناس لو عقلوا لرأوا أن الدين لله وحده . . . . لا يصح بحال أن يفرق بين أتباعه . »

وكان فى نية الزعيم ، أن يقضى على هذه الذهنية ، وأن يبدل وضعية سجلات النفوس وأوراق الهوية ، بحيث لا تذكر فيها ديانة صاحبها ، بل يكتفى أن تسجل جنسيته السورية فقط .

وكانت كلمته المأثورة أن هذا العهد هو عهد الكفايات دون تفريق ولا تمييز . وحصل أن قابل الزعيم ، الأستاذ فوزى البريدى صاحب جريدة « الإصلاح » التى تصدر فى نيويورك باللغة العربية ، وطلب إليه أن يعين صديقاً له فى مركز سام . فاعتذر الزعيم لعدم أهلية الصديق الموصى به .

ولما عاد الأستاذ البريدى إلى أميركا ، وكان قد حدث الانقلاب الثانى ، نشر فى جريدته الإصلاح سلسلة من المقالات عن الزعيم . وقد جاء فى المقال الرابع الصادر فى العدد ١١٧ بتاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ النبذة الآتية :

« دعانى الزعيم قبل مصرعه بيوم واحد ، إلى شهود حفلة راقصة أقيمت فى "بلودان" تحت رعايته ، رصد ريعها للهلال الأحمر. وكانت قاعة النزل بما فيها من أثاث وزينة ، لا تقل عن أجمل قاعة فى نزل "والدرف أستوريا" وكانت الشابات السوريات السافرات مرتديات بالحلل التى تتطلبها مثل تلك الحفلة لا تقل إتقاناً وجمالا عن الحلل التى تزدان بها النساء الأميركيات المثريات أو أية جماعة من أرقى طبقات الأمم الأوربية . فمنظر كهذا يسنده حسنى الزعيم ويوصله بفترة قصيرة من الزمن إلى هذا الحد من الكمال والجمال إنما هو برهان على أن "التمدن الخارجى" كان بلغ منتهى الإبداع . وهذا مما يدعو إلى التفاؤل بالبلوغ إلى "التمدن الحقيقى" الذى يجب أن تنشده أية أمة كانت، لأن:

ليس الجمال بأثوابٍ تزيننا   إن الجمال جمال العلم والأدب

وهذا ما كان حسنى الزعيم يسعى إلى تحقيقه بخطوات جبارة سريعة صارت دون شك السبب فى القضاء عليه . »

ثم قال الأستاذ البريدى : « أذكر أنى فى مقابلتى الأخيرة له رجوته بصديق كنت أسعى له فى الحصول على منصب سام فأجابنى : أوصنى برجل كقسطنطين زريق الذى نحن بحاجة إلى أمثاله وأمثال فتح الله الصقال وجورج عزيز وغيرهم من الذين أسندت إليهم مراكز كبيرة ، أبق لك شاكراً لأنك تسند خطتى ، وتعضدنى فى مهمتى الإصلاحية ، التى أنوى تحقيقها . أما هذا الذى تشير إليه ، فأنا على استعداد لخدمته شخصياً ، ولكن غير مرتاح إلى تقليده هذا المنصب لأنه غير أهل له . . . . »

* * *

وكان الزعيم أول من اعترف للمرأة السورية بحقوقها السياسية . فقد جاء فى المادة ٣٥ من مشروع الدستور الذى أعدته حكومة الزعيم ما نصه حرفياً :

« المادة ٣٥ — الناخبون هم جميع السوريين المقيدين فى سجلات الأحوال

المدنية ، رجالا كانوا أم نساء . إذا أتموا العشرين من عمرهم وكانوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية ، ويعين قانون الانتخاب الشروط الواجب توافرها فى الناخبين ، وكذلك الشروط الواجب توفرها فى الناخبات . »

فتكون سوريا إذن ، البلد العربى الأول ، الذى اعترف بحقوق المرأة ، فى حين أن البلاد العربية الأخرى – وفى مقدمتها مصر – لا تزال ترفض الاعتراف بهذا الحق للمرأة .

ولا عجب إذا حزنت الطبقة الراقية من النساء السوريات ، حزناً كبيراً على مصرع الزعيم ، وندبت حظه وحظها . . . .

ولا ريب أن هذه الخطوة الإصلاحية ، التى تمشت عليها الحكومات المنبثقة عن الانقلابين الثانى والثالث ، تعتبر ، تطوراً اجتماعياً عظيما ، يعود فضله إلى الزعيم حسنى الزعيم وحده .

* * *

ومن مشاريع الزعيم الإصلاحية ، إبدال الأزياء المختلفة الأشكال ، بزى واحد ، على النسق الأوربى ، وعلى غرار ما فعله مصطفى كمال .

وقد قال لنا يوماً ، وكان الابتهاج طافحاً على محياه : « ما قولك فى أهل بلدك ، الذين يلبسون العقال والسروال ، ويلتفون بالزنّار المزركش المقصب ويحملون على أكتافهم المشالح والعباءات . . . . ألا تشعر أن هذه الألبسة تشبه ألبسة المساخر . وما رأيك إذا جعلنا الجميع يرتدون لباساً واحداً ، ابتداء من السنة القادمة ؟ »

فقلنا له ، نعمت الفكرة ، ونعم الإصلاح . . .

* * *

وكان الزعيم طيب القلب ، رقيق الإحساس ، يشفق على الفقراء والبائسين .

فقد جاءته يوماً امرأة من اللاذقية تشكو سوء حالتها ، وتقول إن زوجها – وهو من موظفى الأشغال العامة – قد توفى فى حادث سيارة ، فى أثناء قيامه

بالوظيفة وترك لها ستة أولاد ليس لهم قريب ولا معين . وكان مجلس الوزراء قرر إعطاءها مساعدة قدرها ثلاثة آلاف ليرة سورية ، علاوة على الراتب التقاعدى الضئيل ، وبعد أن نقدها الزعيم مائة ليرة سورية من جيبه الخاص ، كلفها أن تقابلنا . ولما اطلعنا على حالتها اقترحنا على مجلس الوزراء أن يجعل المساعدة عشرة آلاف ليرة سورية بدلا من الثلاثة آلاف .

وكانت مشادة عنيفة فى مجلس الوزراء . وأخيراً تمكنا بمساعدة الزعيم ، من إعطاء تلك المرأة التعسة ستة آلاف ليرة سورية .

* * *

وإننا نذكر أن آخر مقابلة لنا مع الزعيم ، كانت فى صباح يوم السبت الواقع فى ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، حين استدعانا هاتفياً ، قبيل الساعة السابعة .

ولما قصدنا القصر الجمهورى ، بادرنا بقوله : أرغب فى أن ألفت نظرك إلى المطار اللبنانى الجديد « خلدة » ، الذى سيقضى على مطار المزة بتجهيزاته الفنية الحديثة . وإننى أرجو منك ، أن تهتم بمطار المزة اهتماماً كبيراً ، وأن لا تبخل فى النفقات ، فأنت مفوض فى أن تنفق فى هذا السبيل مليون ليرة سورية ، أو مليونين أو خمسة أو عشرة ملايين ليرة سورية لتحسينه وجعله مطاراً عالمياً .

ثم تحدثنا عن الرحلة إلى حلب لتدشين الحجر الأول من خزان ماء الفرات والحجر الأول من قصر العدل ، والحجر الأول من مستوصف الهلال الأحمر السورى . وتم الاتفاق على أن نقوم بهذه الرحلة ، فى خلال الأسبوع الممتد بين ١٥ و ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩

* * *

وكان الحديث يدور بيننا فى بهو الطبقة الثانية من ذلك القصر ، وكان الزعيم يروح ويجىء وبيده سبحة من الكهرمان الأصفر الثمين ، أهداها إليه

صديقه وصديقنا السيد جورج معتوق .

وقد لاحظنا ، أن الزعيم كان مضطرب الأفكار ، غير ميال لنثر النكات ، التى تعودنا أن نسمعها منه . وفجأة التفت إلينا وقال : أشعر أنك وزميلك نورى الأبيش تقدران وحدكما معنى الرسالة التى أعمل على تأديتها ولا أقول ذلك ، لأن نورى بك قدم للجيش إعانة قدرها خمسة عشر ألف ليرة سورية ، ولأنك دفعت أنت أيضاً ثلاثة آلاف ليرة سورية ، هبة خالصة للجيش ، بل لأننى أحس وأرى أن رائدكما هو المصلحة العليا لهذه البلاد .

فشكرنا له حسن ظنه بنا ، وقلنا : إن عبء الحكم ثقيل ، وإن الرأس كثير الأوجاع ، كما يقولون .

وكأن الزعيم كان يشعر فى أعماق نفسه ، بأن ساعته الأخيرة على وشك أن تدق . . . .

* * *

ولما كان الحظ لم يسعد المرحوم حسنى الزعيم ، بتشييد الدولة المثلى ، التى كان يحلم بها ، فعلى الذين آلوا على أنفسهم ، أن يؤدوا الرسالة ، التى بشر بها — وفى مقدمتهم الصديق الكريم العقيد أديب الشيشكلى — أن يتمموها على الوجه الأتم الأكمل .

وإننا ندعو لهم بالتوفيق ، كما سبق أن دعونا للمرحوم حسنى الزعيم ، فى مقالنا الذى نشرناه ، فى العدد الصادر من مجلتنا « الكلمة » عن نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ونطلب إليه عزّ وجلّ ، أن يأخذ بأيديهم ، ويوفق مساعيهم ، وأن يجعل هذه البلاد العزيزة ، أسعد البلاد وأكثرها رقياً وازدهاراً .

الفصل الحادي عشر

خلاصة أعمال وزارة الأشغال

يحسن بنا – وقد انتهينا من تسجيل بعض الحوادث التى اشتركنا فيها – أن ندوّن فى ما يلى ، خلاصة بعض الأعمال التى قامت بها وزارة الأشغال فى عهد الزعيم ، وقد حرصنا على أن نشير إلى تاريخ نشر المراسيم والقرارات المتعلقة بتلك الأعمال فى الجريدة الرسمية .

١ – الأعمال ذات الطابع العام

تنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد البريدى العالمى

بموجب المرسوم التشريعى رقم ٧٣ المؤرخ فى ١٤ رجب ١٣٦٨ و ١٩٤٩/٥/١١ ، قررت الحكومة السورية ، أن تنفذ فى سوريا ، مقررات مؤتمر الاتحاد البريدى العالمى الثانى عشر ، الذى عقد فى باريس بتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٤٧ .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٠ تاريخ ٩ / ٦ / ١٩٤٩) .

الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية

بموجب المرسوم التشريعى رقم ٧٩ المؤرخ فى ٢١ رجب ١٣٦٨ و ١٩٤٩/٥/١٨ ، قررت الحكومة السورية أن تنفذ فى سوريا ، أحكام الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية العامة ، ونظام المخابرات اللاسلكية

الأساسي والإضافي ، المبرمة في أتلانتيك سيتي بأميركا ، بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣ وذلك اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٤٩ .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٠ تاريخ ٩ / ٦ / ١٩٤٩).

الاتفاقية البريدية والبرقية بين سوريا والعراق

بموجب المرسوم رقم ٧٠٨ المؤرخ في ٥ / ٨ / ١٣٦٨ و ١ / ٦ / ١٩٤٩ ، صدقت الاتفاقية المعقودة في دمشق بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٤٩ بين مندوبي إدارتي البريد والبرق والهاتف في سوريا والعراق ، والمتعلقة بتأمين المواصلات الهاتفية والبرقية بين البلدين ، وتخفيض أجور المراسلات البرقية والبريدية المتبادلة بينهما .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٤٩) .

الاتفاقية البريدية والبرقية بين سوريا والمملكة الأردنية

بموجب المرسوم رقم ٧٠٩ المؤرخ في ٥ / ٨ / ١٣٦٨ و ١ / ٦ / ١٩٤٩ صدقت الاتفاقيات الثلاثة المعقودة في دمشق بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٤٩ ، بين مندوبي إدارتي البريد والبرق والهاتف في سوريا والمملكة الأردنية الهاشمية ، والمتعلقة بتأمين المواصلات الهاتفية بين البلدين ، وتخفيض أجور المراسلات البريدية والبرقية المتبادلة بينهما .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٤٩) .

اتفاقية الطيران المدني الدولي

بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٤٣ المؤرخ في ٢٠ / ٦ / ١٩٤٩ ، قررت الحكومة السورية تنفيذ اتفاقية الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٤٤ .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٥ تاريخ ٧ / ٧ / ١٩٤٩) .

الطيران السورى

بموجب المرسوم رقم ٩٣١ المؤرخ فى ٢٦ شعبان ١٣٦٨ و ٢٢ / ٦ /١٩٤٩ وضعت وزارة الدفاع الوطنى تحت تصرف وزارة الأشغال العامة والمواصلات طائرات من نوع داكوتا وهافيلند وغيرها ، لتسيير خطوط جوية ، داخلية وخارجية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٥ تاريخ ٧ / ٧ / ١٩٤٩) .

الهاتف الآلى

بموجب المرسوم رقم ٧٠٤ المؤرخ فى ١٨ شعبان ١٣٦٨ و ١٤ / ٦ /١٩٤٩ حدد رسم الاشتراك السنوى بالهاتف الآلى، ورسم التركيب ونفقات النقل ، وأجور المخابرات الخارجية والرسوم المختلفة الأخرى ، ضمن أراضى الجمهورية السورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٧ تاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٤٩) .

تنفيذ البرنامج العمرانى

بموجب المرسوم التشريعى رقم ٥٩ المؤرخ فى ٥ / ٥ / ١٩٤٩ تقرر فتح اعتماد قدره مليون ليرة سورية ، لجميع المحافظات لتموين مستودعات دوائر وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، بكميات احتياطية من اللوازم والمواد والمحروقات الضرورية ، لدرس وتنفيذ مشاريع البرنامج العمرانى ، وتأمين مختلف أعمال دوائر هذه الوزارة .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٤٩) .

طائرات شركة نفط العراق

بموجب القرار رقم ١٢٣ المؤرخ فى ٢٦ / ٥ / ١٩٤٩ سمح لطائرات شركة نفط العراق بالطيران فوق الأراضى السورية ، ضمن الشروط المحددة فى القرار المذكور .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٨ تاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٤٩) .

إعادة فتح مدرستين لمراقبى الأشغال العامة

بموجب المرسوم رقم ١١٥ المؤرخ فى ٢٠ / ٧ / ١٩٤٩ تقرر أن تثابر وزارة الأشغال خلال عام ١٩٤٩ ، على فتح مدرستين لمراقبى الأشغال العامة ، على أن تكون دمشق مركزاً للمدرسة الأولى ، وحلب مركزاً للمدرسة الأخرى .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٠ تاريخ ١١/ ٨ / ١٩٤٩) .

تنظيم مهنة المهندسين فى سوريا

فى ٩ / ٧ / ١٩٤٩ تحت رقم ٣٠٧٦ / ٥٣ رفعت وزارة الأشغال إلى رياسة مجلس الوزراء مشروع مرسوم اشتراعى لتنظيم مهنة المهندسين فى سوريا .

* * *

٢ ـ الأعمال المتعلقة بمحافظة دمشق

مستشفى دمشق

لم يخصص لمستشفى دمشق أى اعتماد فى موازنة ١٩٤٩ ، لأن المثرى الكبير السيد مصباح مخيش المقيم فى الأستانة ، وعد أن يتبرع بالمبلغ اللازم لإكمال هذا المستشفى . ولما كان التبرع لم يتم ، ولما كان إنجاز مستشفى دمشق يحتاج إلى ٧٠٠,٠٠٠ سبعمائة ألف ليرة سورية تقريباً ، فقد عمدنا إلى تخفيض

بعض النفقات الممكن تخفيضها ، وإلى تأجيل بعض المشاريع الممكن تأجيلها، وخصصنا المبالغ المتوفرة لمشاريع أكثر ضرورة ، منها إكمال مستشفى دمشق ، فرصدنا له مبلغاً قدره ٣٠٠,٠٠٠ ثلثمائة ألف ليرة سورية .

وبتاريخ ١٢ رجب ١٣٦٨ و ٩ / ٥ / ١٩٤٩ صدر مرسوم تشريعى رقم ٦٧ مصدقاً هذا الاعتماد .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٥ تاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٩) .

تزفيت مهابط مطار المزة

عند ما زرنا مطار المزة ، تحققنا أن مهابطه تحتاج إلى تزفيت جديد ، ولا سيما أنه قد أصبح من المطارات الكبرى التى تستقبل يومياً عدداً من الطائرات .

ولهذا ، فقد أضفنا إلى الميزانية ٢٥٠,٠٠٠ مائتين وخمسين ألف ليرة سورية فى حين أن ميزانية ١٩٤٩ لم تخصص أى مبلغ لهذا الغرض .

وقد صدق المرسوم التشريعى الصادر بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٤٩ تحت رقم ٦٧ هذا الاعتماد .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٥ تاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٩) .

تنظيم مطار المزة

بموجب المرسوم رقم ٥٤٠ المؤرخ فى ١٧ / ٥ / ١٩٤٩ رخص لدائرة الجمرك ، ولشركات الطيران المختلفة ، منها شركة مصر ، وشركة إيرفرانس، وشركة البان أميركان ، وشركة الطيران السعودية ، وشركة النقل والسياحة الكرنك ، أن تشغل الأماكن المعدة لها فى مطار المزة المدنى ، والمبينة أنواعها ومساحتها فى الجدول المرفق ، لمدة سنة واحدة ، اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٤٩ ، لقاء دفع الرسوم المحددة فى الجدول المتقدم الذكر .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٨ تاريخ ٢ / ٦ / ١٩٤٩) .

استملاك دار لسكن رئيس الجمهورية

بموجب المرسوم رقم ٧٣٢ المؤرخ فى ٨ / ٨ / ١٣٦٨ و ٤/ ٦ / ١٩٤٩ استملكت دار تحيط بها حديقة وبعض الأراضى . وهذه الدار والأراضى موصوفة فى المحاضر ٣٢١٧ و ٣٦٤٠ و ٣٦٣٨ و ٣٦٣٩ و ٣٦٤١ من منطقة عقارية الجركسية بدمشق ، لجعلها دار سكن لرئيس الجمهورية السورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٤٩) .

شركة الطيران السورية

بموجب المرسوم رقم ٨٢٤ المؤرخ فى ١٤ / ٦ / ١٩٤٩ تألفت لجنة من خمسة خبراء منهم خبير مصرى وإنجليزى وثلاثة أميركيين ، لتقدير قيمة موجودات شركة الطيران السورية ، من طائرات وقطع تبديلية وأدوات ومواد منذ ٢٩ / ٦ / ١٩٤٨ ، وهو تاريخ مصادرة الشركة من قبل السلطة العسكرية ، على أن تخصم من تقديرات اللجنة المبالغ العائدة للخزينة والأفراد ، ويدفع ما تبقى إلى صندوق الشركة ، لتوزيعه على المساهمين . وقد ذكر المرسوم أن قرار اللجنة نهائى ، غير قابل لأية طريقة من طرق المراجعة .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٤٩) .

إتمام بناء كنيسة الروم الأرثوذكس بدمشق

بموجب المرسوم رقم ٤٩٥ المؤرخ فى ١٠/٥/١٩٤٩ ، منح غبطة بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس ، إعانة قدرها ٤٠٠٠٠ أربعون ألف ليرة سورية لإتمام بناء الكنيسة المريمية الكاتدرائية الأرثوذكسية بدمشق .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٦ تاريخ ٢٦/ ٥ / ١٩٤٩) .

بناء مدرسة إكمالية

بموجب المرسوم رقم ٦٨٤ المؤرخ فى ٣٠ / ٥ / ١٩٤٩ تقرر استملاك العقارات الموصوفة فى المحاضر ذوات الأرقام ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و١٠١٩ و ٧٧٢ وقسم من العقار ذى الرقم ١٤٠ من المنطقة العقارية المعروفة ببساتين قنوات فى دمشق لتشييد مدرسة إكمالية عليها .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٠ تاريخ ٩ / ٦ / ١٩٤٩) .

إتمام مدرسة ابتدائية

بموجب المرسوم رقم ٨٢٧ المؤرخ فى ١٤ / ٦ / ١٩٤٩ منحت بلدية النشابية إعانة قدرها ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرون ألف ليرة سورية لإتمام المدرسة الابتدائية فيها .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٣ تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٤٩) .

بناء للجمرك فى مخفر أبو الشامات

بموجب القرار رقم ١٦٧ المؤرخ فى ٢١ / ٦ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ أشغال بناء غرفتين للجمرك فى مخفر أبو الشامات .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٩ تاريخ ٤ / ٨ / ١٩٤٩) .

فتح طرق وإكمالها وإصلاحها

بموجب القرار رقم ١٦٥ المؤرخ فى ١٦ / ٦ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ الأشغال المتعلقة بإكمال التسوية الترابية والأعمال الفنية لطريق دمشق — دنون — كناكر — غباغب .

وبموجب القرار رقم ١٨٥ المؤرخ فى ٤ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ الأشغال الآتية بطريقة الأمانة وهى : ١) إكمال الطرق المعبدة فى الغوطة والمرج . ٢) إكمال تعبيد وتزفيت طريق قنيطرة — نوى . ٣) إكمال طريق برزة — صيدنايا . ٤) إكمال تعبيد وتزفيت طريق يبرود — رأس العين . ٥) إكمال طريق النشابية — عنيبة . والأعمال المذكورة مقدرة بمبلغ ٢٣٥٠٠٠ مائتين وخمسة وثلاثين ألف ليرة سورية .

وبموجب القرار رقم ١٨٦ المؤرخ فى ٤ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ الأشغال المتعلقة بتعبيد طريق جوخدار — فيق — الحمة ، المقدرة بمبلغ ٧٧٠٠٠ سبعة وسبعين ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٩ تاريخ ٤ / ٨ / ١٩٤٩) .

شق طريق حموره — مسرابا

بموجب المرسوم ٥٦٠ المؤرخ فى ١٨ / ٥ / ١٩٤٩ تقرر شق طريق حمورة — مسرابا ، واستملاك كامل العقارات وأجزاء العقارات الموصوفة بالمحاضر المبينة أرقامها فى المخطط المنظم بهذا الشأن .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٨ تاريخ ٣ / ٦ / ١٩٤٩) .

طريق قناعية — واسط

بموجب القرار رقم ١٧٣ بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ أشغال إكمال تعبيد وتزفيت طريق قناعية — واسط ، المقدرة قيمتها بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٨ تاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٤٩) .

تعبيد طريق البطيحة — جسر بنات يعقوب

بموجب القرار رقم ٢١٠ المؤرخ فى ٣ / ٨ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ أشغال تعبيد طريق البطيحة — جسر بنات يعقوب ، المقدرة قيمتها بمبلغ ٣٠٠٠٠ ثلاثين ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٢ تاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٤٩) .

إعادة تعبيد وتزفيت الطرق فى محافظة دمشق

بموجب القرار رقم ٣٠٢ المؤرخ فى ١٩ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لمديرية الأشغال بإعادة تعبيد وتزفيت القطع المخربة على الطرق العامة فى محافظة دمشق ، المقدرة قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ مائتين وخمسين ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٢ تاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٤٩) .

إصلاح وتعريض جسر منين

بموجب القرار رقم ١٥٨ بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٤٩ ، رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية تنفيذ أشغال إصلاح وتعريض جسر منين بطريقة الأمانة .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٤ تاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٤٩) .

نزل بلودان

بموجب المرسوم رقم ٥٦١ المؤرخ فى ١٨ / ٥ / ١٩٤٩ تقرر استملاك أقسام العقارات ذوات الأرقام ٢ و ٤ و ٥ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٨ من منطقة عقارية بلودان تحقيقاً لتنفيذ الطريق المحيط بنزل بلودان .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٨ تاريخ ٢ / ٦ / ١٩٤٩) .

بناء مدرسة فى قرية رنكوس

بموجب القرار رقم ٨٢٨ المؤرخ فى ١٤ / ٦ / ١٩٤٩ منحت قرية رنكوس من قضاء دوما إعانة قدرها ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف ليرة سورية لبناء مدرسة فيها .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٣ تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٤٩) .

تنوير الغوطة

من الأمور التى كانت مستعصية الحل ، الخلاف القائم بين شركة الكهرباء بدمشق ، وبين بلديات قرى الغوطة ، بشأن تنوير تلك القرى .

ويلخص الخلاف بأن شركة الكهرباء تتمسك بامتيازها ، الذى يشمل تنوير الغوطة بأسرها ، وهى عاجزة عن القيام بهذه المهمة ، فى حين أن تلك المنطقة تصر على أن تؤمن الشركة لها النور الكهربائى .

وقد أفهمنا الشركة أنه لا يجوز لها أن تتمسك إلى الأبد بامتيازها ، فإما أن تقوم بتنفيذه ، وإما أن تعدل عنه .

وأخيراً تم الاتفاق مبدئيا على حلّ بيناه بكتاب أرسلناه إلى الشركة بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٤٩ ، وخلاصته :

١ ــ أن تقوم بلديات الغوطة بتنوير مناطقها ، بالطريقة التى تراها مناسبة .

٢ ــ أن يكون لشركة الكهرباء الحق بشراء الخطوط الكهربائية ، بعد مرور عشرين سنة ، وفقاً لسعرها يوم الشراء ، حسب تقرير خبراء .

٣ ــ أن تدفع كل من بلديات الغوطة إلى الشركة ، رسماً رمزيا قدره ليرة سورية سنويًّا .

المشاريع الأخرى

كانت وزارة الأشغال تدرس مشاريع كبيرة أخرى وهى :

١ ــ بناء قصر للحكومة السورية فى شارع بغداد على قطعة أرض تملكها البلدية وتطل على الساحة التى أقام فيها الفرنسيون رمزاً ما لبث أن حطم .

٢ ــ بناء قصر لرياسة الجمهورية .

٣ ــ بناء دار لوزارة الخارجية .

٤ ــ تشييد بنايات للوزارات الأخرى .

٥ ــ إنشاء مدينة حديثة للاصطياف بين بلودان والزبدانى .

٦ ــ بناء دار للموسيقى والتمثيل .

وكانت وزارة الأشغال على وشك أن تتعاقد مع مهندس إيطالى عالمى ، مختص بتنظيم المدن وبناء قصور الحكومات .

على أن الانقلاب الثانى حال دون تنفيذ تلك المشاريع .

٣ ــ الأعمال المتعلقة بمحافظة حلب

تنفيذ مشروع جر مياه الفرات إلى حلب

من دواعى سرورنا ، أننا وفقنا إلى جعل مشروع جر مياه الفرات إلى حلب ، حقيقة واضحة راهنة ، بعد أن ظل سنوات طويلة ، فى عالم الخيال والتفكير . . .

قلنا ونعود إلى القول ، إننا لم نترك يوماً يمر ، طيلة مدة وجودنا فى الوزارة ، إلا خصصنا للمشروع المذكور ، الوقت اللازم لإخراجه إلى حيز الوجود .

فقد استدعينا من فرنسا ثلاث مرات متوالية ، رئيس الشركة التى عهد إليها فى الدروس الفنية ، وطلبنا إليه أن يسلمنا المخططات دون إبطاء ولا تأخير .

وبتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٤٩ أصدرت رياسة مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزارة الأشغال ، مرسوماً بإنشاء خزان مياه الفرات بحلب هذا نصه :

مرسوم رقم ٥٧٨

المادة الأولى : يعتبر ذا نفع عام وصفة مستعجلة استملاك كامل العقارين الموصوفين فى المحضرين رقم ٢٨٩٥ و ٤٥٤٢ وقسم من العقارات الموصوفة بالمحاضر ذوات الأرقام ٢٨٧٥ و ٢٨٨١ و ٢٨٨٤ و ٢٨٨٩ من المنطقة العقارية التاسعة بحلب لأجل إنشاء خزان مياه الفرات فى المدينة وفقاً للمخطط المنظم بهذا الشأن .

المادة الثانية : تستملك العقارات المشار إليها فى المادة الأولى أعلاه لحساب مصلحة مياه حلب المحدثة بموجب القانون رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٤٧ .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

دمشق فى ٢٥ رجب ١٣٦٨ و ٢١ / ٥ / ١٩٤٩ .

وزير الأشغال العامة والمواصلات
فتح الله صقال

القائد العام للجيش والقوى
رئيس مجلس الوزراء
الزعيم حسنى الزعيم

وقد نشر المرسوم المذكور ، فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٨ بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٤٩ صفحة ١٥٤٥

وفى مطلع شهر آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، أرسلنا إلى جميع الجرائد السورية ، وإلى كبريات الجرائد المصرية واللبنانية ، الإعلان المتعلق بوضع أعمال بناء الخزان فى المناقصة العلنية .

وجعلنا تاريخ نشر الإعلان فى ١٥ / ٨ / ١٩٤٩ ، وقد صدرت الجرائد فى سوريا ولبنان ومصر ، وفيها الإعلان المذكور ، وقد شاءت الظروف القاهرة ، أن نكون قد تخلينا عن الوزارة فى التاريخ المشار إليه .

وكانت النية معقودة ، على أن يأتى الزعيم إلى حلب ، بعد صدور الإعلان ، ليدشن الحجر الأول من الخزان ، ولكن القدر المحتوم قضى على هذه الأمنية .

تنظيم مصلحة مياه حلب

بموجب المرسوم رقم ٧٦٣ المؤرخ فى ٢٩ / ٦ / ١٩٤٩ نظمت مصلحة مياه حلب المحدثة وفقاً لقانون رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٤٧ ، فأصبحت تتكون من إدارتين الأولى للتأسيس ، ومهمتها تنفيذ مشروع إسالة مياه الفرات إلى مدينة حلب ، والثانية للاستثمار والصيانة .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٣ تاريخ ٢٣/٦/١٩٤٩) .

لجنة لتدقيق تصميمات مياه حلب

بموجب القرار رقم ١٨٨ المؤرخ فى ١٠ / ٧ / ١٩٤٩ ، ألفت لجنة فنية من كبار موظفى وزارة الأشغال ، ومن السادة يوسف نجار مدير معهد الهندسة فى بيروت ، وخالد الحكيم رئيس مصلحة المياه فى لجنة عين الفيجة بدمشق ، وصادق البارودى مهندس لجنة المياه فى حماة ، عهد إليها فى دراسة وتدقيق التصميمات التى وضعتها شركة الدراسات والتعهدات الفرنسية لمشروع إسالة مياه الفرات إلى حلب .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٨ تاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٤٩) .

بناء قصر العدل بحلب

رغبنا فى أن نخرج إلى حيز الوجود ، هذا المشروع الذى بقى مطوياً سنوات كثيرة ، شيد فى خلالها بناء قصر العدل بدمشق .

ولما تسلمنا زمام الوزارة ، كانت النية متجهة لتشييد قصر العدل ، على أنقاض دار الحكومة القديمة .

وكان الرأى عندنا ، أن يشيّد قصر العدل فى حى العمران الجديد ، لكيلا تشوهه البنايات القديمة ، كما حصل لدار الحكومة الجديدة ، التى لم يكن أى تناسق بينها وبين قلعة حلب الشهيرة ، وبين ما يحيط بها من البيوت الحقيرة .

وقد اخترنا فى بدء الأمر محلة باب الفرج ، على أننا عدلنا عنها نظراً لمبلغ الاستملاك الباهظ ، وأخيراً وقع اختيارنا على محلة « الكتّاب » التى سبق أن باشرت بلدية حلب باستملاكها لتجعلها سوقاً للخضار .

وبعد أن وافق زميلنا الأستاذ أسعد الكورانى وزير العدل ، على مشروعنا ، أصدرت رياسة الوزراء المرسوم الآتى :

مرسوم رقم ٨٢٥

إن القائد العام للجيش والقوى المسلحة رئيس مجلس الوزراء

بناء . . . . وبناء . . . .

بناء على اختيار الدولة لقسم من العقارات الواقعة فى منطقة المشارقة لإشادة قصر العدل عليها .

وبناء على المصور المرفق .

وعلى اقتراح وزير العدلية وموافقة وزير الأشغال العامة والمواصلات

يرسم ما يلى :

المادة ١ — تخرج كامل العقارات الموصوفة بالمحاضر ذوات الأرقام ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٨ و ٨٧٠ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٨ و ٧٥٠ و ٧٥٦ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٠ و ٧٨٥ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٨٧١ و ٨٦٩ و ٨٥٩ ، من بين العقارات المشمولة بأحكام المرسوم ذى الرقم ٧٧ وتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٤٨

المادة ٢ — يعد ذا نفع عام استملاك كامل العقارات وأجزاء العقارات المبينة أرقامها فى المادة الأولى من هذا المرسوم لتشييد قصر العدل عليها فى مدينة حلب .

المادة ٣ — يعتبر التخمين البدائى الجارى للعقارات المذكورة من قبل البلديد أساساً لدفع استحقاق أصحاب هذه العقارات بغية تخليتها على أن يحتفظ كل منهم بحق الاعتراض والاستئناف على التخمين البدائى .

المادة ٤ — تدفع للبلدية بدلات استملاك أقسام العقارات ذوات الأرقام ٧١٤ و ٧٢٠ و ٧٢٨ و ٧٦٦ الداخلة ضمن الأراضى المستملكة من قبل الدولة والتى سبق للبلدية أن دفعتها إلى أصحاب الاستحقاق .

المادة ٥ — تجرى تصفية الحقوق الوقفية وفقاً للأحكام المرعية الإجراء .

المادة ٦ — ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق فى ١٨ شعبان ١٣٦٨ و ١٤ / ٦ / ١٩٤٩

وزير الأشغال العامة والمواصلات — القائد العام للجيش والقوى المسلحة

وزير العدلية — رئيس مجلس الوزراء

وقد نشر هذا المرسوم فى الصفحة ١٨٦١ من العدد ٣٤ الصادر من الجريدة الرسمية فى ٣٠ / ٦ / ١٩٤٩ .

ولما كان لا بد من المال اللازم للمباشرة بالأعمال ، فقد خصصنا لقصر العدل بحلب مبلغاً قدره نصف مليون ليرة سورية فى ميزانية وزارة الأشغال التى قمنا بتعديلها عن سنة ١٩٤٩ ، فى حين أنه لم يخصص لهذا المشروع فى الميزانية المذكورة سوى خمسين ألف ليرة سورية . ولا ندرى ماذا يمكن أن يعمل بمبلغ ضئيل كهذا . . . .

ولما كانت الاستملاكات اللازمة قدرت بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ خمسمائة وخمسين ألف ليرة سورية ، ولما كان يوجد فى حساب الأمانات تحت تصرف رياسة مهندسى الأشغال العامة للمنطقة الشمالية مبلغ ٢٦٥٠٠٠ لمشروع

قصر العدل بحلب ، فقد أرسلنا بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٤٩ كتاباً إلى وزارة المالية طلبنا إليها فيه ، أن تحول إلى حلب المبلغ الباقى وقدره ٣٣٥٠٠٠ ثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف ليرة سورية .

وهكذا وضع تحت تصرف الأشغال العامة بحلب مبلغ نصف مليون ليرة سورية .

وبتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣ أرسلنا إلى محافظ حلب كتاباً أخبرناه فيه أن المبلغ المرصود لقصر العدل بحلب وقدره نصف مليون ليرة سورية أصبح تحت تصرف المحافظة .

وإذا كانت وزارة الأشغال ، لم تصرّ على مصلحة الأشغال بحلب فى سرعة العمل ، لإجراء الاستملاك والمباشرة فى البناء ، فلأننا كنا ننتظر وصول مهندس إيطالى شهير مختص ببناء قصور العدل .

وعلى أثر الانقلاب الثانى عاد مشروع قصر العدل بحلب إلى سباته العميق .

ترميم دار الحكومة القديمة بحلب

بموجب القرار رقم ١٥٩ المؤرخ فى ١٥ / ٦ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال بحلب بتنفيذ الأشغال المتعلقة بترميم دار الحكومة القديمة بحلب المقدرة قيمتها بمبلغ ١٧٠٠٠ سبعة عشر ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٦ تاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٤٩) .

تشكيل لجنة لتدقيق حسابات شركة كهرباء حلب

أشرنا بإسهاب فى التقرير المطبوع الذى قدمناه إلى الزعيم فى شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، إلى الخلاف المستحكم بين بلدية حلب من جهة ، وبين شركة الكهرباء والماء من جهه أخرى . وأخيراً تم الاتفاق بين الطرفين على

أن تشترى البلدية شبكة المياه بمبلغ مليونى ليرة سورية .

وكان هناك خلاف آخر مستعص بين المساهمين وبين الشركة التى ظلت سنوات طويلة لم توزع خلالها أى ربح على المساهمين .

فلهذين السببين ، صدر مرسوم رقم ٧٤٣ بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٤٩ تشكلت بموجبه لجنة من السادة فؤاد جبارة المستشار بمحكمة التمييز رئيساً ، وعوض بركات رئيس الدروس المالية ، ونعوم شاشاتى أحد المديرين السابقين لمصرف سوريا ولبنان كعضوين ، للقيام بتحديد نفقات شبكة المياه فى حلب ، وإعادة النظر فى جميع حسابات شركة كهرباء حلب .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٠ تاريخ ٩ / ٦ / ١٩٤٩) .

إصلاح وترميم بناء مطار النيرب بحلب

بموجب القرار رقم ١٨٧ المؤرخ فى ٤ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال العامة للمنطقة الشمالية بحلب بتنفيذ الأشغال المتعلقة بإصلاح وترميم بناء مطار النيرب المدنى وفتح طريق خاص له وقد قدرت نفقاته بمبلغ ١١٠٠٠ أحد عشر ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٩ تاريخ ٤ / ٨ / ١٩٤٩) .

الكهرباء فى سرمين

بموجب المرسوم رقم ٨٤٥ المؤرخ فى ١٦ / ٦ / ١٩٤٩ ، صدقت الاتفاقية المتعلقة باستثمار وتوزيع الطاقة الكهربائية فى منطقة بلدية سرمين .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٥ تاريخ ٧ / ٧ / ١٩٤٩) .

إصلاح شبكة الطرق الشمالية

بموجب القرار رقم ١٢٤ المؤرخ فى ٢٨ / ٥ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الشمالية بتنفيذ أشغال تصليح حفر بالبتون الزفتى على طرق

مختلفة من المنطقة الشمالية والمقدرة قيمتها بمبلغ ١٣٠٠٠٠ مائة وثلاثين ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٤٩) .

٥ ــ الأعمال المتعلقة بمحافظة جبل الدروز

مشاريع عمرانية مختلفة

لم نجد فى ميزانية ١٩٤٩ مبلغاً كافياً لتأمين المشاريع العمرانية فى محافظة جبل الدروز ، فرأينا أن نضيف إلى الموازنة مبلغاً إجماليًّا قدره ١٢٠٠٠٠ مائة وعشرين ألف ليرة سورية .

وقد اقترنت هذه الإضافة بمرسوم تشريعى صدر بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٦٨ و ٩ / ٥ / ١٩٤٩ تحت رقم ٦٧ .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٥ تاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٩) .

دار العجزة فى السويداء

بموجب القرار رقم ١٦٤ المؤرخ فى ١٦ / ٨ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ أشغال بناء دار العجزة فى السويداء ، وتقدر نفقات ذلك البناء ، بمبلغ ٤٧٥٠٠ سبعة وأربعين ألفاً وخمسمائة ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٦ تاريخ ١٤ / ٧ / ١٩٤٩) .

طريق السويداء ــ الشهباء

بموجب القرار رقم ١٨٤ المؤرخ فى ٢٩ / ٦ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ الأشغال المتعلقة بإكمال طريق

السويداء ــ الشهباء المقدرة قيمتها بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ مائة ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٨ تاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٤٩) .

٥ ــ الأعمال المتعلقة بمحافظة اللاذقية

مرفأ اللاذقية

إن قضية مرفأ اللاذقية ، تشبه قضية جر مياه الفرات إلى حلب ، فهو مشروع بحث مراراً ، وأنفقت على درسه مبالغ طائلة ، كما بينّا ذلك فى الفصل السابع من الوزارة الأولى بشأن المشاريع العمرانية الكبرى .

وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً ، أنه لولا الانقلاب الثانى ، لأصبح هذا المشروع اليوم حقيقة راهنة .

وقد سبق أن بينّا ، أن مهندسين إيطاليين كبيرين جاءا إلى دمشق فى يوم الخميس الواقع فى ١١ / ٨ / ١٩٤٩ ، بصحبة التاجر الكبير السيد رودولف سعادة من اللاذقية ، وعرضا على الزعيم أن يقوما ببناء المرفأ ، المقدرة نفقاته بمبلغ عشرة ملايين ليرة سورية ، وفقاً لتصميمات وزارة الأشغال ، وتعهدا بإنجاز العمل فى سنة واحدة ، كما قبلا أن يتقاضيا النفقات أقساطاً تدفع فى خلال خمس سنوات ، باعتبار مليونى ليرة كل سنة .

ولو تم هذا الاتفاق لحلت مشكلة مرفأ اللاذقية حلاً موفقاً ، ولا سيما أن الإيطاليين مختصون بإنشاء المرافئ ، ولا غرو فإن فى إيطاليا مجموعة كبيرة من المرافئ ، ممتدة على مسافات شاسعة من البحر الأبيض المتوسطة .

إنشاء مستودعات فى مرفأ اللاذقية

بموجب الكتاب المؤرخ فى ١٢ / ٧ / ١٩٤٩ رقم ٣٠٨٩ ــ ٥٣ أرسلت وزارة الأشغال إلى رياسة الوزارة ، كتاباً مصحوباً بمشروع مرسوم اشتراعى ،

بشأن إجراء مناقلة بمبلغ ٢٧٦ ألف ليرة سورية لإنشاء مستودعات فى مرفأ اللاذقية .

ويتضح من أوراقنا الخصوصية أن المشروع المذكور صدق بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ / ٨ / ١٩٤٩ على أننا لم نعثر له على أثر فى الجريدة الرسمية .

إكمال مدرستين فى جبلة

بموجب المرسوم رقم ٩٣٧ المؤرخ فى ٢٣ / ٦ / ١٩٤٩ منحت بلدية جبلة إعانة قدرها ٤٠,٠٠٠ أربعون ألف ليرة سورية لإكمال المدرستين الإكماليتين للإناث والذكور .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٨ تاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٤٩) .

طريق جسر الأبرش — مشتى الحلو

بموجب القرار رقم ١٩٠ المؤرخ فى ٩ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الغربية بتنفيذ أشغال تحسين طريق الأبرش — مشتى الحلو .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٩ تاريخ ٤ / ٨ / ١٩٤٩) .

إصلاح طرق محافظة اللاذقية

بموجب القرار رقم ١٠١ المؤرخ فى ١١ / ٥ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال العامة للمنطقة الغربية بتنفيذ أشغال تصليح حفر الطرق المزفتة الممتدة فى محافظة اللاذقية والمقدرة قيمتها بمبلغ ٢٠٠٠٠ عشرين ألف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٢٦ تاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٤٩) .

بناية مصلحة الأشغال فى اللاذقية

بموجب القرار رقم ١٢٩ المؤرخ فى ٣١ / ٥ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الغربية بتنفيذ أعمال ترميم بناية مصلحة الأشغال العامة فى اللاذقية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٥ تاريخ ٧ / ٧ / ١٩٣٩) .

مدرسة ومستشفى

بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٤٩ وتحت رقم ٣٢٢٠ / ٥٣ أرسلت وزارة الأشغال إلى رياسة الوزارة مشروع مرسوم تشريعى يتضمن تنفيذ الاعتمادين المخصصين لإكمال المدرسة الإكمالية فى بانياس وإكمال مستشفى المصدورين فى طرسوس .

٦ ـ الأعمال المتعلقة بمحافظة حمص

مستشفى حمص

بموجب القرار رقم ٢٠٠ المؤرخ فى ١٩ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ بعض الأشغال فى مستشفى حمص .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٢ تاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٤٩) .

مستوصف حمص

بموجب القرار رقم ٢١١ المؤرخ فى ٣ / ٨ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ بعض الأشغال فى مستوصف حمص .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٢ تاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٤٩) .

إكمال تجهيز حمص

بموجب القرار رقم ٢٠١ المؤرخ فى ١١ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ الأشغال المتعلقة بإكمال مدرسة التجهيز فى حمص .

(الجريدة الرسمية عدد ٤٣ تاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٤٩) .

طريق حمص — سد بحيرة قطينة

بموجب القرار رقم ١٧٤ المؤرخ فى ٢٣ / ٦ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ أشغال تزفيت طريق حمص — سد بحيرة قطينة .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٩ تاريخ ٤ / ٨ / ١٩٤٩) .

طريق حمص — دير بعلبه — السليمية

بموجب المرسوم رقم ٩٠٢ المؤرخ فى ٢١ / ٦ / ١٩٤٩ تقرر فتح طريق حمص — دير بعلبه — السليمية، واعتبر الطريق المذكور ذا نفع عام على أن تدفع أثمان الأشجار الواقعة ضمن تخطيط الطريق إلى أصحابها .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٥ تاريخ ٧ / ٧ / ١٩٤٩) .

٧ — الأعمال المتعلقة بمحافظة حوران

مستشفى درعا

بموجب القرار رقم ١٨٩ المؤرخ فى ٩ / ٧ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الجنوبية بتنفيذ أشغال بناء وإكمال مستشفى درعا .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٩ تاريخ ٤ / ٨ / ١٩٤٩) .

٨ ـ الأعمال المتعلقة بمحافظة الفرات

بموجب القرار رقم ١٢١ المؤرخ في ٢٣ / ٥ / ١٩٤٩ رخص لرياسة مهندسى الأشغال للمنطقة الشرقية بتنفيذ أشغال حماية جوانب الفرات بمنطقة الميادين البالغة قيمتها عشرة آلاف ليرة سورية .

(الجريدة الرسمية عدد ٣٢ تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٤٩) .

* * *

تلك هى خلاصة بعض الأعمال ، التى قامت بها وزارة الأشغال ، فى خلال أربعة أشهر ، وهى مدة حكومة الزعيم .

ولم نقصد من نشر تلك الاعمال أية دعاية لوزارة الأشغال بل رغبنا فى أن نثبتها على هذه الصفحات للذكرى والتاريخ .

الفصل الثاني عشر

عواطف الأصدقاء والأنصار

على أثر اشتراكنا فى حكومة الزعيم ، تلقينا أكثر من ألف برقية ورسالة ، وقد حاولنا أن نرد على تلك الرسائل ، بشتى الوسائل .

وإذا كنا نود أن نثبت فى ما يلى ، بعض فقرات من الرسائل التى تسلمناها ، من فئة كريمة من رجال السياسة ، ورجال الدين ، ورجال الأدب ، ورجال العمل ، وحتى الجنس اللطيف ، فلكى نبين مدى الابتهاج الذى ساد الأمة السورية حينما بشّر الزعيم بحركته الإصلاحية .

وإننا نقتطف رسالة أو برقية من كل فئة اجتماعية .

١ — رجال السياسة

تسلمنا من زميلنا وصديقنا الأستاذ فائز الخورى ، ممثل سوريا لدى حكومة الولايات المتحدة الأميركية ، كتاباً رقيقاً . والكل يعلم ما يتمتع به الأستاذ فائز الخورى — وهو شقيق السياسى الكبير المحنك ، والعلامة الجليل الأستاذ فارس الخورى — من علم غزير ، وتفكير رصين ونظر بعيد .

Syrian Legation
Washington

واشنطن فى ٢٠ نيسان ١٩٤٩

سيدى الأخ الأستاذ فتح الله بك المحترم

« لم يكن بيننا فى سوريا صلات متصلة ولا صداقة متمكنة وجلّ ما كان يربطنى بك هو زمالة المحاماة وما يرافقها من الاحترام المتبادل . وقد تعجب إذا عرفت أن ما فاتنا فى سوريا أكمل فى واشنطن — من جهتى على الأقل —

ذلك أننى هنا أقرأ مجلة الكلمة التى ترسلونها إلى المفوضية السورية فأرافقك فى مراحل جهادك الإنسانى وأطلع على أعمالك الصالحة المبرورة فلا يزيد فى ذلك إلا إكباراً وإعجاباً . ثم عرفت منذ يومين أنك دخلت فى الوزارة الانقلابية فرأيت هذه المناسبة جديرة بأن أنتهزها لأبعث إليك بهذه الكلمة لا أقصد منها تهنئة فليست الوزارة فى علمى واختبارى مستحقة شيئاً من هذا القبيل ولا أنت من الذين تفتنهم هذه المناصب الزائلة أو تغريهم هذه الألقاب الفارغة ولكنى أقصد إلى القول إن دخولك فى هذه الوزارة كان دليلا على اعتقادك بوجوب العمل فى هذا العهد وأنك رأيت فى ذلك فائدة وطنية وخدمة إنسانية وهذا شىء قيم يقدره العقلاء . ولا ريب عندى أن انضمامك إلى العاملين فى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل الجهاد السورى هو قوة لا يستهان بها . وقد أحسن الذين اختاروك كل الإحسان وعسى أن يفسحوا أمامك مجال العمل المثمر المنتج حتى ترى الأمة أنك ابنها البار الصالح فى ميـــادين السياسة كما كنت فى ميادين البر والتقـــوى . وفقـــك الله وأبقاك لأخيك . . . »

فائز الخورى

٢ — رجال الدين

وبعث إلينا سيادة الحبر الجليل المطران إيسيدوروس فتال ، متروبوليت حلب على طائفة الروم الكاثوليك ، رسالة عبّر فيها عما ينطوى عليه قلبه الكبير ، من طيب العواطف ، وحسن الظن .

وإننا نقتطف منها الأسطر التالية :

مترو بولية الروم الكاثوليك
في حلب

يا صاحب المعالى العزيز

« قد طالما وضعنا كامل ثقتنا فى ما عرفه عنكم الجميع من المقدرة وقوّة الحجة ، وأحرزتم شديد إعجابنا بجرأتكم الأدبية ونفوذكم المتين ، فى الوقت الذى لم تكونوا فيه بيننا سوى فرد ، ولو نشيطاً ومقداماً ، من أفراد الأمة الحلبية ، فنلجأ إليكم فى ما يطرأ علينا من المشاكل ولسان حالنا يردّد . " وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر" وكم حللتم تلك المشاكل بما وهبتموه من عالى الصفات وغاليها .

فكيف وقد غدوتم اليوم ركناً من أركان حكومتنا ، فأصبحت لكلمتكم قوّة مزدوجة . »

حلب فى ٢٥ / ٤ / ١٩٤٩

إيسيدوروس
مترو بولية حلب وما يليها

* * *

وتسلمنا من الصديق العزيز ، الأب جبرائيل كسبار ، عميد إكليروس طائفة الأرمن الكاثوليك بحلب ، برقية هذا نصها :

« نهنئكم لاشتراككم بوزارة الزعيم زعيمة الوزارات » .

الأب جبرائيل كسبار

٣ — رجال الأدب

أما الكتاب الذى أرسله إلينا ، صديقنا الأعز شاعر الشباب ، الأستاذ عادل الغضبان ، رئيس تحرير مجلة الكتاب الزاهرة ، التى تصدر فى القاهرة ، فهو قطعة أدبية رائعة ، أملتها عليه صداقته الخالصة ، وأدبه الرفيع .

الكتاب
مجلة شهرية تصدر عن
دار المعارف للطباعة والنشر
بمصر

عزيزى فتح الله

« الآن وقد استقرت الحال ، والآن وقد فرغت من التنظيم والترتيب ، ووضع الأمور فى نصابها ، وأشرفت على كل كبيرة وصغيرة ، كما هو معهود فيك ، فسارت سفينتك فى هدى الله ، مرسيها ومجريها إلى غاية غاياتها ، وتوليت منها دفة القيادة ، بما نعرفه فيك من حكمة وثقوب ذهن وهمة جبارة ، وكفاية منقطعة النظير ، يخيّل إلى أنك ملاقٍ من وقتك بعض فراغ قليل ، لتقرأ هذه الكلمة ، التى أكرر لك فيها التهانى ، وأكرر لك فيها الدعاء ، بأن يؤيدك الله بروح من عنده ، ويشدّ أزرك إلى ما فيه خير الوطن .

ويطيب لى أولاً أن أقول لك رأيى فى هذا الانقلاب الذى حدث فى سورية ، فإنى لما طالعتنا به الأنباء ، لم أدهش له ولم أتعجب ، لأنه كان نتيجة حتمية لما كانت تعانيه البلاد ، ولا أكتمك أنى كنت أتوقع مثل ذلك الانقلاب . فنى زيارتىّ الأخيرتين لسورية ، استطعت أن ألمس شيئين فى الشعب السورى : وعى قومى كبير ، ورغبة فى الإصلاح مكبوتة فى نفسه ، نفّس عنها قليلا بتلك المظاهرات التى شهدتها بحلب فى ديسمبر الماضى ، حتى إذا قيّض الله له الزعيم الذى يحقق له الأمانى والآمال ، ويفرج عن كربه ويقوده إلى مراقى العزة والكرامة والرجاء ، اعتنق ذلك الانقلاب الفريد فى التاريخ ، ومشى وراءه فرحاً مغتبطاً آملا .

ويطيب لى ثانياً أن أصف لك ما ساورنا من غبطة ، لما رأينا أكفياء الرجال

وخلصاءهم ، يضطلعون بأعباء الحكم ، ويقفون جهدهم وعبقريتهم ونزاهتهم على خدمة الشعب ، فبتنا نترقب للأمة السورية كل خير هى جديرة به ، ونتوقع لها المستقبل الزاهر السعيد ، ولا تسل عن فرحة السوريين المقيمين بمصر ، لما رأوا مصر تحتضن الانقلاب ، ولما علموا بزيارة الزعيم للفاروق .

ويطيب لى ثانياً أن أخلص من فرحتنا العامة إلى فرحتنا الخاصة ، بتولّيك وزارة الأشغال ، فقد قلت عندئذ لمن حولى إنه لن يمضى وقت طويل ، حتى تكون سورية صورة مكبرة لحديقة فتح الله فى « السبيل » ، ثم جاء تصريحك باهتمامك بمشروع مياه الفرات ، فكان برداً وسلاما على القلوب ، وأكّد لمن حدّثتهم ما تنتظره سورية على يدى وزير الأشغال من ازدهار ورقىّ ، وتذكرت ما كنت قد أفضيتَ به إلىّ من أمنية ، وهى أن ترى " أهراء روما " تعود إلى سابق مجدها وخصبها وازدهارها ، وستكون إن شاء الله بهمتك وهمة أعوانك ، لا أهراء روما ، بل أهراء سورية والشرق العربى والعالم أجمع .

وأخلص بعد ذلك كله إلى مليكة الورد ، شريكتك فى التضحية ، وما من شك فى أن وطنيتها قد أملت عليها أن تغادر فردوسها الجميل ، وتبتعد عن الأهل ، لتكون إلى جانبك ، ولتزودك بذوقها السليم ، وآرائها الصائبة ، ولتقويك على حمل عبئك الضخم .

كتب الله لكما الهناءة والسعادة ، وأيدك فى مشروعاتك ، ورعى البلاد السورية بعنايته والسلام عليكما . »

القاهرة فى ١٨ / ٥ / ١٩٤٩

من المخلص
عادل الغضبان

* * *

وبين يدينا أيضاً رسالة كريمة ، من الأديب الكبير ، والمؤرخ القدير ،

الأستاذ عارف باشا العارف ، حاكم منطقة رام الله بفلسطين سابقاً ، ورئيس بلدية القدس فى المنطقة العربية اليوم .

رام الله (فلسطين) يوم الثلاثاء ١٧ أيار ١٩٤٩

سيدى الأخ الأكبر

« سلام واحترام . وبعد فإنى أكتب إليكم مهنئاً ومعتذراً . أما التهنئة ، فبالثقة التى نلتموها من الزعيم والشعب . تلك الثقة التى هيأت لكم السبل لخدمة سوريا العزيزة والقضية العربية بمقياس أوسع من ذى قبل . هذا هو السبب الذى حدا بى للتهنئة وليست الوزارة نفسها . فإنى لا أجد فيها بحد ذاتها ، شيئاً يستحق التهنئة . لا ، بل جدير بالناس أن يهنئوا الوزارة بكم ، لا أن يهنئوكم بها . فإن ما قدمتموه ، إلى الآن ، لأمتكم وبلادكم وللعلم والإنسانية من خدمات ، أشهر من أن تذكر . ويقينى أنكم لو شئتم لتوليتم المناصب الوزارية من عهد طويل . ولكنكم كنتم تؤثرون النضال فى ميادين العلم والعمل الإنسانى على ارتقاء المناصب والأخذ بالمظاهر الكذابة . ويقينى أيضاً أنكم لو لم تعتقدوا أنكم بقبولكم الوزارة فى هذه الأيام تساعدون العاملين على إنقاذ البلاد من كبوتها ، وتحققون الأهداف السامية التى طالما رسمتم الخطط لتحقيقها ، لما رضيتم بما وقع . فهنيئاً لكم بما أوتيتم . والله تعالى أسأل أن يسدد خطاكم ، وأن يكلأكم بعين عنايته . إنه سميع مجيب .

وأما الاعتذار فلأنى أبطأت عليكم فى إرسال هذا الكتاب . وكان من واجبى أن أرسله قبل اليوم . ولكن حوادث هذا الجزء المنكود من بلادنا العزيزة حالت دون قيامى بهذا الواجب . وهى التى جعلتنى أقصر من إنجاز وعدى ، ومن قبول دعوتكم الكريمة لزيارة الشهباء ، الأمنية التى طالما تمنيتها ، فمعذرة أيها الأخ الكبير . ولعل الأيام تتبدل ، فنلتقى ، ونتبادل الآراء ، ونحقق الرجاء . والأمور — كما قيل — مرهونة بأوقاتها . »

المخلص

عارف العارف

٤ — رجال الأعمال

أرسل إلينا السيد ميشيل شاشاتى أحد تجار حلب ، كتاباً لطيفاً ، نقتطف منه الفقرة الآتية :

« لقد جاء الانقلاب نعمة سماوية نرجو دوامها ونودها مشبعة بروح العدل لأن العدل أساس الملك .

إنكم تذكرون ولا شك دفاعكم فى المجلس الحربى عن الضابط الطيار الفرنسى يوم أصيب راعى البقر داخل مطار المسلمية بطلق من بندقيته وتوفى على أثره . ذلك الدفاع الحماسى بوجه النيابة التى كانت تطلب الحكم عليه بغرامة قدرها فرنك مع تأجيل التنفيذ . وقد حصلتم على التبرئة . ولم تكن لكم من وراء ذلك غاية مادية ، فالدفاع تبرعتم به دون مقابل ، والمتهم فرنسى لا معرفة سابقة بينكم وبينه ، والقضبة قضية فرنك واحد فقط . كان رائدكم الحق ونصرة المظلوم .

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم يذكر أيضاً أن فكرته التحريرية جاءت قبل كل شيء وليدة انتصاره لضابط أو ضباط اعتقلوا دون سبب موجب كما صرّح بذلك فى أول يوم من تسلمه السعيد لمقاليد الأمور . وقد تعرض لأهول الأخطار دون غاية مادية ، رائده خدمة العدل .

فتشبّهاً بخصالكم وعملا بهذه المبادئ السامية أرفع إلى مقامكم العالى هذه الرسالة راجياً أن تتكرموا وتخصصوا لقراءتها بضع دقائق من أوقاتكم الثمينة . »

....

٩ تموز ١٩٤٩ — ميشيل شاشاتى

* * *

ومن كتاب بعث به أحد أنصارنا السيد ميشيل سلطان من حلب .

سيدى المفضال

« لقد عرفناكم رجل أعمال لا رجل أقوال ، وما العمل الحقيقى ، إلا خدمة

الوطن بتجرد ونزاهة وإخلاص ، وإلا الرحمة وعطف الإنسان على أخيه الإنسان ، وهذه المثل العليا التى اتخذتموها شعاراً لكم فى الحياة ، ونبراساً تسيرون عليه ، هى التى دعت منقذ البلاد الأعظم وبطل الانقلاب ، لأن يدعوكم باسم الوطن المفدى لمشاركته فى حمل الأعباء الجسام فى الوزارة الأولى والثانية . . . . »

حلب فى ٢٩ حزيران ١٩٤٩ المخلص

ميشيل سلطان

٥ — الجنس اللطيف

ومن أعماق أستراليا ، بعثت إلينا الأديبة المعروفة السيدة شفيقة سعيد — التى شاءت الظروف أن تستوطن تلك البلاد البعيدة ، على أثر زواجها بضابط أسترالى تعرف بها وقدر مزاياها فى أثناء مروره بحلب — رسالة مطولة بتاريخ ٢٠ أيار (مايو) ١٩٤٩ نقتطف منها ما يلى :

إلى الأستاذ الصقال تحيتى واحترامى

« نفحت بشرى التجديد فى روحى نشوة وفى قلبى هزة فرح عميق ما لمسته من قبل . . . . فكأن البشرى حلم "يحق للمرأة أن تعطى صوتها فى الأمة " هذه خطوة جبارة من رجل جبار بعثته الطبيعة ليخطو بسورية إلى الأمام . . . . إننى بملء الافتخار ألهج بأمتى اليوم فرجالها أحياء بعد . . . فكم كانت تؤلمنى بعض الأحاديث عن بلادى إذ كنت أدافع جهراً وأعترف بالحق سراً . . . . إن المرأة السورية متعلمة أو إن طبيعتها مؤهلة للعلم والتقدم فلماذا لا يحق لها ما يحق للمرأة الغربية . . . .

إننى أهنئكم بالمنصب الجديد ، فقد علم الزعيم إلى من يسند أمور الأمة ، إلى من يشاركونه فى العمل — وإنكم أهل لذلك — فبآرائكم السامية والصائبة وجهادكم الشريف المستمر عسى أن تخطو الأمة نحو التقدم . . . وإننى لا أشك فى أن السيدة عقيلتكم سوف تقوم بحركة حية بين النساء فتعلمهن

الشجاعة والثبات والاعتماد على النفس فقد كفى المرأة خوفاً وتردداً فى كل حركة جديدة تخطر ببالها ، وتعود نتائجها على الأمة خيراً . . .

لا تضحك منى ، إن قلت إننى لو عدت اليوم إلى حلب بعد اندماجى فى محيط يملأ جوه حرية القول والفعل ، والعمل الجبار الدائم ، لكنت غير ما كنت عليه ، إذ طالما خنقت فى نفسى أشياء وأشياء خوفاً من المحيط أو من أفراد يحيطون بى — وإننى أعتقد أن هناك عدداً ليس بقليل من الأوانس والسيدات تغلى صدورهن بالجهاد والنشاط فيرغبن فى أداء شىء للحياة ولكن الخوف من ذلك المحيط على سمعتهن ومستقبلهن يقصرهن عن العمل . وعلى مرور الأيام يقتل فيهن البصر للحياة . . . أدامكم المولى سنداً للعلم والخير . »

شفيقة سعيد

* * *

الآن وقد سردنا بعض الرسالات التى وردت إلينا ، نعود ونشكر على هذه الصفحات ، جميع الأصدقاء والأنصار ، الذين غمرونا بعواطفهم الطيبة ، وشملونا بحسن ظنهم بنا .

كنا نود أن نتابع الرسالة التى بدأنا بها ، وأن نبذل كل ما أوتينا من قوة ونشاط فى سبيل إعلاء شأن هذه البلاد العزيزة ، التى تربطنا بها روابط روحية متأصلة فى أعماق النفس .

ولكن شاءت الأقدار ، أن تغير مجرى الأحوال ، وليست تلك الأقدار غير سرٍّ من أسرار هذه الحياة .

* * *

وقد انتهينا من كتابة السطر الأخير من هذه الذكريات ، فى يوم الخميس الواقع فى ١٥ آذار (مارس) ١٩٥١

والله نشكر على كل حال . . . .

الوزارة الأولى

فهرس

الوزارة الثانية

فهرس

١٩٥٢/٣٣٥٨